جامعـــــة 08 مـــــاي 1945- قالمـــــة-

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السيـــاسيـــة

قســـم العلـــوم السيـــاسيـــة

الدولـــة الفاشلـــة في إفـــريقيا:

مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الإنفصالية

-دراســة حالــة الســودان-

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة ماستـــر نظام جديـــد (LMD) في العلـــوم السياسيـــة

تخصـــــص: عـــلاقـــات دوليـــة ودراســـات أمنيـــة

إعـــداد الطـــالبة:

- سهـــام بن ناجـــي

إشـــراف الأستـــاذ:

- د. جمـــــال منصـــر

أعضـــاء لجنـــة المنـــاقشـــة

الاســـــم واللقـــــب	الدرجـــة العلميـــة	الجامعـــة الأصليـــة	الصفـــــة
مليكـــة فـــــريمـــش	أستـــاذ محاضـــر	قسنطينـــة	رئيســـــــا
جمـــــال منصـــــر	أستـــاذ محاضـــر	عنـــابـــة	مشرفا ومقررا
عبد الحـــق بن جديـــد	أستـــاذ محاضـــر	عنـــابـــة	عضوا مناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2012 - 2013

بسم اللّه الرحمان الرحيم

﴿رَبِّ اَدْخِلْنِي مُدْخَلَ
صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي
مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ
لِي مِنْ لَدُنْكَ
سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآية 80

شكـــر وتقـــديـــر

الحمد لله حمدا طيبا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه اشكره سبحانه واثني عليه أن ألهمني الصواب والرشد وأعانني على إكمال دراستي وأسأله أن يجعله علما نافعا لي ولكل طالب علم أراد الرجوع إليه والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى معلم البشرية وهادي الأمة الإسلامية .

بداية أقدم خالص شكري وكامل عرفاني للدكتور المشرف "**منصر جمال**" على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى ملاحظاته و توجيهاته العلمية القيمة والتي كانت أفضل العون لي في إعداد هذه المذكرة كما أقدم شكري لأعضاء لجنة المناقشة "الدكتور عبد الحق بن جديد" و "الدكتور بوصنوبرة مسعود" على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما أقدم جزيل شكري وإمتناني إلى كل من علمني حرفا وأخص بالذكر أساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة على ما بذلوه معنا من جهد وصبر في تحصيل العلم والمعرفة

وأتقدم بجزيل شكري "**للأستاذة الكريمة شرايطية سميرة**"

والأساتذة "**حميداني سليم**" "**دندان عبد الغني**" "**عبد الناصر لبال**" .

كما أشكر موظفي المكتبة السيد أحمد بوالكرشة والسيدة مريم درغوم

وإلى كل طالب علم عسى أن يثمر هذا العلم الخير لأمتنا

إهداء

إلى من أنارا دربي طوال حياتي

إليك أنت يا قدوتي ويا مصدر قوتي معلمي الأول حبيبي أبي

إلى من كان نجاحي دوما هو ذروة نشوتها وفخرها واعتزازها حبيبتي أمي

إلى إخوتي

إلى أعز صديقاتي

إلى من أحبني واحترمني وساندني ولو بكلمة طيبة ودعاء خالص

إلي كل هؤلاء . . . بصدق . . . اهدي ما أنا طامحة إليه . . .

النجـــــــــــاح

سهام

خطـــة الدراســـة

خطـــة الدراســـة

مقـــــدمـــة.

الفصل الأول: الإطـــار المفـــاهيمـــي والنظـــري للـــدراســـة.

المبحث الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة مفاهيمية.

المطلب الأول: تعـــريف الدولة الفاشلة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفشل الدولاتي ودرجاته.

المطلب الثالث: أسباب الفشل الدولاتي.

المبحث الثاني: الحـــــركات الانفصاليـــة في إفـــريقيا.

المطلب الأول: مفهـــوم الحـــركـــات الانفصـــاليـــة.

المطلب الثاني: عوامل تنامي الحركات الانفصالية في إفريقيا.

المبحث الثالث: التحليل النظري للفشل الدولاتي.

المطلب الأول: نظـــرية الدولـــة الضعيفـــة.

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الدولة الفاشلة.

المطلب الثالث: مقاربـــة الأمـــن الإنســـانـــي.

الفصل الثاني: فشل دولة السودان: بين العوامل الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: السودان: الإطار الجغرافي والتاريخي.

المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي للسودان.

المطلب الثاني: تركيبة المجتمع السوداني.

المطلب الثالث: خلفية الأزمات في السودان.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية لفشل الدولة في السودان.

المطلب الأول: مستوى فشل دولة السودان.

المطلب الثاني: ضعف أداء الحكومة السودانية.

المطلب الثالث: دور التهميش في أزمات السودان.

المبحث الثالث: دور العوامل الخارجية في فشل السودان.

المطلب الأول: دور الاستعمار البريطاني.

المطلب الثاني: دور دول الجوار.

المطلب الثالث: دور إسرائيل في أزمات السودان.

المطلب الرابع: الدور الأمريكي وأثره على الاستقرار في السودان.

الفصل الثالث: التهديدات الأمنية لفشل دولة السودان وإنفصال الجنوب.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الداخلية.

المطلب الأول: فشل دولة السودان كتهديد للأمن الإنساني فيها.

المطلب الثاني: تفكك الدولة وانفصال جنوب السودان.

المطلب الثالث: تحديات ما بعد الإنفصال.

المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية والدولية لفشل دولة السودان.

المطلب الأول: زعزعة الإستقرار السياسي في الدول المجاورة.

المطلب الثاني: تنامي النزعة الإنفصالية في القارة الإفريقية.

المطلب الثالث: التهديدات الإقليمية لفشل السودان وانعكاساتها على الأمن الدولي.

خـــــاتمـــة

قـــائمة المـــراجع.

مقـــدمـــة

مقـــــــدمـــة:

شهدت البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من التحولات التي أثرت على مجرى العلاقات الدولية، يمكن تقسيمها إلى تحوّل على المستوى الهيكلي مس شكل وبنية النظام الدولي مـــع انتهاء الثنائية القطبية بزوال الإتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكيـــة علـــى الزعامـــة الدولية، وتحوّلٌ على المستوى القيمي بظهور منظومة مفاهيمية جديدة أصبحت تفسر واقع مـــا بعـــد الحرب الباردة وترسخ لشرعية سياسات القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكيـــة، حيـــث أصبحت تتخذ منها مبررا لتدخلاتها في مختلف شؤون دول العالم، التي تدعي بأنها تهدد مصـــالحها وأمنها القومي والسلم والأمن الدوليين.

وكنتيجة لتراجع دور الدولة التي لم تعد تعتبر الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقـــات الدوليـــة، ظهرت العديد من الفواعل فوق وتحت دولاتية، تشاركها أدوارها وتأثر في سياساتها، كما أن أمنها لم يعد منحصرا في الجانب العسكري وإنما إتسع مجـــال التهديـــدات ليشـــمل الجوانـــب الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية والصحية، وعلى اختلاف قدرات الدول في تحقيق أمنها ظهـــرت العديـــد مـــن التصنيفات التي وصفت أنواع الدول حسب قدرتها على تحقيق أمنها وإلتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، ومن بينها مصطلح "**الدولة الفاشـــلة**" Failed state، التي أصبحت تعبر عن وضع جديد للدولة التي تتميز بعدم الاستقرار وضعف أداء حكومتها، ما جعلها مصدر خوف وقلق للمجتمع الدولي، خاصـــة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011.

وبذلك فقد نال موضوع الدول الفاشلة حيزا كبيرا من إهتمام الأكاديميين والباحثين، كمـــا كانـــت محل تدخل وإهتمام من مختلف الدول الكبرى، التي وضعتها ضمن أولويات أجنداتها الأمنيـــة، وقـــد تركز هذا الإهتمام على الدول الإفريقية على إعتبار أن معظمها مصنفة كدول فاشـــلة، تعـــاني مـــن تدهور إجتماعي وإقتصادي وأمني إضافة إلى ما تشهده القارة من تنامي للحركات الإنفصالية، التـــي أدت إلى تفكك دول كثيرة، وظهور دول جديدة وهذا ماشهدته السودان كأحد الدول الفاشلة التي عانت من الحروب الأهلية منذ الإستقلال بين الحكومة المركزية والحركات المتمردة والإنفصالية.

أهميـــة المـــوضـــوع:

تكمن أهمية الموضوع باعتباره يعالج أحد أهم القضايا، التي تركز حولها الإهتمـــام الأكـــاديمي والعملي، ويمكن إبراز هذه الأهمية على مستويين:

1- الأهميـــة العلميـــة للمـــوضـــوع:

تبرز لنا الأهمية العلمية للموضوع في تركز إهتمام الباحثين والأكاديميين الذين أصدروا العديـــد من الكتابات والمقالات حول الموضوع خاصة في إفريقيا، وبحثو في أسباب هذا الفشـــل ونتائجـــه، إضافة إلى تخصص العديد من المراكز البحثية الدولية بإصدار دراسات وتقارير سنوية منتظمة حول الدول الفاشلة, لكن أغلب هذه الدراسات غربية تدرس الدول الفاشلة من زاوية كونها مصدرا لتهديـــد أمن الدول الغربية, لذلك تسعى هذه الدراسة إلى البحث في عوامل فشل الدول الإفريقية وعلاقة هـــذا الفشل بتنامي الحركات الإنفصالية.

2- الأهميـــة العمليـــة للمـــوضـــوع:

تكمن الأهمية العملية للموضوع في كون الدول الفاشلة محل إهتمام الأجنـــدات الأمنيـــة للـــدول الكبرى ومختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، كهيئة الأمم المتحدة ومنظمات حقـــوق الإنسان، البنك الدولي، وصندوق دعم السلام.

إضافة إلى ما شهدهته الدول الفاشلة في إفريقيا من تدهور للأوضاع الأمنيـــة وتهديـــد لأمنهـــا القومي، وإستمراره خاصة مع تعاقب حالات الإنفصال والتفكك التي شهدتها دول القارة.

أسباب إختيـــار المـــوضـــوع:

وقد كان إختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب نذكر منها:

1- أسبـــاب ذاتيـــة:

والتي كانت بناءا على الميول البحثية لدراسة المواضيع المتعلقة بالأوضـــاع الأمنيـــة فـــي الدول النامية خاصة في إفريقيا، ومحاولة البحث في أسباب وطبيعة ظاهرة الفشل الدولاتي .

كما كانت دراسة مستجدات الأحداث في القارة الإفريقية خاصة بعد الإنفصالات المتعاقبة التـــي شهدتها بعض دول القارة سببا رئيسيا في إختيار الموضوع.

2- أسبـــاب مـــوضـــوعيـــة:

وذلك بهدف فهم طبيعة الفشل الذي تتسم به الدول الإفريقية والبحث في عوامـلـــه، ومـــدى تطابقه مع ما تصدره التقارير السنوية للدول الفاشلة بمختلف مؤشراتها، وبحث العلاقة بـــين الفشـــل الدولاتي وتنامي الحركات الإنفصالية وتأثير ذلك على وجود واستمرار الدول.

بحكم إنتمائنا العربي الإفريقي نحن معنيون كباحثين بدراسة الظاهرة، والبحث في أســبابها وتبعاتها سواءا لما تصدره من تهديدات أو مخاطر أو لما يتبعه من فرض لتدخل القوى الغربية سواء للدول الفاشلة أو القريبة من الفشل بهدف تحقيق مصالحها إدعاءا بحماية أمنها.

إشكـــاليـــة الـــدراســـة:

إن ما يتضح لنا من عدم الإستقرار والتوتر الأمني المســتمر الـــذي شـــهدته دول القـــارة الإفريقية، مع تزايد الحروب الأهلية والصراعات العرقية فيها، وتأثير ذلك على الأمن بكـــل أبعـــاده, وكون معظمها مصنفة كدولة فاشلة بالرغم مما تملكه من مقومات جغرافية وموارد طبيعيـــة وتنـــوع عرقي، وما تشهده القارة من تنامي للحركات الإنفصالية، يدفعنا إلى طرح الإشكال التالي:

- كيف يؤثر فشل الدولة في إفريقيا على إستمرارها ووجودها خاصة في ظـــل ظهـــور وتنـــامي الحركات الإنفصالية؟

الأسئلـــة الفـــرعيـــة:

وكمحاولة لتفكيك هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي الأطر المفاهيمية والنظرية التي تفسر علاقة الفشل الدولاتي بتنامي الحركات الإنفصالية؟
- ما هي العوامل التي أدت إلى فشل الدولة في السودان؟
- ما هي التهديدات و التحديات الناتجة عن فشل دولة السودان وانفصال جنوبها؟

فـــرضيـــات الـــدراســـة:

إنطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية، وكمحاولة للإجابة عنها، نطرح الفرضيات التالية:

- كلما إتجهت النظم السياسية إلى التسلط وتهميش بعض فئات المجتمع كلما تراجعت شرعية الدولة وزاد البحث عن ولاءات أخرى.

- كلما إزداد الفشل الدولاتي كلما إزدادت إمكانية التدخل الخارجي في الدول الفاشلة.
- كلما فشلت الدولة في أدائها الوظيفي كلما زادت إمكانية تفككها وتهديدها للأمن بكل أبعاده.

المنـــاهج والمقـــاربات المعتمدة فـــي الدراســـة:

طبيعة الموضوع التي تتميز بتنوع وتداخل المتغيرات والأبعاد فيها تفرض علينا إعتماد **منهجية تكاملية تفكيكية**، على أساس دراسة الوضع في الدول الفاشلة وفق مختلف المتغيـــرات الإجتماعيـــة والإقتصادية والسياسية ثم البحث في أثارها وإنعكاساتها على مختلف مستويات الأمن.

كما إعتمدنا **منهج دراسة الحالة** بإتخاذ السودان نموذجا لمحاولة تحليل الظاهرة وفهمهـــا، وقـــد كان إختيارنا لدولة السودان بإعتبارها وفق مختلف المحللين نموذجا مصغرا لإفريقيا وهذا يتجلى من موقعها وإمتدادها الجغرافي وطبيعة مناخها إضافة إلى تركيبتها المجتمعية، حيث تقدم لنـــا صـــورة تقريبية لما تعانيه الدول الفاشلة في إفريقيا، كما أنها وفق مختلف التقارير مصنفة علـــى أنهـــا دولـــة فاشلة إضافة إلى ما شهدته من حركات إنفصالية .

إضافة إلى هذه المناهج إعتمدنا **المنهج التاريخي** نظرا لحاجتنا إلى ســـرد الوقـــائع والحقـــائق التاريخية التي كان لها دور كبير في تغيير الظروف الحالية والتي لا يمكن فهمهـــا إلاّ فـــي ســـياقها التاريخي الذي يقدم لنا قاعدة إنطلاق للربط بين الأحداث الحالية ومسبباتها, وهذه الدراسة لـــم تتقيـــد بإطار زمني معين وإنما كانت عبر محاور زمنية معينة بالرجوع إلى الفترة الإستعمارية ودورها في مشكلة الجنوب مرورا بمختلف الأزمات التي عانت منها السودان وصولا إلى تصنيفها كدولة فاشـــلة وفق التقرير السنوي للدولة الفاشلة, وكان عدم التقيد بإطار زمني معـــين نتيجـــة لتـــداخل الأحـــداث وتأثيرها على فترات زمنية مختلفة.

كما اعتمدنا **منهج تحليل الاحصاء** وذلك من خلال تقديم معطيات رقمية ومحاولة تحليلها، وذلك لأن تحديد الدول الفاشلة يعتمد على إحصائيات ومؤشرات لقياس درجة الفشل الـــدولاتي وتصـــنيف الدول، إضافة إلى اعتماده في تحليل واقع الأمن الانساني في السودان، ومختلف المواضع التي يحتاج تأكيدها إلى معطيات رقمية .

وفي محاولتنا للبحث في التهديدات الأمنية الناجمة عن الفشـــل الـــدولاتي وتنـــامي الحركـــات الانفصالية، وظفنا **مقاربة أمنية** للبحث في التهديدات الأمنية عموما و**مقاربة الأمن الإنساني** في بحث تأثر الأفراد والمواطنين داخل الدولة بفشلها.

أدبيـــــات الـــدراســـة:

بالرغم من أن أهمية موضوع الدولة الفاشلة كمفهوم وكظاهرة وطرحها لواقـــع الـــدول الناميـــة العربية والافريقية خاصة، فإن الأبحاث والكتابات حول الموضوع تركزت في الابحاث والدراســـات الغربية بكثرة واهتمام ولكن من زاوية إعتبارها مصدر تهديد وخطر، أما الكتابات العربيـــة حســـب اطلاعنا المحدود نادرة ومحدودة، ومن بين الدراسات التي عالجت بعض الجوانب فـــي الموضـــوع محل الدراسة نذكر:

1 –دراســـــة:

- سميرة شرايطية، تأثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقـــة بـــين الفشـــل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة محمد خيضر، بســـكرة، الجزائر، 2010.

درست الباحثة من خلال هذا الموضوع تأثر الاستقرار الأمني بالفشل الدولاتي في إطار علاقته بالتهديدات الأمنية الجديدة، وذلك من خلال تناول التصورات التقليدية والموسعة للأمن مع الإشـــارة إلى المستويات الأمنية، كما شخصت الباحثة ظاهرة الدولة الفاشلة مع التفصيل في تحليل المؤشـــرات وفق مختلف المراكز البحثية التي تناولته، كما درست الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الدول الفاشلة وتهديداتها الأمنية باعتماد عدة نماذج توضيحية.

2– دراســـــة:

- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي علـــى الديمقراطيـــة، (ترجمـــة سامي الكعكي)، بيروت، دار الكتاب العربي، 2007.

قدم الكتاب والناقد نعوم تشومسكي أحد أهم الكتاب في أمريكا والعالم، في كتابه هـــذا الولايـــات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم على أنها دولة فاشلة لما تحمله من سمات وخصائص الدول الفاشلة واعتبرها خطر متزايد على شعبها وعلى العالم، حيث كشف السياسات الداخليـــة والخارجيـــة

للولايات المتحدة الأمريكية وتطرقه إلى العديد من القضايا من بينها: عسكرة العالم و تداعيات إحتلال العراق.

3–دراســـــة:

Matthew Bukovac ,Failed states unstable contries in the 21 st century , New York :the rosen Published, 2011.

ناقشت هذه الدراسة الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تعيشها شعوب الدول الفاشلة، وهي توضح مشاكلها العميقة من خلال عدة أمثلة، مثل الصومال التي تفتقر إلى حكومة فاشلة، وكوريا الشـــمالية التي تعاني من انهيار اقتصادي وقمع وحشي لمواطنيها، وبالتالي فإن هذه الدراسة تتنـــاول ظـــاهرة الدولة الفاشلة من خلال إلقاء نظرة على عينة من هذه البلدان، وتناقش فشـــلها إقتصـــاديا وسياســـيا وإجتماعيا، وكيفية معالجة هذا الفشل بطرح بعض الحلول مع نظرة للمستقبل.

4– دراســـــة:

Robert I . Rotberg, Failed states, collapsed states, weak states : causes and Indicators, Washington : Broohings instution press, 2003 .

يوضح الكاتب في هذه الدراسة كيف أن قضية الارهاب جعلت من الدول الفاشلة محـــل إهتمـــام كبير، لما له من آثار على الأمن الإنساني وعلى السلم و الامن الدوليين، حيث يرى ان الدول الفاشلة تشكل خطر على نفسها وعلى جيرانها وعلى العالم كله ويعتبر أن منع الدول من الفشـــل أحـــد أهـــم الأولويات وقد اعتمد دراسات مفصلة للعديد من الدول التي فشلت وإنهارت.

إضافة إلى هذه الدراسات تناولت الموضوع العديد من المراكز البحثية، من خلال تقارير سنوية منتظمة.

6–دراســـــة:

أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية 2010–2011 رياح التغيير لبنـــان: مركـــز دراسات الوحدة العربية،2011.

في أحد أقسامه تناول الكتاب السودان عام التقسيم وكيف إنفصل الجنوب السوداني مع التطـــرق إلى المراحل العملية للإنفصال من خلال الإنتخابات، إضافة إلى تحليله للأوضاع في شمال الســـودان بعد الإنفصال.

إضافة إلى ذلك هنالك العديد من الكتابات تركز معظمها على جانب معين مـــن القضـــية إلا أن أغلبها مقالات أو مؤتمرات وتقارير.

وبالتالي ومن خلال اطلاعنا على هذه الأدبيات فإن معظمها تناولت الموضوع من جانب معين. بالتركيز خاصة على التهديدات التي تنتج عن الدول الفاشلة.

بينما حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين الفشـــل الـــدولاتي و تنـــامي الحركـــات الانفصالية، وما يترتب عن ذلك من نتائج وتهديدات أمنية، إضافة إلى تركيز البحث حـــول الدولـــة الفاشلة في إفريقيا، مع ما شهده من إنقسام وتفكك للدول بشكل متعاقب، إضافة إلى تحليـــل العوامـــل الداخلية إلى جانب العوامل الخارجية حيث أن هذه الأخيرة أهملتها الدراسات السابقة أو تناولتها بشكل هامشي بالرغم من دورها الكبير في إفشال الدول وتكريس عجزها وعدم استقرارها.

صعـــوبـــة الـــدراســـة:

من أكثر الصعوبات التي واجهت إعداد البحث ضيق الوقت المخصص للدراسة والذي كان عائقا حال دون التعمق في الدراسة والإطلاع الكافي واللازم للإحاطـــة بالموضـــوع, خاصـــة أن معظـــم الكتابات حول الموضوع باللغات الأجنبية وعدم توفر الوقت لترجمتها وتوظيفها .

تقسيـــم الـــدراســـة:

كمحاولة للإحاطة بالظاهرة محل الدراسة وفهم حيثياتها والبحث في آثارها ونتائجهـــا، وزعـــت الدراسة على ثلاثة فصول:

تناول الفصل الأول التأسيس النظري للدراسة من خلال ثلاث مباحـــث تنـــاول المبحـــث الأول مفهوم الدولة الفاشلة ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي وأسبابه بين العوامل الداخلية والخارجية. بينمـــا قدم المبحث الثاني تعريفا للحركات الإنفصالية وعوامل تناميها، أما المبحث الثالـــث تنـــاول الشـــق النظري للدراسة كمحاولة لتحليل الظاهرة في إطار العلاقة بين فشـــل الدولـــة وتنـــامي الحركـــات الانفصالية.

بالنسبة للفصل الثاني الذي تناول عوامل فشل دولة السودان وفق ثلاثـــة مباحـــث تعلـــق الأول بدراسة السودان من ناحية الموقع الجغرافي والموارد والتركيبة المجتمعية إضـــافة إلـــى الأزمـــات الختلفة التي تعاني منها السودان هذا المبحث يساعد على فهم أهم المتغيرات التي تساهم في تفســـير عوامل فشل السودان، أما المبحث الثاني تخصص في العوامل الداخلية لفشل دولة الســـودان وكيـــف أسهمت في زيادة الاضطرابات داخلها التي برزت في العديد من الحركات الانفصالية، بينما تخصص المبحث الثالث في العوامل الخارجية لفشل دولة السودان وخاصة في دعم الحركات الانفصالية.

وقد كان الفصل الثالث بحث في التحديات والتهديدات الأمنية الناتجة عن فشل دولـــة الســـودان وإنفصال الجنوب عنها من خلال مبحثين، تخصص المبحث الأول في التهديدات والتحديات الداخليـــة بالنسبة للأمن الإنساني للسودان، ولتفككها وإنفصال الجنوب عنها مع التطرق إلى التحـــديات التـــي تواجه الدولتين، أما المبحث الثاني تناول التهديدات الاقليمية لفشل دولة السودان وتأثير الإنفصال على الدول المجاورة وإنعكاس هذه التهديدات على الأمن الدولي.

الفصـــل الأول:

الإطـــار المفـــاهيمي والنظـــري للدراســـة

الفصل الأول:

الإطـــار المفـــاهيمـــي والنظـــري للـــدراســـة.

لقد أفرزت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولات في البيئة الدولية، أدت إلى ظهـــور مواضـــيع ومفاهيم جديدة، اتخذت أهمية كبيرة سواءً على المستوى الأكاديمي أو السياسي وحيزا أكبر من مجال اهتمام الأجندات الأمنية.

لذلك ظهرت العديد من المواضيع التي لاقت الاهتمام في حقل الدراسات الأمنية على اعتبـــار ظهور فواعل جديدة غير الدولة واتساع مجال التهديدات الأمنية، وقد كان موضوع "الدولة الفاشـــلة" "Failed State" أحد أهم المواضيع التي أثارت جدلا كبيرا كظاهرة وكمفهوم, مـــع التركيـــز علـــى القارة الإفريقية كمصدر لمختلف التهديدات الأمنية، لما تشهده القارة من إنعدام الأمن والاستقرار في معظم دولها وخاصة في ظل تنامي الحركات الإنفصالية التي زادت من حدة التوتر الأمنـــي وتفكـــك العديد من الدول، ومن خلال هذا الفصل سنحاول التأسيس نظريا للموضوع ,حيـــث ســـنتناول فـــي المبحث الاول مفهوم الدولة الفاشلة ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي ودرجاته إضافة إلـــى محاولـــة تحديد الأسباب والعوامل المختلفة التي أدت إلى ظهورها. أما في المبحث الثاني ســـنحاول معرفـــة عوامل تنامي الحركات الانفصالية, وفي المبحث الثالث سنتناول التحليل النظـــري لظـــاهرة الدولـــة الفاشلة.

المبحث الأول: الدولـــة الفاشلـــة: مقاربـــة مفاهيميـــة.

لقي مصطلح الدولة الفاشلة "Failed State" إهتماما كبيرا ودراسة مـــن قبـــل العديـــد مـــن الأكاديميين والسياسيين, بحثا في الظاهرة وفي كثير من الأحيان نقدا للمصطلح ورفضـــا للوصـــف، حيث أُستخدم المصطلح لأول مرة في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون "Bile Clinton" لوصف الدولة التي فشلت في القيام بوظائفها الأساسية واعتبارها تهديدا وخطرا على السلم والأمن الـــدوليين، واستمر الاهتمام الأمريكي بها مع إدارة "جورج بوش الابن "George W. Bush" في إطـــار حملتـــه على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث زادت أهمية المصطلح وأصبح ينظر إلـــى تلـــك الدول من منظور أمني دفاعي باعتبارها ملاذا آمنا للإرهاب والقرصنة والجرائم، وتحميلها مسؤولية التهديدات الأمنية المختلفة التي تنتج عن فشلها، وتواصل هذا الاهتمـــام مـــع إدارة "بـــاراك أوبامـــا" "Barak Obama" الذي أشار في حملته الإنتخابية في 2007 إلى أخطارها وأنها تمثل أحد إهتمامات أجندته, بتركيزه على المنهج التنموي الإقتصادي على خلاف منهج تغيير النظم الذي تضمنته أجنـــدة "بوش الابن"، وعلى المستوى الأكاديمي نالت الدولة الفاشلة إهتماما وحيـــزا كبيـــرا مـــن الدراســـة، وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد تعريف للدولة الفاشلة، ومعرفة المؤشرات المعتمـــدة لقيـــاس الفشل ودرجاته ,إضافة إلى البحث عن العوامل والأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى فشل الدول.

المطلب الأول: تعـــريف الدولـــة الفاشلـــة.

لا يوجد إجماع على تعريف محدد ودقيق لمصطلح "الدولة الفاشلة "، إلا أن أغلـــب المفكـــرين ينطلقون في تعريفاتهم من عدة خصائص ومؤشرات تتميز بها الدول الفاشلة.

فقد عبر "نعوم تشومسكي" "Naom Chomsky" في كتابه "الدولة الفاشلة إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية"، عن مصطلح الدولة الفاشلة بقوله أنه: "مفهوم ملتبس وغير دقيـــق إلـــى حـــد الشعور بالإحباط"

رغم نقده لعدم وضوح ودقة المصطلح، إلا أنه عرّف الدولة الفاشلة على أنها: "الدولـــة الغيـــر قادرة أو الغير راغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما الدمار، ونزعتها إلى اعتبار نفسها فـــوق القانون محليا ودوليا، وإطلاق يدها في ممارسة العنف وإرتكاب العدوان، كما أنها تعاني من عجـــز ديمقراطي خطير، جرد مؤسساتها من أي جوهر حقيقي"[1].

[1] - نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، تر: سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2007)، ص8.

يوضح لنا هذا التعريف كيف تكون الدولة مصدر لتهديد أمن مواطنيها، وذلك بعدم قــدرتها أو عدم رغبتها في حمايتهم وتوفير الأمن لهم، وممارستها للعنف وإنتهاك حقوق الإنسان إضــافة إلــى عجزها الديمقراطي وضعف مؤسساتها.

وبذلك نجد أن مصطلح الدولة الفاشل, يعبر عن فشل الحكومة في مسؤولياتها الأساسية[1],أمــا "غراهام إيفانز" Graham Evans" و"جيفري نوينهام" Jeffrey Newnham" فقــد عــرف الدولــة الفاشلة على أنها: "تطور جديد وخطير للدولة بعد نهاية الحرب الباردة، يتمثل فــي انهيــار القــانون والنظام والخدمات الأساسية في عدد من الدول متعددة الإثنيات، والتي تتميز بصراع طــائفي مريــر وقومية إثنية عنيفة وبروح عسكرية وربما صراع إقليمي" [2].

من خلال هذا التعريف ربط الباحثان مصطلح الدولة الفاشلة بالدول التي تتميــز بتعــدد إثنــي وتشوبها النزاعات الإثنية التي تتميز بالعنف المسلح والذي قد تتسع إقليميا.

إلى جانب كونها تعاني من إنهيار القانون الذي يفرض النظام وبالتالي إنتشار الفوضى، وعــدم قدرتها على توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين.

كما تعرف الدولة الفاشلة بأنها: "الدولة التي لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية من تعلــيم وأمــن وحكم، وذلك عادة بسبب العنف المنتشر والفقر المدقع، مع فراغ في السلطة، حيث يقــع المواطنــون ضحية للفصائل المتنافسة والجريمة، إضافة لتدخل الأمم المتحدة أو الدول المجاورة، كمــا أن فشــل الدول لا يمكن إرجاعه فقط للعوامل الداخلية حيث يمكن أن تسهم الحكومات الأجنبية فــي زعزعــة الإستقرار فيها عن طريق دعم قوات المتمردين وتغذية الحروب الأهلية، ما يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني وضرورة إيجاد حل للأزمة ومنع تفاقمها وبالتالي التدخل" [3].

وخلافا للدولة المتماسكة، التي تستطيع السيطرة على حدودها الإقليمية و تؤمن المستوى اللائق من الخدمات كالخدمات الصحية والتربوية لشعبها، وهي دولة تملك أيضــا بنيــة تحتيــة واقتصــادا عاملين، وهي قادرة على فرض القانون والنظام، وتكون دولة من هذا النــوع متماســكة اجتماعيــا وصاحبة نظام سياسي داخلي مستقر، فإن الدولة الفاشلة عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساســية أو

[1]- Matthew Bukovac,**Failed states unstable contries in the 21st centry** ,(New york : the rosen publiched, .2011), p 4.

[2] - غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1997)، ص 160.

[3] - Failed States, in : http://www.globalpolicy.org/nations-a-states/failed-states.html,accessed (02/04/2013).

الخدمات الضرورية لمواطنيها ولا تملك بنية تحتيـــة عاملـــة ولا نظامـــا ولا أنظمـــة قانونيـــة ذات مصداقية.

وفي بعض الحالات، تقع السلطة بين أيدي المجرمين وأمراء الحرب والعصابات المســـلحة أو متطرفين دينيين، وتقع في حروب أهلية لسنوات عديدة، ما يجعلها دولة مفككة وغير مستقرة.

وفشل الدولة ليس حدثا داخليا بالكامل وإنما يحمل انعكاسات إقليمية ودولية، فعندما تنتشر الفوضـــى، يتدفق اللاجئون عبر الحدود هربا من العنف، وغالبا ما يطال النزاع الدول المجاورة، كما قد تصـــبح الدول الفاشلة ملاذا للعصابات الإجرامية وتجار المخدرات ومهربي السلاح [1].

وتعرف الدولة الفاشلة حسب بعض المختصين أنها: "الدولة التي لا يمكنهـــا الســـيطرة علـــى أراضيها، وتعجز حكومتها عن إتخاذ قرارات مصيرية وهامة وعادة ما تلجأ إلى إستخدام القوة مـــع عدم قدرتها على إحداث تأثير في حياة المواطنين أو إتجاه الأحداث التي تمس حياتهم كما أنها تعجـــز عن تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وتنتشر بداخلها الجريمة والفساد، مع فشـــلها فـــي التعامـــل بفاعلية مع المجتمع الدولي [2].

وعلى الرغم من الإختلافات التعريفية، إلا أنه هناك إتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية، والتي لاحظناها في مختلف التعريفات المقدمة سابقا، وفي هذا رأى كل من "فرانس ستيوارت" Frances Stewart" و"غراهام بـــراون" Graham Brawn" فـــي المقالـــة المشتركة بينهما والمعنونة بـــ الدول الفاشلة "Failed State" في 2009، والتي أنجزت في مركـــز البحث المتعلق بالتمييز والأمن البشري والاثنية.

إن مختلف التعريفات حول الدولة الفاشلة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية باعتبار أن الدولـــة الفاشلة هي الدولة التي: "تفشل في بسط سلطتها و توفير الخدمات و الحفاظ على الشرعية" [3].

وبالتالي فإن الأبعاد التي ركز عليها الباحثان في هذا التعريف هي:

---

[1] - مارتن غريفتش وثيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 221-222.

[2] - تركي فيصل الرشيد، الدولة الفاشلة، متوفر على الرابط الإلكتروني :
http://tfracheed.org/ara/?p=280 .(14/03/2013)

[3] - مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، **"التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 التغلب على الهشاشة في إفريقيا"**، (فيسولي : 2009)، ص 16.

1 –الفشل في السلطة: "**Authority Failures**": حيث لا تقوم الدولة بحماية مواطنيها، سـواءً كانت غير قادرة أو غير راغبة في ذلك, وبالتالي إنتشار العنف والإجرام وفقدانها السـيطرة علـى بعض أقاليمها.

2 –الفشل في توفير الخدمة: "**Service Failures**": حيث لا تستطيع توفير الخـدمات الأساسـية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعاية الصـحية والتعلـيم والبنيـة التحتيـة والاتصـالات والمواصلات وغيرها من الخدمات.

3 –الفشل في الشرعية: "**Legitimacy Failures**": حيث تفقد الدولـة شـرعيتها والاعتـراف بسلطتها من قبل أقلية صغيرة أو جماعات مهمة في الدولة [1].

إضافة إلى ما تقدم من تعريفات ومن أجل محاولة تقديم تعريـف إجرائـي "للدولـة الفاشـلة" سنحاول التمييز بين مصطلح الدولة الفاشلة ومختلف التصنيفات الجديدة التي ظهرت للدولة الوطنية، والتي حددها لنا "روبرت برتبرغ"* "Robert I. Rotbeg"، في اربع فئات هي: الدولة القوية والدولة الضعيفة والدولة الفاشلة والدولة المنهارة، إضافة إلى هذه الأصناف سنحاول التمييـز بـين الدولـة الفاشلة والدولة المارقة وأشباه الدول:

1 –الدولة القوية: "**Strong State**": على عكس الدولة الفاشلة تستطيع الدولة القوية مراقبة كامل إقليمها الجغرافي وبسط نفوذها وسيطرتها عليه، إضافة إلى قدرتها على تقديم الخـدمات السياسـية لمواطنيها وتوفير الأمن والصحة والتعليم، وفرص اقتصادية، وتنظـيم إداري وقـانوني ومختلـف الخدمات الضرورية، كما نجد أن لها أداء حسنا وفق مختلف المؤشرات مثل: الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (GDP)، وفق دليل برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNDP)، منظمة الشفافية الدولية ودليل تقدير الفساد ,إضافة إلى التقرير العالمي حول الحرية [2].

وبالتالي فإن الدول القوية تتميز بقدرتها على التحكم في إمكانياتها واستغلالها، وهذا لا يتعلـق فقط بالقوة العسكرية, وإنما يتعداها إلى إطار أوسع وأشمل متضمنا مواردها الطبيعية وكيفية الحصول عليها وتأمينها، والحفاظ على مستواها الاقتصادي وتماسك بنيتها الثقافية والاجتماعية ,إضافة إلى أداء

---

[1]-France Srewart, Graham Brown, Fragile States,in :
(http://www.gsdrc.org/go/topic-guides/fragile.states). Accessed (13/ 03 /2013).

*روبرت روتبرغ: مدير برنامج الصراع بين الدول في مدرسة كينيدي واستاذ في جامعة هارفارد ورئيس مؤسسة السلام العالمي.

[2] - Robert I. Rotberg," Notion-State Failure : Arecurring phenomenon ?", **The nic 2020 project** ,(06 November 2003), p 02.

نظمها السياسية والإدارية وعلاقاتها الدولية,أنظر الجدول رقم (01) الذي يوضح خصـــائص الـــدول القوية والدول الفاشلة وفق مختلف المعايير.

جدول رقم (01): خصائص الدول القوية والدول الفاشلة.

الخاصية	الدولة القوية	الدولة الفاشلة
احتكار الدولة لاستخدام القوة	موجودة	غائب بنسبة قليلة أو كبيرة
سيادة الدولة	مرتفعة	منخفضة
الديمقراطية	مرتفعة	منخفضة
شرعية الدولة وولاء المواطنين هو في:	ارتفاع	إنخفاض
الأمن	مرتفع	منخفض
سيطرة الدولة على أجزائها	موجودة	غائبة بنسبة قليلة أو كبيرة
مراقبة الدولة لحدودها	موجودة	غائبة بنسبة قليلة أو كبيرة
فعالية المؤسسات والبنية التحتية والبيروقراطية	مرتفعة	منخفضة
التصرف في وسائل العنف الجسدي	تتركز في يد الدولـــة للأشخاص المخـــولين به	تحتكرها أطـــراف غيـــر الدولـــة وبطريقـــة غيـــر شرعية
الفساد والجريمة	منخفض	مرتفعة وخارج الرقابة
النظام القانوني	موثوق	غير موثوق بهـــا وغيـــر فعالة
الاقتصاد	يعمل	في أزمة أقل أو أكثر عمقا
النمو الديمغرافي	طفيف تحت المراقبة	مرتفـــع وخـــارج عـــن السيطرة وتيارات هائلـــة للاجئين والهجرة الجماعية

Source : Valentin Cojanu, Alina Irina Popesu, "Analysis of Failed states : Some problems of definition and Measurement" , **the Romanian Economic Journal**,(November 2007), p 118.

2 –الدولة الضعيفة: "**Weak State**": تعتبر الدولة الضعيفة أقل خطورة بسبب القيود الاقتصـــادية المفروضة عليها، من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية أو من قبل دول قوية، أو أنها ضعيفة نتيجـــة لتوترات إثنية أو دينية، إضافة إلى تراجع قدرتها على توفير السلع السياسية لمواطنيها بقدر كـــاف، وتدني أدائها وفق مختلف المؤشرات وتزايد الفساد والرشوة [1].

3 –الدولة المنهارة: "**Collapsed State**": وهي أدنى مرتبة من الدولة الفاشلة، كما أنها تطور لها حيث تفقد الدولة في مرحلة الإنهيار السلطة جزئيا أو كليا، ولن تكون قادرة علـــى تقـــديم الخـــدمات الأساسية وإنما يتم اكتسابها عن طريق وسائل خاصة, كما قد تكون أجزاء من الدولة تحت ســـيطرة أفراد غير حكوميين، حيث تنتشر الفوضى والعنف وانعدام الأمن إلا أنه مـــن خـــلال إعـــادة بنـــاء المؤسسات وتعزيز شرعيتها يمكن استرجاع الأمن تدريجيا [2].

4 –الدولة المارقة: "Rogue State": خلافا للدولة الفاشلة التي تعجز عن تأديـــة وظائفهـــا اتجـــاه مواطنيها والمجتمع الدولي، فإن الدول المارقة مصطلح يطلق على الدولة الخارجة عن القانون والتي تشكل تهديدا لجيرانها وللعالم بأسره [3]. حيث تقوم الدول المارقة بمخالفة الأعراف والأنظمة الدولية، وتتميز بأنظمة تسلطية عدائية, وقد استخدم صانعو القرار في السياسة الأمريكية هذا المصطلح لتعبئة الرأي العام ودعم سياستهم لمواجهة الدول المعادية لها مثل هذه إيران والعراق وكوريا الشمالية.

5 –أشباه الدول: "Qiasi States": يشير هذا المصطلح إلى دول آسيا وإفريقيـــا وجـــزر المحـــيط الهادي المستعمرة سابقا، والتي حققت وضع الدولة شرعيا، لكنها تفتقر إلى الكثيـــر مـــن المقومـــات الواقعية للدولة، إلا أنها تلقى دعما خارجيا, وفي حال زيادة تدهور الوضع في هذه البلدان قد تتحول كثيرا منها إلى دول فاشلة [4].

من خلال ما تقدم من تعريفات نستنتج التعريف الإجرائي التالي، حيث يمكن القول أن الدولـــة الفاشلة هي :

"الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية تجاه مواطنيها, وذلك من خلال تقـــديم مختلـــف الخدمات من أمن وتعليم وصحة ومرافق عمومية ومواصلات واتصالات وتنظـــيم قـــانوني وإداري ومؤسساتي، إضافة إلى توفير الفرص الاقتصادية, كما تشهد هذه الدول صراعات عرقية وإنقسامات

---

[1] - Valentin cojane, Alina Irina Popesu, op, cite, pp 2-3.

[2] - Ibid, p p 3-4.

[3] - نعوم تشومسكي، الدولة المارقة: **إستخدام القوة في الشؤون العالمية**، تر: اسامة إسبر، الطبعة الأولى (الرياض: مكتبة العبيكان، 2004)، ص 93.

[4] - غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 417.

وظهور حركات إنفصالية, ما يؤدي إلى فقدان الدولة شرعيتها واعتراف مواطنيها، وما ينتج عنه من غياب للأمن والإستقرار, حيث تصبح تهديدا أمنيا على المستوى الوطني و الإقليمي و الدولي".

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفشل الدولاتي ودرجاته.

يتم تحديد الدولة الفاشلة وقياس درجات فشلها من خلال "دليل الدول الفاشـــلة" failed state index" الذي بدأ إصداره منذ سنة 2005 من خـــلال تقريـــر مشـــترك بـــين وصـــندوق دعـــم السلام*"The fund for Peace" ومجلة السياسة الخارجية**"Freign Policy"، وهو عبارة عـــن تقرير سنوي للدول الفاشلة يجمع بيانات من مصادر الإعلام الدولية والمحلية المقروءة والمســـموعة والمرئية وذلك اعتمادا على قياس 12 مؤشرا، تنقسم إلى: مؤشرات اجتماعية، مؤشرات اقتصـــادية ومؤشرات سياسية، وأكثر من 100 مؤشرات فرعية. (أنظر الملحق رقم 01).

ويضم "دليل الدول الفاشلة" تصنيفا لـــ 172 دولة على أساس مستويات الإستقرار والضـــغوط التي تواجهها، وبالنسبة لقياس الفشل الدولاتي يمكننا الإشارة إلى أن هذا التقرير السنوي الصادر عن صندوق دعم السلام ومجلة السياسية الخارجية الأمريكية, ليست الدراسة الوحيدة المتخصصـــة فـــي تحديد الدول الفاشلة وإنما هنالك العديد من المراكز التي تخصصت في إصدار تقارير حـــول الـــدول الفاشلة من بينها : مركز السياسة العالمية, معهد "بروكينغز", البنك الدولي.

أولا: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة:

يعتمد الدليل السنوي للدول الفاشلة " في تحديده لقائمة الدول التي تعاني من الفشل، وتصـــنيفها إلى فئات على عدة مؤشرات وهي:

أ – **المؤشرات الاجتماعية:**

1 –الضغوط الديمغرافية Demographic Pressures : المتعلقـــة بارتفـــاع الكثافـــة الســـكانية وتأثيراتها: مثل الأمراض والكوارث الطبيعية التي تجعل من الصعب على الحكومة حماية مواطنيها، وما يبرهنه ذلك من وجود نقص القدرة أو الإرادة ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي [1]:

---

* **صندوق دعم السلام:** هو مؤسسة بحثية مستقلة مقرها واشنطن, متخصصة في دراسات السلام ومنع النزاعات وهو يركز على مشاكل الدول الضعيفة والفاشلة, ويعمل على إصدار التقرير السنوي للدول الفاشلة نقلا عن:
Failed state index, in: http://states index .org/accessed (27/03/2013).

** **مجلة السياسة الخارجية:** هي مجلة أمريكية تصدر كل شهرين تأسست في 1970 من قبل صامويل هانتنغتون وارن دميان, وهي المجلة التي تنشر دليل الدول الفاشلة الذي يصدره صندوق دعم السلام، نقلا عن:
List of contries by failed state index in:
http en-wikipedia-org list of countries –by-failed states.accessed. (27/03/2013).

[1] - The fund for peace, " Failed State index 2012", (washington: 2012), p 12.in :
http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive.accessed(15/03/2013).

–الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والتصحر والجفاف وما تخلفه من تأثيرات وانعكاســـات على قدرة الدولة في توفير الاحتياجات الضرورية للمواطن في هذه الظروف مـــن عنايـــة صـــحية (العلاج وتوفير الأدوية ومن غذاء وسكن).

–الأمراض الخطيرة والمعدية وانتشارها، ومدى قدرة الدولة علـــى مواجهتهـــا وتجنيـــد الوســـائل الضرورية لذلك.

–التلوث وندرة المياه، وسوء التغذية.

–كثافة المناطق المأهولة.

2 –الحركة العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي Refugees and IDPS: عادة ما تكـــون نتيجـــة النزاعات والحروب الأهلية، وهي تشكل تهديدا أمنيا سواء كان داخـــل الدولـــة أو علـــى المســـتوى الإقليمي وهو يتضمن الضغوط والتدابير المتعلقة بـــ:

–النزوح.

–مخيمات اللاجئين.

–الأمراض الناتجة عن التشرد.

–الأوضاع الصحية والمعيشية للنازحين واللاجئين [1].

3 –الجماعات المظلومة والميراث العدائي Group Grievance: حيث أن ازدياد التوتر والعنف القائم بين الجماعات المختلفة والرغبة الشديدة في الإنتقام يقوض قدرة الدولة علـــى تـــوفير الأمـــن ويتضمن ذلك:

–كل أنواع التمييز وعدم المساواة وغياب العدالة.

–انتشار العنف (العرقي، المدني، الديني).

4 –الهجرة الدائمة للكفاءات والمثقفين: نتيجة لقلة الفرص وتدهور الأوضـــاع وتنـــامي الشـــعور بالاغتراب الداخلي، وما يُخلفه ذلك من فراغ في رأس المال البشري عند هجرة العقول والمثقفـــين، والمعارضين السياسيين الفارين من الإضطهاد والسياسات القمعية، ويتضمن هذا المؤشر:

–نسبة هجرة الأفراد.

–رأس المال البشري.

---

[1] - The fund for peace, Ibid, p 12.

–هجرة المتعلمين والمثقفين [1].

ب –المؤشرات الاقتصادية:

5 –التنمية الاقتصادية المتفاوتة Eneven Economic Development: حيث أنه عندما تكون هنالك العديد من الاثنيات والعرقيات نجد أن حكومة الدول الفاشلة تميل بأن تكون غير عادلـــة ولا تلتـــزم بالعقد الاجتماعي ويشمل هذا المؤشر الضغوط والتدابير المتعلقة بما يلي:

–اللامساواة بين الجماعات المختلفة في توزيع الثروة وتوزيع مختلف الخدمات من صحة وتوظيف وتعليم ومرافق عمومية.

–توزيع الخدمة في المناطق الريفية والحضارية.

–القدرة على تحسين الخدمات.

–نسبة سكان الأحياء الفقيرة.

6 –الفقر والتدهور الاقتصادي Poverty and Economic Decline: الفقر والتـــدهور الاقتصـــادي الحاد يرهق قدرة الدولة على توفير الحاجيات الأساسية لمواطنيها، ما يمكن أن يؤدي إلى احتكاك بين "من يملكون" ومن "لا يملكون" ويتضمن:

–العجز الاقتصادي.

–الدين الحكومي.

–البطالة.

–توظيف الشباب.

–القدرة الشرائية.

–نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

–نمو الناتج المحلي الإجمالي، التضخم [2].

ج– المؤشرات السياسية:

7 –شرعية الدولة State ligitimacy: يؤدي انتشار الفساد وغياب التمثيل الحكومي العادل إلى فقدان الدولة لشرعيتها، وضعف مؤسساتها وتتضمن:

–نسبة الفساد والنهب المؤسساتي.

---

1 - the fund for peace, Ibid, p 12.
2 - Valentin cojanu, Alina Irina Popesu, op, cite, p 124.

–مدى فعالية الحكومة.

–المشاركة السياسية، والعملية الانتخابية.

–مستوى الديمقراطية والاحتجاجات والمظاهرات.

–الاقتصاد غير المشروع وتجارة المخدرات.[1]

8 –التدهور الحاد في تقديم الخدمات Public Services:

–الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل التعليم الأمن ، تدهور النظام الصحي، النقل.

–زيادة النشاطات غير الشرعية بما فيها، تجارة المخدرات تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

–احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة (قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاســـة، الجمارك، والاستعلامات).

9 –انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد Human Rights and Rule of law:

–ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور.

–انفجار العنف السياسي اتجاه المدنيين.

–ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات المؤسسية.[2]

10 –تعدد الأجهزة الأمنية بشكل يخلق دولة داخل دولة Security Apparatus:

–وجود مليشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة، موجهة ضد المعارضة وكـــل طائفـــة يمكن أن تكون رافضة للنظام.

–نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها.

–ظهور ميلشيات خاصة مسلحة قد تنصب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية الشرعية.

11 –تتالي الإنشقاقات داخل النخب Faectionalized Elites:

–الإنقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.

–إستخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية وقومية.

---

[1] - إبراهيم غالي، دليل الدول الفاشلة: الفوضى تهدد العالم، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.onislam.net/arabic/news/2005/08/. (10/04/2013) .

[2] - عبد الوهاب عمروش، "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في إفريقيا: دراسة حالة الصومال (1992-2005)"، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص 57.

12 –تدخل أطراف سياسية خارجية Esciternal Intervention :

–التدخل العسكري أو الشبه العسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلـــف الوحـــدات أو الفاعلين بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى، أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.

–الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، وقوات حفظ السلام [1].

من خلال هذه المؤشرات والعديد من المؤشرات الفرعية يتم قياس درجـــة الفشـــل الـــدولاتي وتحديد الدول الفاشلة وفق لمجموع نقاطها التي يتم تحصيلها من هذه المؤشرات وكلما كانت نقاطهـــا أكبر كلما زاد فشلها حيث يتم تصنيف الدول إلى فئات بدءًا بالدول الأكثر فشل إلى الـــدول الأكثـــر استقرار.

ثانيا: تصنيف فئات الدول وفقا لدليل الدول الفاشلة:

يقسم دليل الدول الفاشلة الدول إلى أربع فئات, ترتب فيها تنازليا من الدول الفاشلة إلى الـــدول الأكثر استقرار وأمنا، وهذه الفئات حسب دليل الدول الفاشلة لسنة 2012 هي:(أنظر الملحق رقم02) .

1 –فئة الدول عالية الخطورة Alert:

تتمثل باللون الأحمر وهي الدول التي تقع في خطر فعلي وهي تضم الدول التي تعـــاني مـــن خطورة عالية جدا متمثلة في (الصومال بمجموع نقاط 114.9، والكونغو الديمقراطية بمجموع نقـــاط 111.2)، كأكثر خطورة وفشل.

ثم تليها السودان في المرتبة الثالثة بمجموع نقاط يصل إلى 109.4 ثم دولة جنـــوب الســـودان بمجموع 108.4 حيث أنها دخلت التصنيف مباشرة بعد إعلانها كدولة مستقلة عن السودان، لتنتهـــي هذه الفئة بنيجيريا 101.1 نقطة.

2 –فئة منطقة الحذر Warning:

تمثل باللون البرتقالي وهي الدول في خطر كامن تبدأ بغينيا بـــ 99.2 نقطة، وتضم نسبة كبيرة من الدول مقارنة بالفئات الأخرى، لتضم العديد من الدول المتخلفة لتنتهي بالبحرين بمجمـــوع 62.2 نقطة.

تحتل الفئتين الأولى والثانية الاهتمام الأكبر في دراسات الدول الفاشلة وفي الأجندات الدوليـــة باعتبارها تصل إلى مرحلة عالية من الخطر [2].

[1] - عبد الوهاب عمروش، نفس المرجع، ص 57.
[2] - نفس المرجع، ص 11.

3 –فئة الدول الأقل إستقرارا Stable:

وهي الدول التي تواجه مخاطر معتدلة، تمثل باللون الأصفر، وهي في حالة ترقب واحتماليـــة لدخولها مرحلة أعلى تبدأ برومانيا بـــ 59.5 نقاط، وتضم العديد من الدول الخليجيـــة الكويـــت بـــــ 58.8 لتنتهي بألمانيا بـــ 31.7 نقاط.

4 –فئة الدول المستقرة Suntainable:

وتمثل باللون الأخضر وهي الدول البعيد عن الخطر ومستوى أدائها جيد وتحتل فلندا المرتبـــة الأخيرة بـــ 20 نقطة كأكثر دولة مستقرة.

ما نلاحظه من هذا التصنيف أن أغلب الدول الفاشلة والدول التي تقع في منطقة الخطـــر هـــي دول من العالم المتخلف أو المناطق التي تعاني الحروب والنزاعات الداخلية، حيـــث نجـــد أن الفئـــة الأكبر من الدول عالية الخطورة في القارة الإفريقية وفي أجزاء من قارة آسيا، وأن الدول المتقدمـــة هي الأكثر استقرار، وغياب أي دولة مستقرة في إفريقيا، وهذا التوزيع مبين في الخريطة رقم 01.

الخريطة رقم (01): خريطة توضح توزيع فئات الدول وفق دليل الدول الفاشلة 2012.

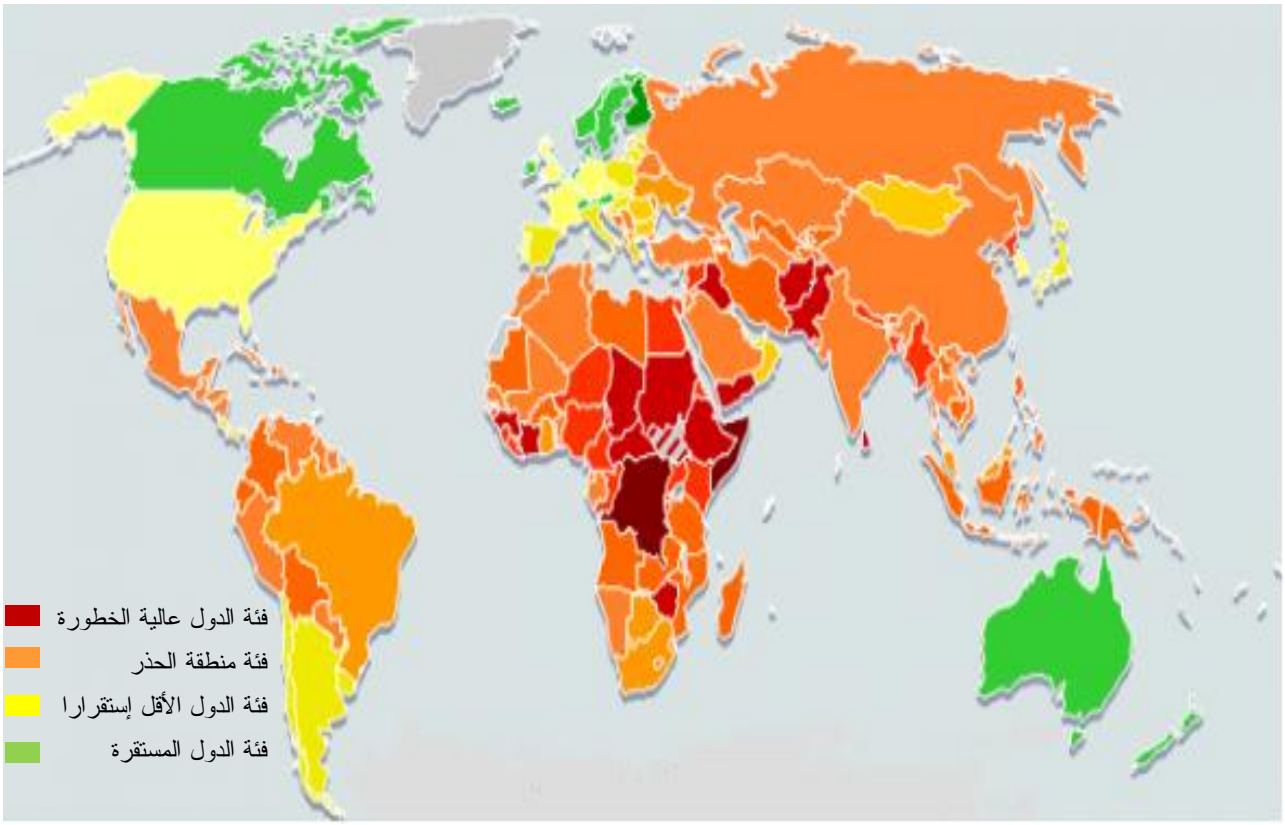

Source : the fund for peace, « Failed State index 2012 », (washington, 2012), pp 6 ,7.in : http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive.accessed(15/03/2013).

المطلب الثالث: أسبـــــاب الفشـــــل الدولاتـــي.

بالرغم من الجدل القائم حول مصطلح الدولة الفاشلة ,إلا أنه مصطلح يتم تداولـــه فعـــلا فـــي الأوساط الأكاديمية والسياسية سواء كان لتحليل ووصف الدول التي تعاني الفشل، أو تداولـــه بشـــكل نقدي ومناقشة مدى عملية المصطلح, ومحاولة معرفة الأهداف الخفية من وراء استخدامه، وبالتـــالي فإن محاولة فهم هذا المصطلح لا تتوقف عند تعريفه وتحديد مؤشرات قياسه وإنما تستوجب معرفـــة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى فشل الدولة.

و تتعدد أسباب الفشل الدولاتي بين أسباب داخلية تساهم فيها عوامل داخل الدولة، سواءً كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية وأسباب خارجية تتأثر بها الدولة.

أولا: الأسباب الداخلية لفشل الدولة:

أ -عدم القدرة على إدارة التنوع الإثني: خلافا للدول القوية التي رغم التنـــوع الثقـــافي والعرقـــي والديني فيها إلا أنها لا تعاني من مشاكل, وذلك لأنها نجحت في التعامل مع هذا التنوع، فإن الـــدول الفاشلة تصل إلى هذه المرحلة بسبب نقص القدرات التي تؤهلها لتعزيز مصالح جميع مواطنيها على اختلافهم واللجوء إلى سياسة الاختيار وتفضيل مجموعة على أخرى[1]، مما يخلق تفاوت اجتمـــاعي اقتصادي ملحوظ بين الجماعات الاثنية المختلفة مما يؤدي إلى تباين في درجة تأثيرها السياسي وفي درجة ولائها للدولة وشعورها بالانتماء لها والأمن فيها [2].

ويعتبر التنوع الاثني ظاهرة إنسانية تتميز بها المجتمعات البشرية ولا تكاد تخلو منهـــا دولـــة مهما اتسمت بالقومية "Nation Race" ووجود دول ذات نقاء عرقي "Etharic Purity" أمر نـــادر، ما عدا بعض الاستثناءات، وهذا ما كشفت عنه الدراسات الحديثة حيث أنه من بين 150 دولة مستقلة خضعت للدراسة المقارنة خلال الفترة ما بين (1970–2000) لا توجـــد ســـوى 15 دولـــة تتمتـــع بالتجانس السكاني المطلق. وتعتبر بلجيكا واحدة من أكثر الدول نجاحا في احتـــواء التنـــوع الإثنـــي واللغوي حيث تعتبر مزيجا من الإثنيات والمجتمعات العرقية، وتتعايش في داخلهـــا مجموعـــة مـــن اللغات التي رسّمها الدستور البلجيكي لغات رسمية، وهي دولة فيدرالية تتكون من وحدات وأقـــاليم، وقد عمل الدستور البلجيكي على التوافق مع الأقـــاليم وحيزهـــا الجغرافـــي وخصوصـــيتها الإثنيـــة

[1] - Paul D. Williams, « State Failure in Africa : caises, consequences and responses », General Survey, p 2,in: http://elliott.gwu.edu/assets/docs/research/williams07.pdf .accessed(16/03/2013).

[2] - النان ولد المامي، التعدد الإثني والإندماج الوطني في موريتانيا، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://ww.albasrah.net/ar.articles,2010/22/04,(17/03/2013).

وإستقلالها اللغوي، إضافة إلى شكل النظام السياسي الذي يدير مجموع أقاليم الدولة الاتحادية، وحــدد أشكال علاقاتها البيئية وحدود كل إقليم في الإدارة المحلية بالإضافة إلى السلطات العامة في الدولــة وكيفية عملها وآدائها [1].

وبالتالي فإن التنوع العرقي مع عدم القدرة على إدارته يعد من أهم الأسباب التي تــؤدي إلــى فشل الدولة, وذلك لما ينتج عنه من أبعاد وتأثيرات على هذه الجماعات قد تترجم في أعمــال عنــف وإنكار لسلطة الدولة وشرعيتها.

ب -الأنظمة السياسية المستبدة:

حيث أنه بعد الاستقلال شهدت بعض الدول صراع على السلطة، ما أدى إلى ظهــور أنظمــة شمولية وسلطوية, تتسم بالعنف المنظم وجهاز البوليس السري الذي يسعى بكل الوســائل والطــرق لضمان الولاء لإيديولوجية الحزب الواحد أو الجماعة الحاكمة، إضافة إلى إحتكار أدوات الاتصــال الجماهيري، وكل وسائل التثقيف والتعلم، ومقاومة أي معارضة أو تمرد ضدها [2].

كما تسعى بكل الوسائل لقمع المطالب المجتمعية، مما جعلها تعاني من مشاكل بعيدة المدى ,و تراجع شرعيتها نتيجة الضغوط التي تمارسها ضد مواطنيها، حيث حاول الكثير مــن قــادة الــدول اكتساب شرعيتهم عبر القدرة على تحقيق نمو اقتصادي، إلا أنها سرعان ما تبددت تلــك الشــرعية وقامت اضطرابات مع توقف النمو أو تحوله إلى تدهور إقتصادي وبالتالي تظل الأنظمة الديمقراطية أكثر قدرة على تجاوز العوائق والأزمات وعلى التعامل مع مختلف الظروف المفاجئة [3].

وبالتالي فإن تسلطية هذه الأنظمة السياسية وفسادها يساهم بشكل كبير في إنهاك قدرات الــدول ومجتمعاتها، حيث يكون هناك احتمال في أي فترة إلى تحول وتدهور للأوضاع الأمنية للدولة وفقدان السيطرة عليها ما يخلق أزمة يصعب حلها.

---

[1] - جيدور حاج بشير، إدارة التنوع الإثني اللغوي في بلجيكا، قراءة في التجربة، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://djidour.net/index.php/etudes/acadimique/99-belgique.html.(22/04/2013).

[2] - شرايطية سميرة، "تأثير الدول الفاشلة على الإستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الامنية الجديدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 104.

[3] - فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، تر: محاب الإمام، الطبعة الاولى (العبيكان للنشر، 2007)، ص ص 77, 78.

ج– تأثير الواقع الإجتماعي والإقتصادي على المسار الديمقراطي:

يتطلب تحقيق الديمقراطية ظروف اقتصادية واجتماعية مناسبة تساعد على تحقيقها والوصـــول إلى مستويات مناسبة منها، تمكن الدولة من تحقيق التنميـــة السياســـية والاجتماعيـــة والاقتصـــادية والثقافية.

ومن بين أهم العوامل التي جعلت الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا خاصة يكون عائقا لذلك هي:

–أن إقتصادها إقتصاد ريعي في الغالب يقوم على توفر مواد خام رئيسية تعدينية أو زراعية، بحيث لم تنشأ الطبقة المحلية التي تستطيع تحقيق تنميتها مستقلة عن السوق الأوروبي كالصناعة مثلا.

–أن الحاجة الغربية لإفريقيا تكمن في مواردها وليس لأسواقها الفقيرة التي لا تصـــلح لإســـتهلاك المنتجات الحديثة [1].

–أن النخب العسكرية أو المدنية إعتمدت المناهج الغربية وأساليبها الإقتصادية في التنمية فخضعت لآلية الإستدانة والمعونات والتعاون الفني بما أغرق القارة في الديون أو الإرتباط ببرامج وسياســـات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

–كما أن الدول الغنية بالثروات المعدنية أو الزراعية شهدت عديدا من الصراعات الداخليـــة بـــين العسكريين أو صراعات عرقية وقبلية دامية كما أن تصفية النظام العنصري في الجنوب لـــم تحقـــق أهدافها، وإستمرار التبعية والإستغلال [2].

وبالتالي فإن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية صعبت علـــى الـــدول انتهـــاج مســـار ديمقراطي يمكنها من خلاله تحقيق التنمية والعدالة والرفاه والأمن لشعوبها، حيث أن تخلصـــها مـــن الإستعمار لم يكتمل لأنها بقيت تعاني من التبعية والتخلف.

ثانيا: الأسباب الخارجية لفشل الدولة:

هناك العديد من الأسباب والعوامل الخارجية التي كان لها تأثير كبير وعميق على الـــدول مـــا جعلها تعاني من الفشل وعدم القدرة على أداء وظائفها وأدوارها وتكريس لإستمرارية فشـــلها وهنـــا يمكننا الحديث في إطار تاريخي عن ماضي هذه الدول وما رســـخته السياســـة الاســـتعمارية وعـــن حاضرها ومستقبلها من خلال النتـــائج التـــي خلفتهـــا العولمـــة "Globalisation"، إضـــافة إلـــى

[1] - حلمي الشعراوي، "الصراعات والتحولات في إفريقيا وا لعلاقات العربية الإفريقية"، **مجلة قضايا استراتيجية**، العدد 60 (أفريل : 2008)، ص 14.
[2] - نفس المرجع، ص 14.

إستراتيجيات القوى الكبرى لتحقيق مصالحها بكل الوسائل والطرق لتبرير تدخلها في شـــؤون هـــذه الدول وضمان تبعيتها لها في كل المجالات، ومن بين أهم الأسباب الخارجية:

أ -السيـــاســـة الإستعمارية :

قامت القوى الاستعمارية على تقسيم حدود مستعمراتها على قاعدة حسابات القـــوة والمصـــلحة الأوروبية دون مراعاة الخارطة الأنثربولوجية لهذه الدول، وذلك عمدا إلى منـــع أي وحـــدة أو ولاء قومي، حيث قسم القبائل ووزعها على أكثر من دولة[1]، وإتباع العديد من الوسائل والاســـتراتيجيات لتفريق الشعوب من أجل ضمان استغلالها، وحتى بعد إنهاء الاستعمار فقد اتخذت الدول الاستعمارية إجراءات وترتيبات تضمن من خلالها استمرار سيطرتها ومن بين هذه الإجراءات والترتيبات:

–ربط الدول المستقلة حديثا باتفاقيات مجحفة مثل عقود الإمتياز غير المتكافئة، والتحكم في أســـعار المواد الخام.

–الحرص على ترك المستعمرات مثقلة بالمشاكل الإقتصادية والسياســـية والعســـكرية والحدوديـــة لاستثمارها في التدخل في شؤونها.

–تشجيع الخلافات بين أفراد الشعب الواحد كإثارة الفتن الطائفية والعرقية والدينية.

–استبدال الأنظمة السياسية المعادية وتكريس التبعية في كل المجالات والميادين [2].

ب -الإفرازات السلبية للعولمة:

تعتبر العولمة آلية بيد القوى الرأسمالية لتحقيق أهدافها، من خلال توظيف منظمات ومؤسسات دولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة وفـــرض الهيمنـــة علـــى الشعوب والمجتمعات، حيث وجدت الدول نفسها مقيدة بشروط وقوانين دولية تكرس لتفكيـــك بعـــض الهياكل وتغييب أدوار سياسية معينة كانت مساندة للدولة، وتفتيت نظم اجتماعية موجودة وقيم ثقافيـــة سائدة، وتوسيع نطاق انتشار السوق الحرة وتوسيع دائرة المستهلكين لمختلف سلع ومنتجات الغـــرب، وتصفية كل رموز الدولة الأمة مثل السيادة، الإستقلال وغيرها من الرموز، لصالح مناطق توضـــع تحت سلطة وإدارة الحكومة العالمية [3]، وتتجلى مخاطر وسلبيات العولمـــة علـــى الـــدول الناميـــة فيمايلي:

---

[1] - شرايطية سميرة، مرجع سابق، ص 110.

[2] - فاروق عمر عبد ا لله العمر، **دول القوة ودول الضعف**، الطبعة الأولى (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005)، ص 152.

[3] - سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة** (الجزائر: الملكية، 2008)، ص ص 125-127.

–تزايد تبعية الإقتصاد الوطني للإقتصاد العالمي، مما يعني إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تأثرها بتقلبات الأوضاع الخارجية.

–تزايد التفاوت في الدخول وزيادة الفجوة الطبقية.

–تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية الزراعية والصناعية والخدماتيـــة والاتصـــالات والتوزيـــع والنقل لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، مما يؤدي إلـــى اختفـــاء الصناعات غير القادرة على المنافسة.

–تفشي البطالة وزيادة الفقر والتخلف الاقتصادي والجرائم والفساد.

–تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة.

–تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات، حيث ينبغي أن تكون هذه السياسات منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية [1].

ج– استراتيجيات القوى الكبرى لحماية مصالح الحيوية:

حيث تعمل مراكز الدراسات الإستراتيجية والسياسية والقيادات العسكرية في الولايات المتحـــدة الأمريكية والدول الكبرى الطامعة في التوسع على تطوير سياسات ووســـائل وأدوات للتـــدخل فـــي شؤون الدول ذات الأهمية الإستراتيجية، ويعتبر "خلق الدولة الفاشلة" أحد أهم هذه الوســـائل، حيـــث يعرف إفشال الدول ب "الجيل الرابع من الحروب".

وهي إرغام العدو على تنفيذ إرادتك أي الإكراه دون استخدام الجيوش والقوات، وذلـــك عـــن طريق القدرات الذكية والعقلية، كما تقوم على إعادة تعريف السيادة: "باعتبارها قدرة الدولـــة علـــى التحكم في كامل إقليمها"، بمعنى إنه إذا تمت زعزعة استقرار الدولة عن طريق فقدانها السيطرة على جزء من إقليمها، تصبح الدولة الفاشلة مهيأة للتدخل الدولي باعتبارها أصبحت تشكل خطـــر وتهديـــد للسلم والأمن الدوليين، ومن بين أهم طرق وأساليب زعزعة الاستقرار:

– العمل على أن تصبح الدولة شعبوية ليسهل استغلال الإختلافات وإشغال فتيل التعصب.

– العمل على تحويل مناطق الدولة إلى مسرح للجرائم والخطف والإغتيال.

– يمكن استخدام بعض المواطنين بإغرائهم وتضليلهم ودعمهم بالسلاح.

[1] - أحمد عبد العزيز وآخرون، **"العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الدول العربية"، مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 86 (2011)، ص ص 75-76.

–استخدام ما يسمى بـــ "الطابور الخامس" بالاستعداد للتعاون مع أي جهة ضد دولة مقابل مكاســـب معينة يحصل عليها [1].

كما يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة أحد المفاهيم التي زخرفها الفكـــر الاســـتراتيجي الأمريكـــي للتعبير عن سياسات وتصورات الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه دول العـــالم، مـــن اجـــل تبريـــر سياساتها وتدخلاتها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي إطار الحـــرب التـــي شـــنتها علـــى الإرهاب [2].

[1] - صياح عزام، الجيل الرابع من الحروب العالمية وخلق الدول الفاشلة، متوفر على الرابط:
http://www.alwakalabaks.com/?p=6866.(18/03/2013)

[2] - نبـال خمـاش تيسير، **إمبراطوريـة الأكاذيب "مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، الطبعـة الأولـى (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص 131.

المبحث الثانـــي: الحـــركـــات الإنفصـــاليـــة فـــي إفـــريقيـــا:

عرفت الفترة الأخيرة تنامي للحركات الانفصالية داخل الدول خاصة في القارة الإفريقية، كما أن هذه الظاهرة تنتشر في مختلف الدول إلا أنها بدرجات متفاوتة مقترنة بقدرة الدولة علـــى الـــتحكم فيها وتحقيق مطالبها وإخمادها، أو أن تفلت من سيطرة الدولة وتنجح في الانفصال، وهذا لا يكون إلا بعد صراع مرير مخلفا تهديدات وكوارث، إضافة إلى أنه حتى بعد الانفصال تظهـــر العديـــد مـــن الإشكالات المتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار وسنحاول من خلال هذا المبحث معرفة هذه الحركـــات وعوامل تناميها.

المطلب الأول: مفهـــوم الحـــركـــات الإنفصـــاليـــة "Separatist Movements":

تعد دراسة الحركات الانفصالية على قدر كبير من الأهمية ,وذلك لكونها تهديدا لوحدة الـــدول وتماسكها ، ففي حالة وجود هذه الحركات تصبح الدولة عاجزة على أداء مهامها وخاصة في تحقيـــق الوحدة الوطنية.

أولا: تعـــريف الإنفصـــال: "Secession":

قبل التطرق إلى تعريف الحركات الانفصالية سنحاول تحديد تعريف للإنفصال الذي يعد الهدف الأساسي لها، حيث نجد أن "مارتن غريفتش" و"تيري أوكالاهان" يعرفانه على أنـــه: "يمثـــل تحـــديا للسلطة السياسية، يهدف من خلاله الثائر السياسي إلى قلب نظام الحكم أو إلى إجباره على تغييـــرات دستورية واقتصادية أساسية، أو تغييرات تطال النظام السياسي والاجتماعي، وهـــو لا يهـــدف إلـــى القضاء على السلطة وإنما الحد منها، مع إنكار سلطتها عليهم، وهو جهد يهدف إلـــى إعـــادة رســـم الحدود والحصول على أرض" [1].

كما تعرف الإنفصالية على أنها: "عقيدة فئة من فئات المجتمع تنادي بفصل جزء من الدولة عن جسم الدولة نفسها، وهي ميل يهدف إلى الإنفصال عن الدولة أو الإنشقاق عن الجماعة".[2]

كما يعرفه مايول "Mayall": "أنه صورة التحررية الوحدوية المنعكسة في المـــرآة، وتعبيـــر سياسي عن الرغبة في الإنفصال عن هيكل الدولة، والمشاعر الإنفصالية مؤشر لرفض نظام الـــدول

[1] - مارتن غريفتش، تيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص 93.
[2] - وضاح زيتوني، **المعجم السياسي**، الطبعة الأولى (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006)، ص 52.

وتفضيل القومية، وهي تتسبب في تفكك الدول أو زوالها وعادة ما تقترن بالحروب الأهلية، والعنـــف والصراع الطائفي وتلقى مقاومة من السلطات المركزية للدولة" [1].

يتضح لنا من خلال هذين التعريفين أن الإنفصال رفض لسلطة الدولة على جماعـــة معينـــة، ورغبتها في الإستقلال عنها بإقليم جغرافي ورسم حدود بينهما وبين سلطة الدولة.

وما يدعم الإنفصال هو حق تقرير المصير" Self-determination" وهـــو حـــق أو طمـــوح مجموعة تعتبر أن لها هوية منفصلة ومتميزة في أن تحكم نفسها وتحدد الوضع السياسي والقـــانوني لأراضيها، وهذا المبدأ منصوص عليه في إعلان الأستقلال الأمريكي لعـــام 1776 وفـــي الإعـــلان الثوري الفرنسي لحقوق الإنسان لعام 1989، وفي النقاط الأربع عشر للرئيس ويلسون، وفي ميثـــاق الأمم المتحدة [2].

وبالرغم من الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها إلا أنه هناك اتجاهات تـــرفض ذلـــك على اعتبار وبحجة أنه يؤدي إلى تفكك الدول ومخاطر تنامي هذه الظاهرة، إلا أنه ممكن في حالة إذا كانت هذه الجماعات التي تطالب بالإنفصال قد عانت فعلا من انتهاكات لحقـــوق الإنســـان كجـــرائم الإبادة والتطهير العرقي وكانت ضحية للظلم على يد الدولة وبالتالي إعطاء الحق فقط للجماعات التي لديها مبرر على قيام الدولة بأعمال لا إنسانية وغير قانونية في حقها [3].

ثانيا: تعـــريف الحـــركات الانفصاليـــة:

الحركات الإنفصالية هي الحركات التي تظهر في الدول متعددة القوميات أو الدول الفيدراليـــة بسبب الشعور بالاضطهاد والظلم وعدم المساواة، والتي ترغب في حكم وطني وتحاول تكوين سلطة تسعى للإستقلال عن الدولة الأم، وهذه الحركات قد تلجأ إلى وسائل العنف من حروب أهلية وإرهاب من أجل تحقيق مطالبها الإنفصالية [4].

والحركة الإنفصالية كلمة مركبة من جزأين وهي الحركة التي تعني في لغة السياســـة التيـــار العام الذي يدفع بطبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد

---

[1] - غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 443.

[2] - نفس المرجع، ص 252.

[3] - Alan Patten, « Democratic Secession Froma Mulinotional State », the University of chicago, (April 2002), p 559.

[4] - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)**، كتب عربية للنشر والتوزيع الإلكتروني، ص 166.

لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، أما الانفصالية بالمعنى السياسي تعني تعميـــق وتكريس الجهود لتجزئة الحركة الوطنية والوحدة المتمثلة في تركيب البلاد.

حيث أنها عملية يستحوذ من خلالها نظام سياسي مغاير للنظام السياسي القائم في دولة ما، على مراقبة وتسيير جزء من إقليم وأراضي الدولة،[1] وبالتالي تفقد الدولة سيطرتها وقدرتها على مراقبـــة أراضيها، وعادة ما تواجه الدولة هذه الحركات بالعنف والقمع وليس الاحتواء، ما يخلق مبرر لهـــذه الحركات الانفصالية على اعتبار أن انتهاك الدولة لحقوق الإنسان وإبادة الجماعات يفقدها الشـــرعية سواء من قبل مواطنيها واعترافهم بها أو من قبل المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية.

وقد كان "مبدأ قدسية الحدود الموروثة الموضوعة سنة 1964" سببا لكبح هذه الحركات الإنفصـــالية ومنعها من أن توظف كتعبير سياسي عن الاحتجاج الإقليمي لتحديد مجالات إقليميـــة ملائمـــة لكـــل مجموعة [2].

ما نتج عنه إكراه وإجبار للجماعات والأقليات على الانتماء إلى وحدات ليست متجانسة معها، ولكن بالرغم من أن هذا يعد سببا رئيسيا، إلاّ أنّ فشل الدولة وعدم قدرتها على أداء وظائفها وتحقيق المساواة بين مختلف الجماعات داخلها كان له دور في بروز هذه الحركات.

لذلك كثيرا ما تظهر الحركات الإنفصالية في الدول متعددة العرقيـــات أو الفيدراليـــة بســـبب الشعور بالإضطهاد ,مايجعلها تحاول تكوين سلطة تسعى للإستقلال عن الدولة الأم، وقد تلجـــأ هـــذه الحركات في نضالها للعنف والإرهاب [3].

كما تتميز ببعد عاطفي وعنيف، ناتج عن الإحباط والخيبة والإحساس بالتهميش وعـــدم قـــدرة الدولة على تلبية حاجات الجماعات ما يؤدي إلى تناقض بين مطالب وأهداف الإنفصاليين ورد فعـــل الدولة تجاهها بالرفض والتنديد، لذلك فالحركات الإنفصالية تلعب دور كمؤشر عن عملية الإنـــدماج الوطني، والتفاوت في مستوى وأداء الدولة لوظائفها من منطقة إلى أخرى أو التمييز بـــين جماعـــة وأخرى ما يخلق شعورا بالإحباط لدى هذه الجماعات وعدم اعترافها بسلطة الدولـــة، مـــا يصـــعّب إندماجها ويهدد وحدتها الوطنية [4].

---

[1] - رابحة حاجيات، "الحركات الانفصالية في الدول الفيدرالية: دراسة في النموذج اليوغسلافي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 53.

[2] - نفس المرجع، ص 54.

[3] - إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**، الطبعة الأولى (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص 122.

[4] - رابحة حاجيات، مرجع سابق، ص 47.

كما أن الحركات الانفصالية قد يكون هدفها من الإنفصال إقامة دولتها الخاصة بها أو الإلتحاق بدولة أخرى لأسباب عرقية أو قومية أو إقتصادية [1].

وتعتبر الحركات الانفصالية كأحد صور الحركات العرقية التي تنتج عـــن الطبيعـــة العرقيـــة غيـــر المتجانسة، في المجتمعات متنوعة العرقيات، حيث يغلب فيها الطابع الانفصالي على الطابع الارتقائي الذي يسعى إلى تحقيق مكانة مميزة في المجتمع ومعاملة خاصـــة فـــي الدولـــة خلافـــا للجماعـــات الأخرى[2].

المطلب الثاني: عوامل تنامي الحركات الانفصالية في إفريقيا.

يشكل تنامي الحركات الإنفصالية خطر وتهديد على وحدة الدولة واستقرارها، ما جعلها تحتـــل أهمية كبيرة في سلم إهتمامات المجموعة الدولية، نظرا لما تخلفه من تهديـــدات أمنيـــة علـــى عـــدة مستويات الوطني والإقليمي والدولي.

حيث أنها تلجأ للعنف الذي تجسد في الحروب الأهلية وما تسببه مـــن تفكـــك لوحـــدة الدولـــة ,وظهور وحدات دولية جديدة، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعدد الدول في تزايد بأكثر من ثلاثة أضعاف، حيث أن هذا التزايد يزيد من حدة المواجهة بين مبدأين أساسيين في القانون الدولي يصعب التوثيق بينهما، حق الشعوب في تقرير مصيرها ووحدة تراب الدول وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى وجود ما يزيد عن 5000 اثنية في العالم، وأن تزايد عدد الدول يزيد من احتمال قيام الحـــروب، حيث أن الحركات الإنفصالية تهدد فعلا الكثير من الدول وهي في تنامي وزيادة [3].

ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى تنامي الحركات الإنفصالية:

1 –أزمـــــة الدولـــة والهويـــة:

حيث أن الدول الإفريقية وكثيرا من الدول المتخلفة تعاني من عدم القدرة على توزيع الســـلطة والنفوذ الاجتماعي المناسبة والمتوافقة مع طبيعة المجتمعات[4]، والتي تشترط بدورها أشكال توزيـــع المراتب الاجتماعية وقنوات الإستفادة المادية وكذلك المعرفة والقيم والرموز فيمـــا يتعلـــق بالجانـــب الثقافي، ولقد كان للمستعمر دور كبير فيما تعانيه الدول الإفريقية، حيث أنه قبل الإستعمار الأوروبي

[1] - عبد النور بن عنترة، "الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد 107، (صيف 2002)، ص 78.

[2] - أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997)، ص 114.

[3] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 77.

[4] - عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص 13.

في إفريقيا كان هناك تعايش بين الكيانات السياســية المختلفــة جنبــا إلــى جنــب، حيــث ســادت إمبراطوريات إختلطت فيها الأجناس واللغات والثقافات، و لم تكن للحدود السياســية أهميــة، إلا أن الحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة هي التــي أوجــدت هــذه المشــكلة، وأصبحت التعددية الاثنية هي السمة البارزة لهذه الدول، ولكن التعدد الاثني لا يعتبر مشكلة في حــد ذاته ,بل على العكس يمكن أن يكون مصدرا للإثراء الثقافي، ويصبح مشكلة عندما يــتم تسييســه، وهي أكبر مشكلة تعاني منها الدول الإفريقية، حيث كانت نتيجة هذا التسييس العديد مــن المجــازر البشرية وغيرها من الإنتهاكات لحقوق الإنسان [1].

وما يمكننا قوله هنا هو أن أزمة الهوية أضحت من أكبر العراقيل لبنــاء الدولــة المتماســكة والحفاظ على الوحدة خاصة في ظل التنوع الإجتماعي ما أدى إلى الإنقسامات والصراعات وزيــادة المطالب الإنفصالية.

2 -فشل الدولة في تحقيق الإندماج الوطني:

نجد أن من أهم العوامل التي أسهمت في تنامي الظاهرة هو فشل آليات الدولــة الحديثــة فــي التغلب على معضلة النزاع الاثني, وخلق الولاء والإحساس بالانتماء للدولة من طرف كل الجماعات التي تضمها الدولة، وعلى عكس ذلك قد نجد أن الدولة سببا في تكريس التشــتت والإحبــاط لــدى الجماعات مما يعزز قناعتها في الانفصال واللجوء إلى العنف، ولجوء الدولة إلى سياســات التمييــز والتفضيل بين الجماعات الإثنية والتوزيع غير العادل لنواتج التنمية، وإحتكــار المناصــب لجماعــة معينة[2].

ويمكن القول أن تآكل شرعية الدولة في إفريقيا وزيادة الصراعات وعدم الاستقرار السياســي في مجتمعاتها كرسته الأسباب الآتية:

–شخصنة السلطة واعتبارها ملكية خاصة من قبل النخب الحاكمة.

–إلغاء المعارضة بكل مظاهرها على الرغم من أنها مــرآة النظــام السياســي والســعي لقمعهــا وتوجيهها.

–انتشار الفساد وتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

---

[1] - عبده مختار موسى، نفس المرجع، ص 16.

[2] - سمية بعليد، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص ص 65-66.

–اعتماد الوسائل غير الديمقراطية للوصول إلى السلطة كالإنقلابات والإغتيالات, وغياب الانتخابات والشفافية.

–غياب المشاركة والتنمية السياسية وإنفراد السلطة بإتخاذ التدابير والسياسات [1].

إلى جانب هذا فإن بعض الحكومات الإفريقية اتجهت إلى تقسيم بلدانها إلى أقاليم إدارية عديدة مع منحها درجة من الحكم الذاتي أو إلى وحدات إدارية داخلية، وبالرغم من أن هذا قد يلقى تأييدا من الحركات الإنفصالية إلا أنه لا يخلق شعورا قويا بالوحدة والترابط القومي، أي أنها لا تزيـــد إلا فـــي خلق انقسامات داخل المجتمع، فالأقسام الإدارية المتعددة تشجع على المركزية والبيروقراطية وعـــدم الكفاءة، فكثرة تفتيت الدولة في القارة تؤدي إلى تحطيم الوحدة القومية وخلق ولاءات لغيـــر الدولـــة وزيادة مطالب الإنفصال [2].

3 –**التدخل الأجنبي ودعم الحركات الانفصالية:**

ما زاد في تنامي الحركات الإنفصالية هو الدعم والتدخل الأجنبي، أي طـــرف ثالـــث خـــارج الدولة يدعم هذه الحركات وذلك نتيجة لتراجع مبدأ السيادة وعدم التدخل في شؤون الـــدول وظهـــور فواعل أخرى غير الدولة ما ساهم كثيرا في تراجع دورها وسلطتها وجعلها في كثير من الأحيان تفقد شرعيتها خاصة إذا ما تعلق الأمر بحقوق الإنسان.

ويرجع هذا الاختراق لسيادة الدول إلى تراجع العامل "الوستقالي" القائم على احتـــرام ســـيادة الـــدول وعدم التدخل في شؤونها والذي تجلت مظاهره في:

–إعادة صياغة الأقاليم، ومجالات الاختصاص الإقليمي بالإعتماد على معايير متداخلة تجمـــع بـــين المكونات الإثنية والثقافية والدينية.

–ظهور تحديات جديدة للنظام دولاتي– التمركز ولإحتكار الدولة للفاعلية في السياسة الدولية هؤلاء الفواعل الجدد أصبحوا ينافسون الدولة في الاستحواذ على الشرعية وبالتالي الولاء.

–كما أن النظام الوستفالي في الوقت الحالي في ذروة تطوره لاعتباره مسارا تاريخيا ممتدا ملـــيء بمظاهر ما قبل حداثية مثل التعصب القبلي، التطهير العرقي والمغالاة في التطرف الديني [3].

---

[1] - سمية بعليد، نفس المرجع، ص 66.

[2] - محمد عبد الغني سعودي، **قضايا إفريقيا**، (الكويت: عالم المعرفة)، ص 215.

[3] - عـادل زقـاع، "العصـر الوسـيط الجديـد وتداعياتـه علـى النظريـة والممارسـة فـي العلاقـات الدوليـة"، **مجلـة المفكـر**، العـدد 07 (بسكرة:نوفمبر 2011)، ص ص 161, 162.

فتراجع سيادة الدول مقابل تزايد دور مختلف الفواعل كالمنظمات الحكومية والغيـــر حكوميـــة وتزايد نفوذ وسطوة وسائل الإعلام في عملية صنع الرأي العام وظهور موجات الحرية والدمقرطـــة وحقوق الإنسان[1]، كان له دور في دعم الجماعات والأقليات التي كانت تطالب بالإنفصال والحصول على حق تقرير المصير.

4 –**التدهور الاقتصادي وغياب التنمية المتكافئة:**

تلعب العوامل الاقتصادية دور كبير في قيام الحروب والنزاعات داخل الـــدول، وتعـــد ســـببا رئيسيا لبروز المطالب الإنفصالية، نتيجة لغياب التوزيع المتكافئ للموارد المنتجة والمصـــدرة فـــي إقليم الجماعات التي لا تستفيد منه، أو أن تنفرد الجماعات التي ينتمي إليها النظام الحاكم بامتيـــازات خاصة عن باقي الجماعات، إضافة إلى أن محدودية قدرة الدولة تجعلها تميل في توزيـــع العائـــدات الإنتاجية لفئة معينة.

فإضافة إلى ما تسببت به الأزمة المالية والإقتصادية في العالم من تباطؤ وتراجع فـــي النمـــو الإقتصادي للدول الإفريقية وتراجع حصيلة الصادرات وإنخفاض في تـــدفقات الإســـتثمار الأجنبـــي المباشر وإيرادات السياحة، فإن الدول الإفريقية كانت تعاني من التحديات الإنمائية من فقـــر ووبـــاء نقص المناعة البشرية والجوع والعمالة المستضعفة وأوجه إنعـــدام المســـاواة والصـــراع السياســـي والبطالة، وانتشار الفساد من رشوة وسرقة وتبييض للأموال [2].

ويعد اعتماد نموذج النمو الإفريقي بشكل كبير على الخارج أحد أهم الأســـباب فـــي الضـــعف الاقتصادي للدول الإفريقية، حيث أن إعتمادها على تصدير المواد الخام المعرض دائما إلى صدمات الأسعار الخارجية, وتراجع الطلب العالمي من جراء الأزمة المالية أدى إلى إنهيار أســـعار الســـلع، والترابط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا ومؤشرات أسعار النفط والمعادن كبيـــر وواضـــح حيث تزايد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003–2008 وانخفض خلال سنة 2009 ثم انتعش من جديد في 2010 مع ارتفاع أسعار السلع [3]. (أنظر الشكل رقم 01).

---

[1] - وهدان وهدان، الصراعات العراقية والأمن القومي، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://hmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=24&t=11521.(17/04/2013).

[2] - مكتب العمل الدولي، تمكين شعوب إفريقيا من العمل اللائق, في الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر، مكتب العمل الدولي، جوهانسبورغ، 11-14أكتوبر 2011، ص 07.

[3] - نفس المرجع، ص 08.

شكـــل رقـــــم (01):

نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا وتطور مؤشرات أسعار السلع 2003–2010.

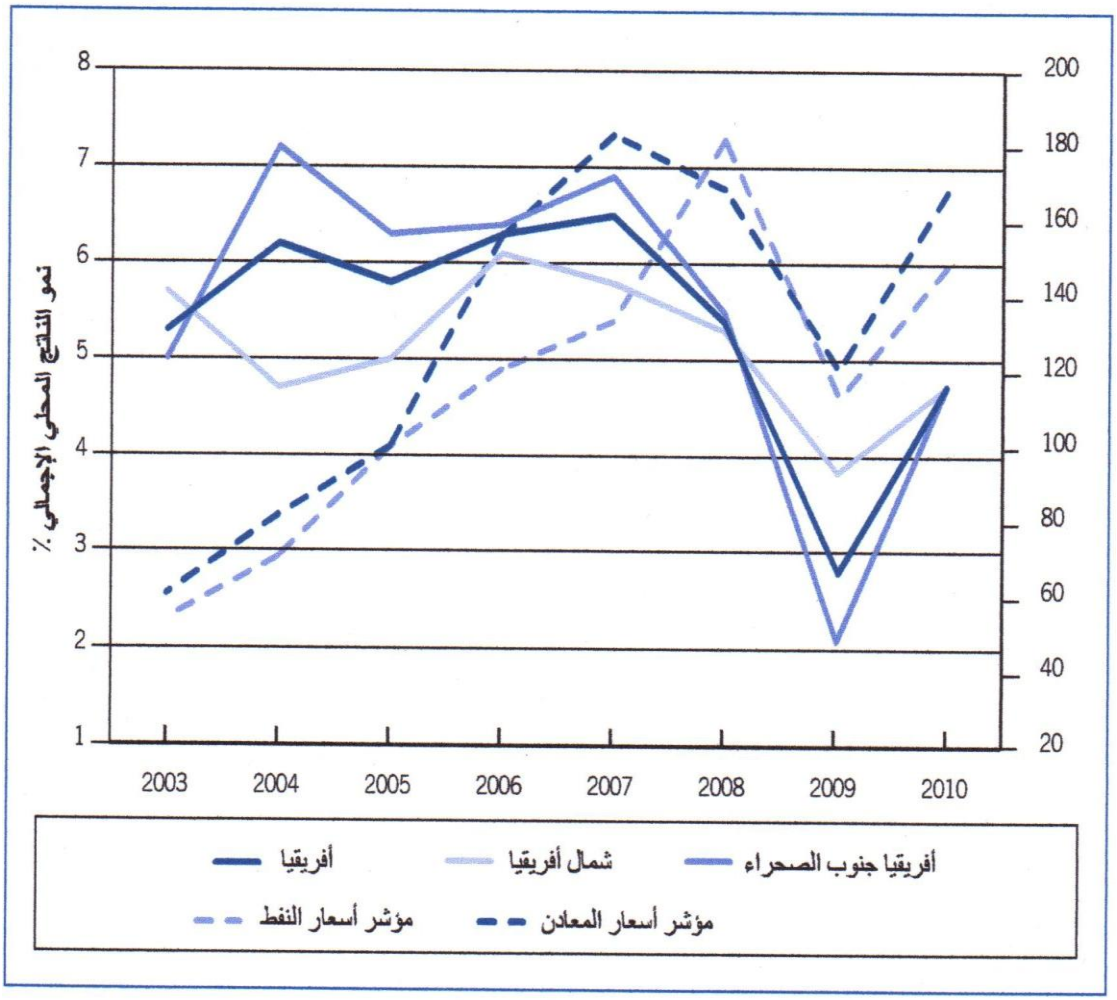

المصدر : مكتب العمل الدولي،تمكين شعوب إفريقيا من العمل اللائق,في الاجتماع الإقليمي الإفريقي الثاني عشر،مكتب العمل الدولي , جوهانسبورغ، 11-14أكتوبر 2011، ص08.

المبحث الثـــالث: التحليـــل النظـــري للفشـــل الدولاتـــي.

من أجل فهم ظاهرة الدولة الفاشلة ومعرفة مسبباتها وأثارها, سنحاول تحليل الفشل الـــدولاتي وفق بعض المقاربات النظرية التي تقدم لنا تفسيرا لها, وهذا سيكون بالتركيز على نظريـــة الدولـــة الضعيفة لكالفي هولستي ثم تحليل النزاعات الداخلية في الدول الفاشلة ثم مقاربة الأمن الإنساني.

المطلب الأول: نظـــريـــة الدولـــة الضعيفـــة.

وفق نظرية الدولة الضعيفة فإن الدول الفاشلة مثلها مثل الدول القوية لها كل مقومات الســـيادة الخارجية وهي عضو معترفا به في المجتمع الدولي أي أنها تتمتع بالوضع الشرعي، ولكن هذه الدول الضعيفة ليس لديها القدرة على القيام بوظائفها وأدوارها الداخلية، أي أنها تفتقد بشكل كبير لمقومـــات السيادة الداخلية، ويُعتبر كالفي هولستي " Kalevi J. Holsti" من المنظرين الأوائل الـــذين اهتمـــوا بظاهرة الفشل الدولاتي في فترة ما بعد الحرب الباردة[1]، ويتم وصف الدولة الضـــعيفة أو الفاشـــلة بالتركيز على أربع عناصر رئيسية تدخل ضمن وظائف الدولة وهي:

- الحفاظ على السلام والاستقرار.
- الادارة الفعالة للمؤسسات.
- السيطرة على الأراضي والحدود التي يسهل اختراقها.
- تحقيق الاستدامة الاقتصادية [2].

وبالنسبة لهولستي فقد ركز في تصوره للدول الضعيفة على نقطتين أساسيتين:

أولا: الخصائص البنيوية للدول الضعيفة:

حدد "كالفي هولستي" عدة خصائص للدول الضعيفة وهي:

1 –غياب الشرعية العمودية أو تراتبية القوانين حيث يصبح المواطن غير ملتزم بالقواعد الصـــادرة باسم السلطة وتفقد الدولة قدرتها على فرض القوانين والحفاظ على النظام العام داخل الدولة .

2 –شخصنة الدولة، كما حدث عند السياسيين الأوروبيين في القرن العشرين، حيث أنه فـــي الـــدول الضعيفة القادة لا يميزون بين شخصهم وبين الدولة، لذلك فإن بعض أسباب ضعف هذه الدول هـــي غياب الفصل بين المصالح العامة والمصالح الخاصة للحكم والبيروقراطية.

---

[1] - سميرة شرايطية، مرجع سابق، ص 36.

[2] - Liana Swawyler," Weak and Failing States : Evolving security threats and U.S. Policy ", **congressional Research Service**, (August 2008), p 4.

3 –تتكون الدولة الضعيفة من عدة طوائف وأقليات مما يخلق نوعا من الشرعية الأفقيـــة، حيـــث لا يوجد طرف محدد يتكلم باسم الجماعة، وأغلب الحروب الاثنية ليست نتيجـــة للكراهيـــة أو أن هـــذه الجماعات والأقليات عدوانية بطبعها اتجاه بعضها البعض ولكن بسبب سياسات الدولة، وبـــذلك فـــإن بعض الدول ضعيفة لأنها أسست أنظمة اجتماعيـــة، اقتصـــادية وسياســـية مبنيـــة علـــى الهيمنـــة واللاعدالة[1].

ثانيا: معضلة القوة في الدول الضعيفة:

يرى هولستي أن الدول الضعيفة تواجه مشاكل عند محاولتها لفرض سلطتها وقوتهـــا، حيـــث تصبح قدرتها محدودة لوجود مراكز محلية للمقاومة، بسبب تسلط البيروقراطيـــة والفســـاد وبســـبب الإنقسامات الإجتماعية على طول الخطوط الإثنية، العشائرية الطائفية والثقافية، ويفترض أن تكـــون الدولة قوية لزيادة تماسك المجتمع والمساعدة على تأسيس هوية وطنية وتقديم خـــدمات، إلا أن هـــذه الدول لا تمتلك الموارد للقيام بهذه الوظائف وهو ما يجعلها ضعيفة من الناحية الشرعية والمؤسساتية، مما يطرح إشكالية سلوك المواطنين تجاه الدولة [2]، بسبب تراجع أداء الدولة السياسي والاقتصـــادي والاجتماعي والإداري، إضافة إلى ضـــعف مؤسســـاتها المركزيـــة واللامركزيـــة والإدارة العامـــة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأفراد كناشطين إجتماعيين، ما يتسبب في تراجع ولاء المواطنين للدولة ولجوءهم إلى أطراف أخرى غير رسمية وقد تصل إلى درجة اللجوء إلى العنـــف، فتنتشر الفوضى وتفقد الدولة سلطة الإكراه، حيث يصعب عليها التحكم في الأوضاع ما يعرض أمـــن الدولة والمواطنين للخطر وبذلك تصبح مصدر خطر وتهديد للأمن الداخلي والإقليمي والدولي [3].

كما أن الحكومات الضعيفة تتسبب بشكل كبير في تنمية الفساد في الدول الضعيفة، ويبقى تأثير ضعفها وانتشار الفساد حتى بعد استبدالها بحكومات أخرى وذلك لصعوبة التعامل مع ما تخلفه نتـــائج سياسية واقتصادية واجتماعية عالية الخطورة تدفع ثمنها الفئات الفقيرة، وتؤدي إلى تراجع مســـتوى التنمية في الدولة إلى أدنى المستويات وإلحاق الضرر بكافة القطاعات ومؤسسات الدولة، وأهم ســـمة للدولة المتقدمة أنها تحارب كل أشكال الفساد، كما تتعامل بصرامة مع أي تهاون في أداء الوظـــائف، عكس الدول النامية التي تعتبر مواطنا للفساد والرشوة وغياب الإصلاحات السياسية والاقتصادية مـــا

[1] - سمير شرايطية، مرجع سابق، ص 36.
[2] - نفس المرجع، ص 37.
[3] - عبد الكريم سعد محجوب، النظام السياسي الأمثل ... بين الواقع والطموح دراسة في العلاقة بين الحكم الصالح وحقوق الإنسان، متوفر على الرابط الإلكتروني :
http://www.iasj.net/iasj?fink=fulltexeald=27062. (04/03/2013)

يجعلها تحتل المراتب الأولى في قوائم الدول الفاشلة والضعيفة، ويمكن الحكم على مدى ضـــعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:

– مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

– مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

– مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة [1].

هذه العناصر تحدد مدى قدرة القيادة السياسية على محاربة الفساد، فكلما قلت الشـــفافية وقلـــت الرقابة واتبعت إجراءات غير موضوعية في التعيينات كلما زاد الفساد وازداد معه الفقر، فالفقراء لن تكون لهم فرص تمكنهم من تحسين مستواهم.

ويعد "مبدأ المشروعية" القائم على إلتزام جميع أفراد المجتمع وأجهزة الدولة بـــالقوانين التـــي تسنها السلطة المختصة كضمان لاحترام الحقوق والحريات في مواجهة السلطة وأجهزة الدولة لأنهـــا تصبح محكومة بالقانون وحده.

وبذلك فهو يحقق أمن الأفراد والمجتمع بمساهمته بقدر كبير في تحقيق أمن الدولـــة الـــداخلي ويعمل على انتظام الحياة السياسية فيها كما يعد ملاذا للأفراد في مواجهة الطغيان، ودرعا واقيا مـــن الاضطرابات التي تستهدف إستقرار الدولة، كما يضمن الرقابة على تصرفات السلطة، وغياب هـــذا المبدأ في الدول الضعيفة يزيد من إنعدام الأمن السياسي والإستقرار داخل الدولة [2].

المطلب الثـــانـــي: النـــزاعات الداخليـــة في الدولـــة الفـــاشلـــة.

تعتبر النزاعات الداخلية والحروب الأهلية سمة من سمات الدول الفاشلة، لذلك سنحاول التطرق إلى بعض المقاربات التي تحلل النزاعات الداخلية بمعرفة مدى تأثير فشل الدولة وعدم قدرتها علـــى أداء وظائفها والتزاماتها تجاه مواطنيها على الإستقرار الأمني داخل الدولة والذي يؤدي بدوره إلـــى صراعات داخلية ومطالب إنفصالية قد يؤدي في النهاية إلى تفكك الدولة بعد حروب أهلية تتسبب في ضحايا وكوارث وتنجم عنها الكثير من التهديدات التي يصعب مواجهتها.

[1] - محمد وارث، "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الثامن (الجزائر: جانفي 2013)، ص 88.

[2] - طارق إبراهيم الدسوقي عطية، **الأمن السياسي "الحماية القانونية لأمن الدولة من جهة الخارج والداخل"** (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص ص 80,81.

أولا: المعضلة الأمنية المجتمعية:

المعضلة الأمنية المجتمعية "Social Security Dilemna" هـــي الشـــكل الثـــاني للمعضـــلة الأمنية، فخلافا للمعضلة الأمنية الدولية التي تكون بين الدول في ظل غياب سلطة مركزية ما يؤدي إلى الشك وانعدام الثقة بين الدول، فإن المعضلة الأمنية المجتمعية تكون داخل الدولة لـــيس لغيـــاب سلطة مركزية أي حكومة وإنما لضعفها وعدم قدرتها على حماية كل الجماعات داخل الدولة، ويعتبر "باري بوزن" "Barry Posen" أو من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على انفجار العنف الاثنـــي فـــي كتابه المنشور عام 1993 بعنوان "The Security Dilemma and Ethnic conflict" [1].

حيث يرى "باري بوزن" أنه يمكن تطبيق المعضلة الأمنية داخل الدولة وذلـــك عنـــدما تجـــد مجموعات عرقية داخل الدولة أنها مسؤولة عن حماية نفسها وتكون المعضلة الأمنية الداخلية إذا مـــا توفر شرطين:

1 –وجود احتكاك وقرب بين جماعتين عرقيتين أو أكثر داخل الدولة.

2 –عجز السلطات الوطنية والإقليمية والدولية عن منع القتال والاصطدام بين هذه الجماعات وعـــدم القدرة على ضمان أمنها.

كما يرى "بوزن" أن الدولة تبقى تتمتع بشرعيتها بالرغم من أنها قد تشكل تهديد لمواطنيها [2].

ويعتبر مفهوم المعضلة الأمنية أحد مفاهيم الواقعية الجديدة لتفسير النزاعات الاثنية داخل الدولة التي تنتج عن عدم قدرة الدولة على توفير الأمن والنظام وانتشار الفوضى داخلها، ما يؤدي بكل جماعـــة إلى محاولة تأمين نفسها، ونفس الشيء بالنسبة للجماعات الأخرى لذلك تفقد الدولـــة قـــدرتها علـــى التوفيق بين الجماعات ومنع تصادمها إضافة إلى عدم قدرتها على تقديم ضمانات موثوقـــة لحمايتهـــا [3].

وقد كان التحول عن المعضلة الأمنية الدولاتية إلى المجتمعية نتيجة للتحولات التي شهدتها فترة مـــا بعد الحرب الباردة، خاصة ظاهرة الدولة الفاشلة سواء كمصدر أو كنتيجة للنزاع بـــين المجموعـــات الاثنية وفي كلتا الحالتين فإنها تتسبب في زيادة حدة هذه النزاعات وكنتيجة لفشلها فهـــي لا تســـتطيع

[1] - ياسين طرشي، المعضلة الأمنية الدولية، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://ar Scribd.com/doc/21981952/ الدولية- الأمنية- المعضلة (14/04/2013).

[2] - Phil Orchand, « the State as Villain : Weak State ASA Cause of Communal Conflict », University of British Columbia, 2004, p p 2- 3, in : http://www.cpsa-acsp.ca/papers.2004/achard-pdf, accessed (01/05/2013).

[3] - Ibid, p 8.

السيطرة على إقليمها كما تفقد الحكومة احتكارها لاستخدم القوة ووسائل القهـــر، فـــي ظـــل العنـــف والفوضى التي تلجئ لها الجماعات المتنازعة لتحقيق أهدافها، باستخدام الميلشيات شـــبه العســـكرية، والعصابات الإجرامية والأطفال والإرهاب، وهنا بالاعتماد على الأسلحة الخفيفة وحورب العصابات التي لا تراعى فيها القوانين والأعراق الدولية الخاصة بالحرب [1].

وفي حال تصاعدات حدة المعضلة الأمنية المجتمعية، فإن نتائجها قد تكون خطيرة وتمتد مـــن التنافس لاستنفاذ موارد نادرة إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبـــر التصـــفية الاثنيـــة، ومحاولة القضاء عليه نهائيا، ويتدعمون في ذلك بانهيار احتكار الدول لاستعمال وســـائل العنـــف أو الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الاثنية في المجتمع، حيث يصعب في هذه الحالة الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، حيث يعتبر هنا موضوع متميز للأمن، ومستوى تحليل لا يمكن الاستغناء عنه لفهم الوضع الأمني وتحليله [2].

كما يزداد التعقيد أكثر إذا ما تعلق الأمر بتطور النزاع المسلح بين حركات انفصالية وقوات الدولة ، وهنا تزداد سياسة الأمن الدولي تجاه اللاأمن المجتمعي، حيث أن الإهتمام بالجماعات يعود إلى النظر للدولة كوسيلة وليس غاية في حد ذاتها ويبرز هذا أكثر في الدول الضعيفة والفاشلة، حيث أنه يتحول النزاع إلى صدام مسلح فإن ذلك يطرح تحديات كبيرة أمام السياسات الأمنيـــة الوطنيـــة والإقليميـــة والدولية، وهذا لعدة أسباب من أهمها:

–إمكانية التصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو إنقسام المجموعة الاثنية المضطهدة على أقاليم متجاورة.

–استغلال الدول المجاورة للتوتر القائم لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية والضغط عليها، واللجوء إلى مساندة المجموعات الإنفصالية.

–وجود مخاطر تجزأة الدولة وتفتيتها إلى وحدات صغيرة ليس لها القدرة على البقاء والاســـتمرار إضافة إلى الخوف من العودة إلى الغزو.

–ما ينجم عن هذا الوضع من إمكانية تدخل المجموعة الدولية لمنع المساس بـــالأمن والاســـتقرار العالمي [3].

---

[1] - عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الإثنية وصناعة السياسية العامة"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد الخامس، (الجزائر: جوان 2011)، ص 106.

[2] - نفس المرجع، ص 107.

[3]- عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن برنامج البحث في الأمن المجتمعي، متوفر على الرابط:
http://www.politics-ar.com/ar/index-php/pernalink/3106.html(16/04/2013)

وبالتالي فإن الأمر هنا بالنسبة للدولة الفاشلة لا يتعلق فقط بالتصعيد بين الجماعـــات الإثنيـــة، حيث أن الدول الفاشلة تعاني من معضلة الأمن ولكنها تختلف على المعضلة الأمنية التقليديـــة وذلـــك لأنه غالبا ما يكون هناك جماعات في الدولة تسعى لتحقيق أمنها وأن عدم قدرة النظام علـــى تـــوفير الدعم لكل المجموعات يؤدي إلى تراجع شرعية النظام والولاء له، إضافة إلى افتقـــار الدولـــة إلـــى قدرات مؤسسية فعالة لتوفير السلام والنظام، في هذه النقاط تتطابق مع المعضلة الأمنيـــة التقليديـــة ولكن تختلف في حالة الدولة الفاشلة لأن الشعور بالتهديد ينتقل إلى السلطة ما يؤدي بها إلـــى اتخـــاذ إجراءات وقائية غالبا ما تلجأ فيه إلى استخدام العنف وقمع الجماعات التي تراها تشكل تهديدا لها [1].

ثانيا: المقاربة بالوسائل Instrumentalist Approach:

تفترض هذه المقاربة أن النزاعات العرقية ليس نتيجة الاختلاف العرقي بل لتحريك الفواعـــل السياسية سواء الداخلية مثل النخبة الحاكمة أو فواعل خارجية كالدول، فقد يكون هناك اختلاف أو قد يتم خلقه من طرف هذه الفواعل، وفي هذا الإطار يقول باري بوزان: "إن النزاع العرقـــي أســـطورة استراتيجية فليست الجماعات العرقية هي الفاعل بل جزء منها يقودها ويتكلم باسمها".

وما يوضح هذه الفكرة أن هناك العديد من الدول تتميز بتنوع عرقي ولكنها تتمتع بالإســـتقرار والأمن ولا تعاني من النزاعات وهذا ما أكده "جـــون بـــوون" "John Bowen" باعتبـــاره فكـــرة الاختلاف العرقي كسبب لنزاعات العرقية هي أقرب إلى الخرافة، كما أنه ينفي وجودها، مؤكدا على دور الفواعل السياسية الداخلية والخارجية حيث يرى أن الاستعمار لعب دورا أساســـيا فـــي إثـــارة الصدام العرقي من خلال سياسة "فرق تسد" التي مكنته من التحكم في الوضـــع الـــداخلي، حيـــث أن العديد من النزاعات افتعلها المستعمر، فالتوستي والهوتو في روندا وبورندي حسب "بوون" يتكلمـــون نفس اللغة ولهم نفس الطقوس الدينية ولم يكن يميزهما إلا كون التوتسي أطول قامة من الهوتو، وقـــد تعايشت الجماعتان بسلام وكانت نسب الزواج بينهما كبيرة، ولم يبدأ النزاع إلا بمجـــيء الاســـتعمار وبداية تصنيف القبائل حسب العامل القبلي، حيث خص المستعمر التوتسي بالعديد مـــن الإمتيـــازات السياسية والاقتصادية على حساب أغلبية الهوتو [2].

كما قد يكون لدول الجوار دور في إثارة النزاعات العرقية، حيث تقوم بافتعال النزاع العرقـــي لتحقيق أهداف استراتيجية وذلك من خلال دعمها للحركات الانفصالية بالتدريب والخطاب القـــومي،

---

[1] - Phil Ochard, Op , cit, p 17.

[2]- عبد الغاني دندان، **"النزاعات الاثنية في العلاقات الدولية: إطار نظري وابستمولوجي"**، في الملتقى**: الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 28 و 29 أفريل 2010، ص 9.

وقد يستمر تورطها لدرجة تصبح فيها طرفا مباشرا في النزاع، ودعمها المستمر للتمـــرد والعنـــف لإنهاك قدرات الدولة وزعزعت إستقرارها والمساس بشرعيتها [1].

وبالنسبة لدور العامل الداخلي ودوره في خلق النزاع الاثني بسبب تحريك محفزاته وأسبابه من قبل النخب الداخلية والتي تعمل على تحقيق مصالحها، باعتمادها على الفوضى كجو مناسب لـــذلك، حيث يتم تسييس الإنتماء الإثني الذي يؤدي بدوره إلى العنف والإضطراب السياســـي والإجتمـــاعي، وهذا التسييس هو جزء من استراتيجية برنامج يهدف إلى الوصول إلى الســـلطة وزيـــادة المكاســـب الشخصية، وحسب "ماورو كيفير" "Mawro Keefer" فإن ضعف المؤسسات وفسادها وغياب سيادة القانون لها أثر سلبي في حالة التنوع الإثني وذلك لإمكانية إستغلاله لزعزعت الإســـتقرار والأمـــن ولتحقيق المكاسب الخاصة لهذه الأطراف الخارجية على حساب تماسك الدول، كما قد يتم اســـتغلالها لإفشال الدول [2].

لذلك تنفي المقاربة بالوسائل أن يكون لعامل الاختلاف العرقي دورا في إثارة النزاع بل وتؤكد على أن هذه النزاعات في الظاهر عرقية فواعلها جماعات عرقية من حيث أن جوهرهـــا لا يمـــت بصلة للعرقية ولا يمكن إعتباره إلا صراع مصالح سواء بين الفواعل الداخلية أو الخارجيـــة وهـــي تؤكد على أن دراسة النزاعات الاثنية يجب أن تنطلق من فكرة أن النخب أو الدول هي الفاعل فـــي النزاع العرقي، وأن الجماهير لا يمكنها أن تمثل إلا عاملا تابعا عرضة للتأثير فهي لا تتحرك بذاتها، وإنما عن طريق الفواعل سواء الداخلية أو الخارجية، حيث تقوم الفواعل السياسية الداخلية بافتعـــال النزاعات العرقية من خلال آليات التحريك (وسائل التنشئة والاعلام والاتصال)، فهي الأقـــدر علـــى تنشأت وتكوين الرأي العام وصناعة صورة الآخر، في حين أن قدرة الدول على افتعـــال النزاعـــات العرقية تكمن في كونها تمتلك الامكانيات المادية والعسكرية وحتى الثقافية التي تؤثر من خلالها على سلوك الجماعات العرقية، وبالتالي فإن هذه المقاربة توضح دور العامل الداخلي أو الخارجي في إثارة النزاعات العرقية وزعزعت إستقرار الدول وتماسكها وتعطيل قدرتها على أداء وظائفها [3].

---

[1]- عبد الغاني دندان، نفس المرجع، ص 10,

[2]- كريمة عباسي، **"**المقاربة النفسية في دراسة مسائل الهوية والتمحور حول الاثنية**"**، في ملتقى**: حول المقاربات النفسية في دراسة العلاقات النفسية المرجعية والتطبيق**، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 22و 23 أفريل 2013، ص 16.

[3]- دندان عبد الغاني، مرجع سابق، ص 10.

ثالثا: نظرية التهميش:

فيما سبق كان مفهوم التهميش Marginalization" يستخدم في العلـــوم الاجتماعيـــة عامـــة، للتعبير عن الفئات التي تعيش في مناطق هامشية وتواجه عجزا حادا في حاجاتها الأساسية، ثم أصبح مفهوما شائعا في أدبيات التنمية والتخلف وقدم المفهوم شرحا لمشكلات الفقر والتخلف في دول العالم الثالث، أما بالنسبة لمجالات هذه الظاهرة فقد حددتها نظرية التهميش في عدة مجالات هي:

1 –**التهميش الجغرافي:** ويقصد به العجز في المساحة، حيث تكون فئة معينة بسبب عوامل مناخيـــة وجغرافية تجعلها تعاني من ظروف معيشية صعبة.

2 –**التهميش البيئي:** ويتعلق بمحدودية الموارد خاصة هطول الأمطار الذي يفـــرض قيـــودا علـــى الانتاج الحيوي مقرونة بقيود أخرى مثل الفياضانات والجفاف.

3 –**التهميش السياسي:** ويتمثل في فقدان الحقوق الأساسية للفرد التي يجب على الدول كفالتها (مثل حقوق المواطنة)، كما يشمل اقصاء الفرد في السياسات الخاصة بهيكل الموارد خاصة فيمـــا يتعلـــق بخطط التنمية والتحديث ويظهر هذا عادة في عدم حيادية الدولة في صنع السياسات العامة[1].

إضافة إلى هذه المجالات هناك ما يعرف بالاقتصاد البنيوي الاجتماعي والتهمـــيش السياســـي والاقتصادي، وقد أشارت الموسوعة البريطانية إلى أن مصطلح الجماعات المهمشة يشير إلى جماعة في طور مغادرتها لخلفية ثقافية محددة لكن لم يتم قبولها بعد في ثقافة المجتمع الآخر، ويقول علمـــاء الاجتماع أنه في كل أنحاء العالم هنالك جماعات غير محددة الأصل أو ذوي سلالات مختلفة لم يـــتم الإعتراف بها كأعضاء في الجماعة العرقية المسيطرة، فتصبح مهمشة وبالتالي فإن هذه الجماعـــات المعزولة عن الثقافة السائدة في المجتمع والتنمية قد تشعر بالحرمان ويتحول الشعور بالظلم إلى وعي بفعل الفئات المثقفة، وفي حال عدم قدرة الدولة على الاستجابة لمطالب هذه الفئات فإن هذا يؤدي إلى التصعيد مع الحكومة المركزية أو الجماعات الأخرى[2].

كما يرى علماء سوسيولوجيا التنمية أن الصراع السياسي عادة يندلع بين الذي يملكون الثـــروة والسلطة وبين المحرومين منها، وأن الحرمان النسبي مسؤول عن معظم حالات العنف مثل التمـــرد والعصيان وحرب العصابات والثورات، كما أنه يخلق المناخ للعنف الجماعي لأنه يســـبب الاحبـــاط والذي بدوره يؤدي إلى العدوان في كتابه "لماذا يثور الناس؟" Why man rebel"؟ يرى "تيد جـــون"

[1]- عبده مختار موسى، مرجع سابق، ص37.
[2]- نفس المرجع ، ص ص37- 38.

"Ted Jon" بأن السبب هو "الفجوة بين الحاجات وتحقيقها" وكذلك من أسباب الشعور بالحرمان الخلل الاجتماعي والاقتصادي الذي يولد الاحساس بالظلم كما أن المحرومين يشعرون بأنهم مقصيون مـــن حقهم وطبقا للنظرية الانسانية للعنف فإن الحاجات الانسانية ليس بيولوجيـــة فحســـب مثـــل الطعـــام والسكن والماء النقي، بل الحاجات الاجتماعية الاقتصادية المهمة للنمو والتنمية مثل فـــرص العمـــل وحرية التعبير والمشاركة في الثروة والسلطة ويحدث العنف داخل الدولة بقدر تجاهلها لهذه المطالب الأساسية[1]، وتهميشها لفئات على حساب خدمة فئات أخرى هذا كله يؤدي إلى إنزلاق الدولـــة إلـــى دائرة الفشل نتيجة لعدم توفر المعايير الأساسية التي تقوم عليها الدولة، واعتبارها مقصرة فـــي أداء وظائف والتزاماتها تجاه كافة مواطنيها باختلاف أصـــولهم وانتمـــائهم الاثنـــي واللغـــوي والـــديني، واعتبارها مسؤولة عن أي تدهور للوضع الأمني وإمكانية انتقاله إلى الدول المجـــاورة أو تهديـــدها بشكل غير مباشر للاستقرار والأمن الدوليين.

المطلب الثـــالث: مقـــاربـــة الأمـــن الإنســـانـــي.

كان التحول في مفهوم الأمن نتاجا للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية، فمن ناحية لم تعـــد الدولة القومية صاحبة التأثير في العلاقات الدولية، حيث أصبح هذا التأثير ممتدا لفواعل أخرى مـــن غير الدول، كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية وغير الحكومية.

ومن ناحية أخرى ظهرت تحولات في مصادر التهديد للدولة القومية وكـــذا مصـــادر التهديـــد الدولي حيث لم يعد التهديد العسكري الخارجي، مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولـــة، بـــل أصـــبحت تواجه أشكالا عديدة من التهديدات كتجارة المخدرات، الجريمة المنظمة، والإرهاب الدولي، وانتشـــار الأمراض والأوبئة.

هذا فضلا عن تحول طبيعة الصراعات ذاتها فقد أصبحت معظمها داخلية، ما أدى إلى بـــروز طروحات جديدة لمفهوم الأمن من أبرزها الدراسات النقدية التي طرحت مستويات جديدة أكثر عمقـــا واتساعا لتحديد مفهوم الأمن وهي مفهوم الأمن الإنساني "Humane Security".

[1]- عبده مختار موسى، نفس المرجع، ص 39.

وعلى الرغم من أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده ترجع إلى فترات تاريخية سابقة، إلا أن ظهوره في الآونة الأخيرة إرتبط بالعولمة وما أفرزته مـــن فـــتح الحـــدود بـــين الـــدول والتحـــرر الاقتصادي[1].

وهو يركز على الإنسان الفرد وليس الدولة كوحدة التحليل الأساسية فأي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة،فقد نجد دولة آمنة وأفرادا غيـــر آمنين، وفي كثير من الأحيان تكون الدولة مصدرا لتهديد أمن مواطنيها، حيث أبرز هذا المفهوم كيف يمكن لعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها وتوفير الأمن لهم بكل أبعاده، أن يكون مصـــدرا تهديـــد للأمن بمختلف مستوياته الوطنية والإقليمية والدولية وهذا ما تعجز الدول الفاشلة عـــن القيـــام بـــه، وبالتالي ينظر لها كمصدر تهديد للأمن والسلم الدوليين.

أثير الحديث عن مفهوم أمن الأفراد أو الأمن الإنساني خلال السبعينات والثمانينات من القـــرن العشرين، من خلال مناقشة أبرز تحديات ومصادر تهديد أمن الأفراد وذلك بالأساس من خلال أعمال بعض المؤتمرات الدولية، وهو ما جاء في إطار محورين أولهما كان من خلال الربط بـــين التنميـــة والأمن، والثاني من خلال الربط بين قضايا الأمن والتنمية والإنفاق على التسلح [2].

أولا: تعريف الأمن الإنساني:

طرح مفهوم "الأمن الإنساني" على مستويين، المستوى الأول في إطار الدراســـات الأكاديميـــة والمستوى الثاني يتعلق بتبني المفهوم من قبل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث أن المفهـــوم برز في مجال الدراسات الأكاديمية نتيجة للتحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي كشفت أولوية أمن الأفراد ومدى عمق وخطورة مصادر التهديدات التي تمـــس أمـــنهم، وعدم قدرة الاتجاه التقليدي للأمن وطروحاته على إيجاد حلول لمواجهة هذه التحديات والتهديـــدات، إضافة إلى زيادة وتغيير طبيعة الحروب في أنحاء متفرقة من العالم سواء فـــي آســـيا أو إفريقيـــا أو أمريكا اللاتينية، وطرح مشروع التدخل الدولي الإنساني، ما أدى إلـــى ضـــرورة دراســـة المفهـــوم وتحليله,أما على مستوى التبني فقد لاقى مفهوم الأمن الإنساني اهتماما من الجهات الرئيســـية ســـواء الدول أوالمنظمات الدولية، حيث أصبح الأفراد محور في السياسات الأمنية [3].

---

[1] - جميلة علاق، **"مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"**، في ملتقى: **الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29 و 30 أفريل 2008، ص ص 09-11.

[2] - خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، الطبعة الأولى (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص 21.

[3] - خديجة عرفة محمد أمين، نفس المرجع، ص 31.

ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والحكـــم الرشـــيد، والمســـاواة الاجتماعية، وسيادة القانون، وانعدام التهديد والخوف بأشكاله المختلفة، وهذا يعني أن هنالك ارتبـــاط قوي بين الأمن الفردي أي أمن المواطن والأمن الشامل أي أمن الدولة [1].

كما يتجسد الأمن الإنساني في صون كرامة الإنسان، وتلبية احتياجاتـــه الماديـــة والوجدانيـــة، ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيـــه الأبعـــاد الإنســـانية والثقافيـــة والاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد شرط أساسي للمجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي، وذلك باعتباره تحرر الإنسان من المخاوف والتهديدات المحلية والإقليميـــة والعالمية، كما أنه يشمل مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئيـــة، لـــذلك فـــإن الأمن الإنساني يتطلب إعادة النظر في الاعتبارات الأمنية من خلال التركيز على بقاء الأفراد بـــدل التركيز على الدولة وأمنها المادي [2].

واعتبارها هي المسؤولة عن توفير الأمن للأفراد والجماعات وأنها وجدت لذلك السبب، أي أن المعني بالحماية هو الفرد وليس الدولة فقط.

وتعرفه سابينا آلكير "Sabina Alkire" على أن الأمن الإنساني : "يهدف إلى المحافظة علـــى الجسم الحيوي لكل إنسان، ضد التهديدات الخطيرة التي تكون بصورة مستمرة وعلى المدى الطويل، بالحماية أو الصيانة وتقر بأن الإنسان والجماعات مهددة بأخطار تتجاوز إمكانية مراقبتها كالأزمـــات المالية والنزاعات، الأمراض المعدية، والتلوث، والأمن الإنساني مقاربة تطالب المؤسســـات بتقـــديم الحماية، فلا بد لها أن تكون واعية وحساسة وغير جامدة، كما لا بد أن تكون وقائية وفعالـــة ولـــيس مجرد ردود أفعال آنية" [3].

وما يؤكد عليه هذا التعريف أن الأمن الإنساني هو مفهوم يقوم على احترام حقـــوق الإنســـان وحرياته وكرامته، والتركيز على الفرد ومجوعاته التي ينتمي إليها واحترامها بغض النظر عن الدين واللغة والاثنية والشكل، كما للفرد الحق في العيش بمأمن من الخوف والجوع والمـــرض والمـــوت، ويقر بأن التهديدات تتجاوز قدرة الدولة، وضرورة الوقاية قبل تدهور الأوضاع وكـــذلك مســـؤولية الدولة عن هذا بالقيام بدورها على أكمل وجه.

---

[1] - محمود شاكر سلعيد، خالد بن عبد العزيز الحرفش، **مفاهيم أمنية**، الطبعة الأولى (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص11.

[2] - محمود شاكر سلعيد، نفس المرجع، ص 57.

[3] - فريدة حموم، "الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية"، رسالة ماجستيرغير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص ص 47-48.

وقد كانت المساهمة الفعالة لدفع مفهوم الأمن الإنساني من خلال تقرير التنمية البشـــرية لعـــام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث تناول في فصله الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني وقد حدد التقرير ثلاث عناصر للأمن الإنساني وهي:

–أن الأمن الإنساني شامل عالمي، لكل إنسان وفي أي مكان كان.

–أهمية الترابط بين مكونات الأمن الإنساني وتكاملها.

–تحقيق الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة أفضل من التدخل اللاحق بعد الدمار إضافة إلى تكلفته [1].

ثانيا: الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني:

تحدد أبعاد الأمن الإنساني في حدود سبعة مجالات أو أبعاد تتطابق مـــع أنـــواع معينـــة مـــن التهديدات وهي: الأمن الشخصي، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمـــن البيئـــي، الأمن الثقافي، والأمن السياسي.

1 –الأمن الشخصي:

يعتبر الأمن الشخصي أول مظاهر الأمن الإنساني ويشمل العنف الصادر عن الهياكل الرسمية، والنزاعات المسلحة وعنف الوسط الحضري والزوجي والمعاملات اللاإنسانية والعنـــف المســـتهدف للنساء والأطفال وحوادث المرور والعنف في فضاءات العمل والعنف الذاتي [2].

2 –الأمن الاقتصادي:

يتضمن الحصول على فرص العمل والموارد وضمان حد أدنى من الدخل، وحماية الفرد مـــن التهديدات كتدني مستوى المعيشة والفقر والبطالة.

3 –الأمن الغذائي:

ويتعلق بتوفير الغذاء في كل الأوقات والقدرة على مواجهة خطر الجوع والمجاعـــة، وقـــدرة الدولة على تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء الكافي والصحي في كل الأوقات والظروف.

4 –الأمن الصحي:

[1] - خديجة عرفة محمد أمين، تحولات مفهوم الأمن ... الإنسان أولا، متوفر على الرابط:
www.Islamonline.net/arabic/politics/article21-shtml, 13/02/2013.

[2] - محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن والتنمية**، الطبعة الأولى (الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص 74.

وهو الحصول على الرعاية الصحية والقدرة على التعامل مع الأمراض، ويكون مـــن خـــلال الوقاية والمعالجة في الصحة البدنية أو النفسية على المستوى الفردي أو الجماعي، ومجابهة أخطـــر الأمراض وأكثرها انتشارا.

5 –الأمن البيئي:

وهو القدرة على مواجهة التهديدات التي تواجه البيئة والتلوث، التي تهدد بقاء الناس واستنزاف الموارد، ويعتبر التغير المناخي من أبرز المخاطر الذي يواجهها المجتمع الدولي والتي تهدد الوجود الإنساني.[1]

6 –أمن الأقليات:

يتعلق في هذا الجانب بالتهديدات التي تتعرض لها الجماعات ذات الخلفية القبلية أو العشـــائرية أو الدينية، واستنادا إلى هذا المفهوم يدافع أفراد هذه المجموعات عن هويتهم ويسعون للمحافظة على ثقافتهم، ويثير هذا الموضوع إلى أهمية توفير الأسس القانونية لحماية حقـــوق الإنســـان والأقليـــات والتحكم في نسق العنف الذي يشهده العالم منذ سنين.

7 –الأمن السياسي:

يرتبط الأمن في هذا الجانب بالأفكار والآراء واحترام الحريات والحقوق الأساسية، ويتطلـــب الأمن السياسي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تفترض بـــدورها تواجـــد دولـــة قـــانون، وانتشـــار الديمقراطية ومبادئ العدالة وحماية المواطنين من الإيقافات المتعسفة والمنع والزجر السياسي والتـــي ما زالت تسجل حضورها بقوة في عديد من بلدان العالم النامي.[2]

ثالثا: نقاط القوة والضعف في مفهوم الأمن الإنساني:

من بين نقاط القوة في مفهوم الإنساني والتي تدعم المفهوم وتبرر مدى أهميته، يمكـــن تحديـــد ثلاث خصائص أساسية:

1 –طبيعته التكامل وتركيزه على الإنسان:

فخلافا لمختلف المفاهيم التقليدية للأمن تجاوز مفهوم الأمن الإنساني التركيز على تحقيق القوة العسكرية وحماية الأراضي إلى التركيز على حماية الأفراد والمجتمعات، لذلك فهو يستند على فكرة

[1] - Organisation Intemational de la Francophone, « Security Humane :Charification du Concept et Approches », Delegation aux Droit de l'omme et la Democrate, (Janvier 2006), p 7.

[2] - محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق، ص 75.

الأمن الشخصي حيث أن الدولة ليست هي الفاعل الوحيد المعني بالحماية وإنما هي المســؤولة عــن وضع سياسيات وتدابير لتعزيز أمن الإنسان.

2 –**الأبعاد المتعددة للأمن الإنساني:**

حيث يشمل أمن الإنسان بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما يضــم التهديــدات التقليدية وغير التقليدية، كما يؤكد على التهديدات التي تهدد أمن الناس هي ذات نطاق عالمي.

3 –**التركيز على التعددية والتعاون:**

وذلك لأن الأمن الإنساني لا يمكن تحقيقه إلا في إطاره العالمي الشامل وذلك بضرورة تكتــل جهود الدولة من أجل حمايته، بحيث يؤكد مفهوم الأمن الإنساني على ضرورة الشراكة والتعاون في الإطار الوطني والإقليمي والدولي [1].

وبالرغم من أن مفهوم الأمن الإنساني يحدد المخاطر الأمنية في مختلف المناطق إلا أنه هناك قيود تتركز في عاملين هما:

1 –**نطاقه الواسع:**

حيث أنتقد المفهوم لأنه ينظر إلى كل المخاطر من منظور أمني، وبالتالي يفقــد خصوصــيته، فليس كل قضية هامة هي قضية أمن.

2 –**البعد الأمني في أولويات التنمية:**

حيث أنتقد المفهوم لإدماجه خطط التنمية في المسائل الأمنية وجعل التهديدات الأمنية تتركــز على مشاكل التنمية [2].

وبالتالي فإن مقاربة الأمن الإنساني تجعل من أنظمة الدول مجرد آليات ووسائل تتمتع بالسلطة والمسؤولية لمعالجة الاحتياجات الأمنية والإنسانية لمواطنيها، فدور الدولة وفق هذا المنظــور هــو تحقيق أمن الأفراد وتحررهم من الحاجة والخوف، أما الدولة الفاشلة فهي عاجزة عن تحقيق حاجات المواطنين من خدمات أساسية وأمن صحي وغذائي وسياسي إضافة إلى أنها تعجز عن توفير الأمــن لهم والحد من الخوف وتحقيق الاستقرار والأمن والحفاظ على الكرامة الإنسانية.

لهذا فإن مقاربة الأمن الإنساني تهتم بالفرد والجماعة، وإن كان لا يهمل الدولة، وإنما يجعــل من أمن الأفراد أكثر أولوية وأهمية وأن دور الدولة هو حمايته وتوفير الأمن له، وعندما لا تستطيع الدولة القيام بهذا الدور فإن هذا يستدعي تدخلا دوليا على اعتبار أن الأمن الإنساني نطاقــه عــالمي وشامل.

---

[1] - Claudia F. Fueutes, Promot Human Security : Ethical, Normative and educational Frameworks in latin America and the carilbean, (paris : Unesco, 2005), p 47.

[2] - Ibid, p 48.

خلاصة الفصـــل:

يعبّر مصطلح الدول الفاشلة عن الدول التي ليس لديها القدرة علـــى أداء وظائفهـــا الأساســـية بتوفير الخدمات الضرورية من نظام وصحة وتعليم ومؤسسات عمومية وفرص اقتصـــادية والأمـــن والاستقرار كمطلب أساسي، كما أنها غير قادرة على السيطرة و التحكم في كافة إقليمها الجغرافـــي. ويتم الاستدلال عن الفشل الدولاتي وقياس درجاته مقارنة بالدول الاخـــرى مـــن خـــلال مؤشـــرات اجتماعية واقتصادية وسياسية ، ويرجع الفشل الدولاتي إلى أسباب داخلية تتعلـــق بطبيعـــة الأنظمـــة السياسية التي غالبا ما تتميز بالاستبداد والتسلط وعدم قدرتها علي إدارة التنوع الإثني وتوفير مستوى اقتصادي واجتماعي وسياسي يضمن الإستقرار والأمن والرفاه والعدالة لمواطنيها, إضافة إلى أسباب خارجية تساهم في فشل الدول وزعزعة استقرارها، يتجلى ذلك مـــن خـــلال مـــا خلفتـــه السياســـة الاستعمارية وما أفرزته العولمة بسلبياتها إضافة الدور الكبير التي لعبته القوى الكبرى مـــن خـــلال استراتيجياتها لحماية مصالحها.

وبالتالي فإن تراجع الآداء الوظيفي للدولة وعجزها عن القيـــام بوظائفهـــا الأساســـية يفقـــدها شرعيتها واحتكارها للعنف ويزداد الأمر سوءا في المجتمعات التي تتميز بتنوع عرقي واثني وديني، ما يؤدي إلي انقسام وتشتت المجتمع وظهور حركات عرقية يميزها الطابع الإنفصالي كنتيجة لغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتكافئة، ما يجعلها ترفض سلطة الدولة وحكمها وتبحـــث عن ولاءات أخرى نتيجة للضعف البنيوي والمؤسساتي للدولة، ما يخلق معضلة أمنية مجتمعية داخل الدولة نتيجة الفوضى وتراجع شرعية الدولة وسلطتها، بسبب تهميشها وإقصاءها لفئات معينـــة مـــن المجتمع، إضافة إلي دور النخب السياسية الداخلية ومصالح القوى الغربية من تسييس العرقيات بدعم وتعزيز مطالبها الإنفصالية. لذلك فإن فشل الدولة وعجزها يؤدي إلي ظهور حركات انفصالية تسعى إلى تأسيس كيان مستقل عن الدولة، باستخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك، ما يؤدي إلـــي تشـــتيت قـــوة الدولة وإنهاكها وزيادة فشلها ولفهم هذه العلاقة وتأثيرها على وجود الدولة واستمرارها سنحاول مـــن خلال الفصل الثاني بدراسة السودان نموذجا، البحث في العوامل الداخلية والخارجية لفشل الســـودان وكيف يؤدي هذا الفشل إلى تنامي الحركات الانفصالية التي بـــدورها زادت مـــن ضـــعف الدولـــة وهشاشتها.

الفصـــل الثـــانـــي:

فشـــل دولـــة الســـودان:
بيـــن العـــوامـــل الـداخليـــة والخـــارجيـــة

الفصـــل الثـــاني:

فشـــل دولـــة الســـودان: بين العـــوامل الداخليـــة والخارجيـــة.

تتصدر الدول الإفريقية قائمة الدول الفاشلة، باعتبارها أكثر الدول النامية تخلفا، حيـــث تتميـــز بأوضاع أمنية واقتصادية وسياسية واجتماعية متدهورة، مما أدى إلى ضعف الدول وفشلها فـــي أداء أدوارها، وعدم قدرتها على تحقيق الإندماج الوطني بتوفير الأمن والاستقرار لشعوبها، وانعكس ذلك في تنامي الحركات الإنفصالية التي شهدتها القارة، ونجاح بعضها في تحقيق أهدافها الإنفصالية، مـــا أدى إلى ظهور دول جديدة قد تكون بداية لتفكك دول أخرى خاصة مع تميز مختلف هـــذه الـــدول بنفس الخصائص، فيما يتعلق بالموقع الجغرافي والتاريخ المشترك والتنوع في التركيبة المجتمعيـــة، وتعد السودان أحد هذه الدول، فمن ناحية هي تتصدر قائمة الدول الفاشلة على التوالي ومـــن ناحيـــة أخرى عرفت العديد من الحركات المتمردة والانفصالية، وهي دولة توصف بإفريقيا المصغرة ســـواءً من حيث الموقع الجغرافي، أو المناخ أو الشمال العربي المسلم والجنوب الإفريقي المسيحي، إضـــافة إلى تعدد الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في فشلها، لذلك سنحاول في هذا الفصل تحديد أهم العوامل التي تفسر فشل دولة السودان، حيث سنحاول فـــي المبحـــث الأول تحديـــد أهـــم المتغيرات الجغرافية والتاريخية التي تفسر لنا الوضع في السودان، ثم في المبحث الثاني ســـنتطرق إلى العوامل الداخلية لفشل السودان، بينما سنركز في المبحث الثالث على دور العوامل الخارجية في فشلها.

المبحث الأول: الســـودان: الإطـــار الجغـــرافـــي والتـــاريخـــي.

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم المتغيرات التي تفسر الوضع الأمني السياســـي والاقتصادي والاجتماعي في السودان، حيث أن هذه المتغيرات تقدم تفسيرات لفهم العوامل الداخليـــة والخارجية لفشل السودان والتي كان لها دور كبير في ضعف دور الدولة وتراجعه.

المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي للسودان.

يتمتع السودان بموقع جغرافي متميز وهام جدا، كما أنه غني بالمواد الطبيعية، هذا ما يجعلـــه ذا أهمية إستراتيجية كبيرة في حسابات الدول الكبرى، ما كان له انعكاسا على الوضع الداخلي للسودان.

أولا : الموقع الجغرافي للسودان.

كان السودان قبل انفصال جنوب السودان، أكبر دولة عربية وإفريقية بمساحة 2.506.000 كلم^2 مربع، وهي تمتد من الصحراء الكبرى في الشمال والإقليم الاستوائي في الجنـــوب، بـــين دائرتـــي العرض 3.30° شمالا و22°شمال ،وبين خطي طول 22°شرقا و38°شرقا ,وبسواحل طولهـــا 800 كلم, وقد أثر هذا الامتداد في تنوع مميزاته الطبيعة والبشرية.

كما كانت لها حدود مع كينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية فـــي الجنـــوب، وتشـــاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا من الغرب، ومصر من الشمال، والبحر الأحمر وإريتريا وأثيوبيـــا من الشرق.

أما بالنسبة للمناخ فيتدرج من ظروف مدارية رطبة في الجنوب إلى ظروف صحراوية جافة في الشمال، كما أن موقع السودان في شرق إفريقيا يجعله بعيد عن التأثيرات الحرارية المحيطية، إضافة إلى أنه قطر شديد الحرارة، والمطر أكثر عناصر المناخ أهمية في سهول السودان وكميتـــه تـــزداد تدريجيا من الشمال إلى الجنوب [1].

أما بعد إنفصال الجنوب بإعلان الإستقلال الكامل لدولة جنوب السودان عـــن الســـودان فـــي 9 جوان 2011، حدثت تغييرات في الموقع والمساحة والحدود والمـــوارد الطبيعيـــة وعـــدد الســـكان ومستويات الحكم، حيث تقلصت مساحة السودان بعد الانفصال إلى 1886068 كلم^2 بين خطي طول 28.24° و21.4° ودائرتي 8.45° و23.8° عرضا، وعدد السكان إلى 31957965نســـمة كمـــا

[1]- جودة حسنين جودة، **جغرافيا إفريقيا الإقليمية**، الطبعة التاسعة (مصر: منشأة المعارف، 1996)، ص 155.

تقلص عدد دول الجوار إلى سبعة دول بعد حلول دولة جنوب السودان بدل الكونغو وأوغندا وكينيـــا في الجنوب [1].

حيث أصبحت جنوب السودان دولة مستقلة بمساحة 619.745 كلم² عاصمتها "جوبا" ورئـــيس حكومتها "سيلفا كير ميارديت" ,عدد سكانها 9150000 نسمة [2]. أنظر الخريطة التالية التي توضـــح الموقع الجغرافي للسودان بعد الإنفصال .

الخريطة رقم (02) : خريطة توضح السودان وجنوب السودان بعد الانفصال.

المصدر: لأمبرواز بيار، جنوب السودان بانتظار فتح درب الحريات في أصغر دولة في العالم، تقرير بعثة جـــوان 2012,ص 3, متوفر على الرابط الالكتروني:

http://en.rsf.org/IMG/pdf/rapport_soudan_du_sud_ar_final-2.pdf.(28/03/2013)

[1]- محمد عبد السلام عمار، السودان: حقائق وأرقام بعد الانفصال، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://mygeography for all. Blogspot.com/20.12/03/blog-post.html.(15.04.2013).

[2]- بيار لأمبروان، جنوب السودان بانتظار فتح درب الحريات في أصغر دولة في العامة، تقرير بعثة جوان 2012، ص 3، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://en.rsf.org/IMG/pdf/rapport.solution.du sud.(28/03/2013)

ثانيا: الموارد الطبيعية في السودان

تعد الموارد الطبيعية عاملا أساسيا في الصراع والتنافس بين القوى الكبرى في العالم، حيث أن استمرار الحاجة إليها وتزايدها, يدفع هذه الدول إلى السعي نحو توسيع منـــاطق نفوذهـــا وتواجـــدها خاصة في الدول التي تعد منبعا للنفط، والتوغل فيها بكـــل الوســـائل ســـواء بالعلاقـــات السياســـية والدبلوماسية أو الاقتصادية عن طريق الاستثمار، أو اللجوء إلى إتباع استراتيجيات تمكنها من التدخل في هذه الدول وتحقيق أهدافها بالسيطرة على منابع النفط وحماية طرق إمداداتـــه وتنويـــع مصـــادر الاستيراد، ودعم قواتها البحرية والاعتماد على حلفاء موثوقين وتبني سياسة التخزين الاســـتراتيجي. وبالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أن النفط يعد مصدرا حيويا للطاقة، ويشكل عصـــب الاقتصاد العالمي إذ تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، مـــا يجعـــل قضـــية ضمان أمن النفط مصلحة حيوية لجميع الدول، وخاصة بالنسبة للدول الكبرى حيث أن النفط له تأثير كبير في السياسة الدولية، إضافة إلى كونه متغيرا رئيسيا في فهم اللااستقرار والتوتر الأمني داخـــل الدول المنتجة للبترول، ومفسرا لتوجهات القوى الكبرى واستراتيجياتها[1].

حيث يتضح أنه من غير الممكن تفسير العوامل المحركة لشؤون الأمن العالمي بدون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد، لأن السعي وراء الموارد الأساسية أو حمايتها سمة كبـــرى في تخطيط الأمن القومي[2].

وتعتبر القارة الإفريقية إحدى ساحات التنافس بين القوى الكبرى في العالم حيث كان للصـــراع والتضارب في المصالح بين هذه القوى تأثير كبير على استقرار الأوضاع السياسية والأمنيـــة فـــي القارة، باعتبار أن النفط الإفريقي يشكل عنصرا أساسيا للتنافس الدولي على إفريقيا، خاصة أن القارة تنتج 11% من إنتاج النفط العالمي وتملك 10% من الاحتياط العالمي، لذلك تسعى القوى الكبرى إلى تعزيز تواجدها ومكانتها في إفريقيا[3].

وبالنسبة للسودان يعد الصراع على الموارد أحد أهم الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في تأزيم الوضع وجعلها منطقة للتنافس الدولي من جهة وللصراع الداخلي من جهة أخرى، وإن كـــان هنـــاك

---

[1]- سعد حقي توفيق، **"التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية**، العدد 43 (بغداد 2011)، ص1.
[2]- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر : عدنان حسن، الطبعة الأولى (بيروت: دار الفكر العربي 2001)، ص20.
[3]- أيمن شبانة، القوى الكبرى والصراعات في إفريقيا، **جريدة عمان** (الأردن)، فيفري 2008.

تداخل كبير بينهما، وقد بدأ البحث عن البترول والغاز الطبيعي في ساحل البحر الأحمر حيـــث تـــم العثور على حقلين، ثم انتقل البحث في جنوب السودان حيث تم العثور على أول حقـــل فـــي 1979، وكانت الشركات التي تبحث عن البترول تابعة لشرق أسيا، الصين، ماليزيا، الهند، وقطر إضافة إلى الشركة القومية السودانية، وبعض الشركات من فرنسا، النمسا والســـويد. كمـــا أعلنـــت الشـــركات البترولية العاملة في السودان في 2002 أنها عثرت على أكثر من 50 كشفا تجاريـــا للبتـــرول فـــي السودان، وبدأت الإنتاج من 9 حقول هي: حقل الوحدة Unity، حقل هج ليج Haglig، حقل بامبوش West Bombouch، حقل مونجا Monga، حقل توماسوث Toma South، حقل الطور El Tor، حقل تاليح Talih، حقل النار EL Nar، وحقل ثارجات Thar Gat، وتقع هذه الحقول فـــي ولايـــة النيل الغربية[1].

وقد تم إنشاء خط أنابيب بطول 1510 كلم وبقطر 28 بوصة لنقل بتـــرول الجنـــوب، وصـــدر السودان أول شحنة من البترول في أكتوبر 1999 إلى سنغافورة ,حيث يشكل البترول نســـبة 73% من الطاقة المستهلكة في السودان[2] .

ووفق تقديرات "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الرسمية " لسنة 2009 شكل إحتياط النفط السوداني 5 بليون برميل في عدد محدود من الحقول الكبيرة إضافة إلى وجود حقول لم يتم إستكتشافها بعد[3]، كما تتميز السودان باحتياط كبير من الغاز الطبيعي وهي واحدة من اكبر ودائع اليورانيوم النقي 2, لذلك كثيرا ما يتم تأويل الحروب الأهلية في السودان كصراع على الموارد ومن أجل السيطرة علـــى الماء, بين رغبة الشمال في السيطرة عليها ورغبة الجنوب في إحتكارها.

[1]- محمد محمود ابراهيم الديب، **الجغرافيا الاقتصادية: منظور معاصر**،(مصر: مكتبة الأنجلومصرية،2010) ص741.
[2]- نفس المرجع، ص 742.
[3]- الإئتلاف الأوروبي حول النفط في السودان (Ecos)، **صناعة النفط في السودان عشية الاستفتاء**، سبتمبر 2010، ص 10. متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.ecosonline.org/reports/2011/scichans-oil-industry.on.the.eve-of-the-referendum arabic-pdf.

المطلب الثانـــي: تـــــركيبـــة المجتمـــع الســـودانـــي.

لقد كان لتعدد الغزوات وتنوعها في مختلف أجزاء السودان أثرها في تكوين شعوب ذات أصول سلالية متنوعة،وهناك خط تقسيم شعوبي ثقافي واضح يمتد على طول دائـــرة عـــرض 12° شـــمالا تقريبا، (أنظر الخريطة رقم 03) التي توضح التوزيع القبلي في السودان.

خريطة رقم (03): توضح التوزيع القبلي في السودان.

المصدر: الصراع في جنوب السودان، متوفر على الرابط الإليكتروني:

http:moqatel.com/…are/bohoth/siasia/sudan/index.htm.

يعيش في شمال السودان، عدا سكان المدن، عدة مجموعات عرقية واضحة حيث نجـــد قبائـــل البجة الذين سكنوا تلال البحر الأحمر، والنوبيون الذين يستوطنون وادي النيل النوبي، ثـــم العـــرب الذين يقطنون وسط الشمال الماطر، ثم النوباويون الذين يعيشون في تلال النوبا وينقسمون إلى قبائل أشهرها الديجا والدناقلة، وقبائل رعاة الجمال، الذين يعيشون في المناطق الصحراوية، وشمالا قبائـــل الكبائش والجعليين والكواهلة، إضافة إلى قبائل البقارة[1].

[1]- جودة حسنين جودة، مرجع سابق، ص ص 177، 178.

أما بالنسبة لسكان إقليم دارفور فإنهم ينقسمون إلى قسمين: القسم الأول يضم قبائل عربية والقسم الثاني يضم قبائل غير العربية والإفريقية، ويعيش في دارفور ثلاث مجموعات رئيسية: قبائل مستقرة وأخرى بدوية وشبه بدوية ذات أصول غير عربية، وثالثا بدوية ذات أصول عربية، كمـــا يتحـــدث مختلف سكانها ب 14 لغة أهمها لغة الفور والزغاوة والمساليت والداجو والقلاتة، وعشرات اللهجات وتنقسم المجموعات الإثنية والقبائل في دارفور إلى:

1 - المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتي المستقر: وتضم الفور، المســـاليت والـــداجو والثنجـــر، البرتي.

2 - المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتي البدوي وشبه البدوي: الزغاوة، البديات، الميدوب.

3 - المجموعات الإثنية ذات النمط الحياتي المعتمد على رعي الإبل: أكبرها الزيادية.

4 - المجموعات المستقرة ذات الأصول العربية: وتضم بني فضل المسيرية المعاليا، البدو الرعـــاة، الرزيقان، التعايشة وبني هلبة. وبالرغم من هذا التنوع إلا أنه هنالك إختلاط بالنســـب واللغـــة بـــين مختلف هذه القبائل[1].

وفيما يتعلق بجنوب السودان فإن السكان أكثر تعقيدا، وهم يتوزعون في ثلاث مجموعات كبيرة: النيليون سكان أعالي النيل، والحاميون النيليون سكان الجنوب الأقصى، ثم القبائل الســـودانية غـــرب النيل ويمثل المجموعة الأولى الدنكا Dunka، والشـــيلوك Chuluk، والنـــوير Nwer، والأنـــواك Anwak، والبورن وقبائل أخرى[2].

كما يتميز جنوب السودان بتباين عرقي ولغوي وديني حيث تبين الدراســـة السياســـية والاجتماعيـــة لعادات ومعتقدات الجنوبيين أنه هنالك تمايز واضح في الخصائص بين السكان، حيث يعـــد مجتمعـــا فوضويا قبليا، كما أنه أكثر أجزاء السودان تنوع وعدم انسجام[3].

لذلك يعد السودان من أكثر الدول التي تتميز من التنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي حيـــث يضم حوالي 572 قبيلة، تشكل 50 منها مجموعة قبلية كبيرة ويتحدث سكانها 115 لغة، ونسبة لعدم نجاح النخبة السياسية في تحقيق الانسجام و التكامل الوطني فإن هذه القضية أصبحت ليســـت عائقـــا

---

[1]- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل**، الطبعة الأولى (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع, 2012)، ص ص، 99- 110.

[2]- جودة حسنين جودة، مرجع سابق، ص 179.

[3]- واني تومبي، **الإنفصال ومهددات الإستقرار في الجنوب**، تر: محمد الفاتح زيادة، الطبعة الأولى (مطبعة جامعة الخرطوم، 2008)، ص 20.

للتنمية فقط وإنما مهددة للسلام، وذلك لصعوبة تحقيق الوحدة والاندماج الوطني فـــي ظـــل التعـــدد المجتمعي وبدل اللجوء إلى إحتواء هذا التنوع واستغلاله كنقطة قوة لتحقيق النمو والحفاظ على الأمن والتنوع الثقافي لجأ النظام السوداني إلى أسلوب القمع في تعامله مع هذا التنوع، إضافة إلى تهمـــيش بعض المجموعات عرقية، وقد تم تقسيم سكان السودان إلى مجموعات إثنية وفق دراسات علمية كما هو مبين من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 02: نسبة سكان السودان على أساس إثني.

المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان
العرب	%39
الجنوبيين	%30
مجموعة الغرب (الأفارقة)	%13
النوبة(جنوب كردفان)	%6
البجا(شرق السودان)	%6
النوبيون	%6
مجموعات أخرى	%3

المصدر: عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (بيروت: الـــدار العربيـــة للعلـــوم ناشرون، 2009)، ص 26.

المطلب الثالث: خلفية الأزمات في السودان.

عرفت السودان منذ إستقلالها العديد من الأزمات التي كانت منقسمة عبر كافة ترابها الجغرافي، ووفق مختلف فئات المجتمع فيها وتجلت هذه الأزمات في: (أنظر الخريطة التي توضـــح التقســـيم الإداري للسودان).

خريطة رقم (04): التقسيم الإداري للسودان.

المصدر: الصراع في جنوب السودان، متوفر على الرابط الإليكتروني:

http:moqatel.com/…are/bohoth/siasia/sudan/index.htm.

أولا: أزمة جنوب السودان

تعتبر مشكلة جنوب السودان من أكثر المشاكل تعقيدا في القارة الإفريقية ، حيث تمتد جـــذورها إلى ما قبل إستقلال السودان في 01 جانفي سنة 1957، وتسببت في العديد من الأزمـــات السياســـية والاقتصادية والاجتماعية التي لازلت أثارها إلى يومنا هذا، حيث أدت إلى عدم استقرار نظم الحكـــم وانقسام الأحزاب السياسة، مما أثر سلبيا على سياسة الدولة الداخلية والخارجية، إضافة إلى تكـــريس

فكرة الإنقسام الثقافي والإثني واللغوي والحضاري لسكان السودان، وإلى الانقسام الجغرافـــي شـــمال جنوب [1].

وعلى الرغم من أن جذور مشكلة جنوب السودان تعود إلى السياسة الإستعمارية والتي سنتناولها بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل، إلا أن "تمرد توريـــت 1955"يعتبـــر نقطـــة أساسية في مسار العلاقات السياسية بين الشمال والجنوب، وهذا التمرد الذي قادته "القوات الاستوائية" الجنوبية في مدينة توريت من 18 إلى 30 أكتوبر 1955 وردود الأفعال من قبل حكومـــة الســـودان والحكومة المصرية التي كانت شريكا في حكم السودان، قد راح ضحيته 261 شخص من الشـــماليين و75 من الجنوبيين، وقد تلته حرب طويلة بين الشمال والجنوب[2].

قد تلى هذا التمرد العديد من الاضطرابات والتوتر خاصة عند الشروع في صـــياغة الدســـتور، حيث نشبت أزمة داخل السلطة التشريعية حيث طالب النواب الجنوبيين بتطبيق النظام الفدرالي، وهذا ما رفضته لجنة الدستور المشكلة من 83 عضو بينهم 3جنوبيين في 1957 رفضت فكـــرة الإتحـــاد الفدرالي لذلك انسحب الأعضاء الجنوبيين من عضوية اللجنة قبل إعلان تقريرها الرسمي، وأدى ذلك إلى التوسع في إنشاء الأحزاب الإقليمية في الجنوب، وانسحاب نواب الجنوب من الجمعية البرلمانيـــة عام 1958، ومغادرة البعض منهم للسودان إلى دول شرق إفريقيـــا وبـــاقي دول الجـــوار، مكونـــة جماعات سياسية جعلت من شعار الانفصال برنامجا لها، ما أدى إلى زيادة التوتر وتعدد الأطـــراف في مشكلة جنوب السودان، وتسييس التنوع الإثني والعرقي وصعوبة التحكم في الأزمة[3].

وذلك لعدم وجود الحوار والتقارب بين النخب السياسية في الشمال والنخب السياسية في الجنوب كان له تأثير كبير في تكريس الانقسام السياسي في السودان.

وقد كان لسياسة الحكومة العسكرية وإجراءاتها التعسفية والقمعية، رد فعل من قبـــل الجنـــوبيين حيث ظهر تنظيم سياسي بقيادة "جوزيف أدوهو" عرف باسم "الإتحاد الـــوطني الســـوداني الإفريقـــي للمناطق المغلقة في" عام 1962 والذي دعى لفصل الجنوب عن الشمال، وتزايد نشـــاطه بعـــد عـــام 1963 حيث أصبح يعرف باسم "سانوا" اختصارا له من خلال إرساله مذكرة الأمم المتحدة للمطالبـــة

---

[1]- مصطفى أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر**، الطبعة الأولى (مصر: إيتراك للنشر والتوزيع، 2006)، ص 19.

[2]- بدون كاتب، قراءة علمية عن تمرد توريت 1955، متوفر على الرابط:
http://www.alfarasalhurriya.net/ar/news-view-3376-html.(19.14.2013).

[3]- مولود سداد سبع، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان (أبيي نموذجا)، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 47 (العراق: 2011)، ص 140.

باستقلال الجنوب، كما نشأ تنظيم أخر يعرف باسم "الأنيانيا" وهي كلمة تطلق على حشرة سامة تعيش في غابات الجنوب،حيث أعلن معارضة جميع الحلول السلمية للمشكلة وعلى عكس "ســـانو" المؤيـــد للحل السلمي لمشكلات الجنوب وقام بإغلاق الطريق أمام الشماليين وقتل أبنـــائهم الموجـــودين فـــي الجنوب[1].

كم أن الفترة الممتدة ما بين 1965 و1996 حدثت خلافات كبيرة بين أحزاب الشمال وأحـــزاب الجنوب، ما أدى إلى انعقاد مؤتمر "المائدة المستديرة" بحضور مراقبين من دول إفريقيا هي: أوغنـــدا وتنزانيا وكينيا وغانا ونيجيريا ومصر والجزائر، الذي انتهى بتبني النظام الإقليمي في الحكم بحيـــث يكون لكل إقليم مجلس تشريعي وحاكم، إلا أنه فشل في الوصول إلى صيغة نهائية للحكم، إضافة إلى الانقسام والاختلاف بين الجنوبيين حول الانفصال والفدرالية وتقرير المصير، ثم تكون لجنة مكونـــة من ستة أحزاب من الجنوب وستة من الشمال والتي نجحت في الانتهاء إلى الموافقـــة علـــى الحكـــم المركزي بديلا عن الحكم الإقليمي، والموافقة على إنشاء جامعة بالجنوب، إلا أن هذه التوصيات لـــم تنفذ[2].

وهنا يبرز لنا دور النخب السياسية في تفاقم الأزمة، وذلك بسبب عجزها عن تحقيق الانســـجام بين مكونات المجتمع، واستمرار الاختلافات بينهم إضافة إلى انعدام الثقة بين أطراف هـــذه النخـــب السياسية[3].

إلا أنه عند تولي "جعفر النميري" رئاسة الدولة في 1969 تبنى سياسة التهدئة تجاه الجنوب وقبل مبدأ الحكم الذاتي لجنوب السودان، وتلاوة توقيع اتفاق أديس بابا في عام 1972، وقد تم الإتفاق على عدد من الأسس التي تضمن حلا للمشكلة، أهمها:

1- الاتفاق على توحيد الأقاليم السودانية الثلاث: بحر الغزال والاستوائية وأعالي النيل، فـــي إقلـــيم واحد تكون عاصمته جوبا.

2- الموافقة على إقامة حكومة محلية تمارس مهام الحكم الذاتي في الجنـــوب وتشـــرف علـــى إدارة شؤون التعليم والصحة والزراعة.

3- الموافقة على قيام مجلس شعبي جنوبي.

---

[1]- مولود سداد سبع، نفس المرجع، ص 141.

[2]- مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 23.

[3]- عبده مختار موسى، "صراع الهويات ومستقبل السلام في السودان: منظور سوسيولوجي لمسألة جنوب السودان"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 14 (مركز دراسات الوحدة العربية 2007)، ص 31.

4- الموافقة على ضم مقاتلي التنظيمات المسلحة والمتمردين إلى الجيش السوداني[1].

وعلى الرغم من توقف الحرب الأهلية لمدة إثر توقيع اتفاق أديس أبابا، إلا أن المشكلة لم تحـــل بصورة نهائية بسبب تدهور الأوضاع في الجنوب, وظهور عدة عوامل أسهمت فـــي انهيـــار هـــذا الإتفاق منها مشروع "قناة جونقلي" للتوسع الزراعي في مصر والسودان وتقليل المياه الضائعة مـــن نهر النيل دون مشاورة القادة الجنوبيين، إضافة إلى عملية التنقيب عن النفط التي منحتهـــا الحكومـــة السودانية لشركة "شيفرون الأمريكية" وباكتشاف النفط زادت حدة المشاكل بين الحكومـــة المركزيـــة والقادة الجنوبيين خاصة حول منطقة "أبيي" التي تعد أهم المناطق الإســـتراتيجية التـــي قـــام حولهـــا الصراع[2].

كما عاد التمرد مرة أخرى سنة 1983 بقيادة العقيد "جون قرنق" الذي استخدمه مجلس الكنـــائس العالمي حيث اتجه نحو أمريكا وأوروبا، أين وجد الدعم المستمر طوال فترة التمرد وحتـــى توقيـــع "اتفاقية نيفاشا" في جانفي 2005 و بمجيء حكومة البشير إهتم بإعادة تأهيل الجيش السوداني، وقـــام بحركة تدريب واسعة للشعب، وبعد معارك ضارية في الجنوب قمع التمرد وسيطر على 90% مـــن الجنوب، وبعدها كان هنالك تفاوض في أبوجا 1 و 2 بنيجيريا، حيث رفضت الحكومة وقتها إعطـــاء حق تقرير المصير للجنوب ثم كررت الرفض في مؤتمر لندن سنة 1992، ولكن فيمـــا بعـــد قبلـــت إعطاء حق تقرير المصير للجنوب من خلال إعلان دول الإيقاد (IGAD) وهـــي: أوغنـــدا وكينيـــا وإثيوبيا وإريتريا سنة 1994، لحقه مؤتمر أسمرة المنعقد في 15 جوان 1995، الذي اعتـــرف فيـــه بحق تقرير المصير وانفصال جنوب السودان[3].

ثانيا: أزمـــة دارفـــور.

لقد كانت أزمة دارفور من أكثر الأزمات حدة وخطورة في السودان والتي اتخذت أبعاد كثيرة، حيث يتداخل فيها الماضي بالحاضر والبعد السياســـي والاجتمـــاعي والاقتصـــادي والـــداخلي والإقليمـــي والخارجي فقد تسارعت الأحداث وتعقد الأزمة، حيث تعدت الأزمة إطارها الداخلي والإقليمي إلـــى الإهتمام الدولي[4].

---

[1]- مولود سداد سبع، مرجع سابق، ص 141.
[2]- نفس المرجع، ص ص 142، 143.
[3]- وقيع الله حمودة شطة، "جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل"، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد السادس(الرياض: سبتمبر 2010)، ص ص 60، 61.
[4]- مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 38.

فإقليم دارفور في غرب السودان كان سلطنة مستقلة حتى تم دمجها مع السودان من قبل القوات البريطانية والمصرية، وقد عانت التهميش والموارد الضئيلة من قبل الحكومات السودانية المتعاقبة ، ومواجهاتها للتمرد بالقمع والإبادة وما أعقب ذلك من حرب أهلية وتطهير عرقي للقبائـــل العرقيـــة، حيث وصل عدد الضحايا إلى 19500 من المدنيين حسب السلطات السودانية، بينما قدرت المنظمات غير الحكومية عدد الضحايا بأكثر من 400000 شخص، إضافة إلى تشريد ما يقدر بمليوني شخص من منازلهم و 200 ألف لاجئ إلى تشاد[1].

وبالنسبة لتدهور الأوضاع الأمنية في دارفور فقد كان ذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

1 -موجة الجفاف والتصحر التي ضربت إفريقيا في عامي 1984 و1985، والتي أدت إلـــى مـــوت الكثير من الحيوانات وهلاك الثروة الزراعية وتأثر السودان بها وخاصة إقليم دارفور الأمـــر الـــذي سبب نزوحا واسعا إلى وسط السودان، كما أدى إلى لجوء عدد من السودانيين إلى الدول المجاورة.

2 - زيادة عدد السكان والحيوانات مقابل نسبة المساحة والموارد وضيق الرقعة الزراعية والرعوية، الأمر الذي وضع الإقليم أمام وضع صعب إما تقليل عدد السكان أو خفض عدد الحيوانات.

3 - المشكلة التشادية وانتشار السلاح، فقد شهدت دولة التشاد بالصراع على السلطة.

4 - التدخلات الأجنبية في دارفور وخاصة من ليبيا وتشاد وفرنســـا وألمانيـــا والولايـــات المتحـــدة الأمريكية.

5 - سياسات الحكومات الوطنية وتسييس القبائل[2].

إضافة إلى هذه الأسباب فقد كانت هنالك عدة مظاهر لتدهور الأوضاع الأمنية في دارفور نذكر منها:

النهب المسلح: بسبب الظروف الاقتصادية التي اجتاحت دارفور وبسبب الجفـــاف والتصـــحر، ومع انتشار السلاح، وعدد كبير من الشباب المثقف العاطل كان اللجوء إلى النهب المســـلح وســـيلة للعيش وتحقيق الثراء، وهذه الظاهرة حصدت الكثير من الأرواح.

الحروب القبلية: وذلك بسبب الاحتكاكات التي تحدث بين الرعاة والمزارعين وهي قديمـــة ولـــم تأخذ منحى إثنيا حادا بعد تسييس القبائل.

---

[1] -Chalender Arya, Sudan conflictts terror and oil. Journal of Defence studies, pg 9.in : http://www.idsa.in/system/files/jds3-4 saya.pdf.

[2]- آدم محمد أحمد عبد الله، **"قضية دارفور: الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة"، المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 22، (بيروت، 2009)، ص ص 33،32.

التمرد العسكري: وهو حمل السلاح في وجه الدولة، وهذه الطاهرة بدأت في عهد حكومة الإنقاذ الوطني، التمرد الأول كان ل "داود يحي" عام 1992 من الجنوب، ووقع تمرد ثاني في دارفور بقيادة حركي العدل والمساواة وتحرير السودان حيث جابهت تلك الحركات القوات الحكومية فـــي معـــارك شرسة أدت إلى الوضع الراهن في دارفور[1]، وقد كان تجاهل الحكومـــة المركزيـــة مطالـــب تلـــك الحركات، سببا في زيادة التمرد، إضافة إلى استخدام القوات الغير النظامية , كما ساهم ساسة دارفور بخداع الحكومة المركزية وتضليلها، وابتزاز الأموال منها، وحثها علـــى رفـــض الحلـــول الســـلمية واعتماد الحل العسكري، حيث برز العديد من أثرياء الحرب من أبناء دارفور، الذين استغلوا التـــوتر الأمني بين الحكومة وحركات التمرد بالتضليل والتجسس [2].

وقد تمثلث أطراف نزاع أزمة دارفور بين قوات الشعب المسلحة الســـودانية، وجهـــاز الأمـــن الوطني للمخابرات، تحارب معها "ميليشيات الجنجويد " وبين حركتان مسلحتان على الأقـــل وهـــي "حركة جيش تحرير السودان"، وحركة العدل والمساواة[3].

ثالثا: أزمة شـــــرق الســـــودان.

لم تلق أزمة شرق السودان اهتماما، سواء على مستوى الصراع الداخلي، أو على المستوى الـــدولي لمختلف أزمات السودان، وتعتبر منطقة شرق السودان أكثر المناطق فقرا وتهميشـــا رغـــم أهميتهـــا الاستراتيجية إذ يحدها البحر الأحمر شرقا وإريتريا وإثيوبيا جنوبا ومصر شمالا، وتبلـــغ مســـاحتها 110 ألف ميل مربع، ومن الناحية الإدارية تضم ثلاث ولايات هـــي: كســـلا، وقضـــارف والبحـــر الأحمر، كما يمثل الشرق السوداني منفذ السودان الملاحي إلى العالم الخارجي, واحتواءه على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ومناجم الذهب. وتكمن مشكلة الإقليم الشرقي في مسألة التهمـــيش، وعـــدم التمثيل في السلطة والثروة، حيث دفع ذلك لإقصاء الحركات المقاومة في الشرق إلى حمل الســـلاح، ومشاركة حركات التمرد الأخرى ولاسيما في الجنوب السوداني لمواجهة الحكومة في الشمال، وقـــد استفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان من هذا التحالف بشكل كبير، لذلك كانت الحكومة حريصة على سحب القوات الجنوبية من الشرق، وقد وجدت قوات التمرد من البجا وقبائل الرشايدة البدويـــة

[1]- آدم محمد أحمد عبد الله، نفس المرجع، ص 33.
[2]- نفس المرجع، ص 39.
[3]- سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني، متوفر على الرابط:
http://www.minshalui.com/other/anany.pdf.(16/04/2013)

العربية دعما ومساندة خارجية، ولاسيما من إريتريا وهو ما فتح جبهة جديدة في مواجهــة القــوات الحكومية[1].

وقد بدأت الاضطرابات في المناطق المختلفة من السودان مع قرب انتهاء مشكلة الجنوب علــى أساس التمهيد لانفصاله عن الشمال، حيث بدأت حركات التمرد المسلح في إقليم شرق السودان فــي جانفي 1997، وقد كانت هنالك العديد من حركات التمرد المسلحة في إقليم شرق الســودان أهمهــا: "مؤتمر البجة المسلح" "تنظيم الأسود الحرة" و"تجمع المعارضة: التجمع الوطني" [2].

وقد أدت هذه الأزمات التي عانت منها السودان، سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب، إلــى ظهور العديد من الحركات المتمردة، التي جسدت ضعف الحكومة السودانية سواء من ناحية شرعيتها أو من ناحية احتكارها للعنف، وهذه الحركات اختلفت في مطالبها وأهدافها التي كان أقصى حد لهــا الانفصال كرفض تام لسلطة وسيادة الحكومة السودانية ومن خلال الجدول التالي سنذكر أهــم هــذه الحركات وأسبابها.

جدول رقــم (03): يوضح الحركات المناوئة للحكومة السودانية وأسبابها.

الدولة	الطرف الأول في الصراع	الحركة المناوئة للحكومة	السنة	أسبابها

[1]- حمدي عبد الرحمان حسن، "التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا"، ص ص 260،261، متوفر على الرابط: http://albayan.co.uk/files/article images/takir/4-3-3.pdf.

[2]- مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 80.

السودان	النظام الحاكم	حركة الأنانيا	1955	أرض/موارد إنفصال
		الحركة الشعبية لتحرير السودان	1994	نزاع إقليمي
		جبهة الشرق	2005	حرب أهلية التهميش،عدم المساواة
		حركة العدل والمساواة حركة تحرير العدالة حركة تحرير السودان	2004	حريبأهلية سلطة/ثروة
جنـــــوب السودان	النظام الحاكم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان	الحركـــة الديمقراطيـــة لجنـــوب السودان الحركة الشعبية لتحرير جنـــوب السودان التغيير الديموغرافي جيش دفاع جنوب السودان	2011	ايديولوجي/عرقي سلطة/ثروة

المصدر: عاصم فتح أحمد الحاج، "أزمات الإندماج الوطني في القارة الإفريقية", متوفر على الرابط:

http://www.online.sd/2008.05.19.17.39.36/977.2011-05-24.08.47.1/40407-2012-05-22-09.34-23.html.(14.05.2013).

المبحث الثانـــي: العـــوامل الداخليـــة لفشـــل الدولـــة فـــي الســـودان.

وفقا لمعايير ومؤشرات قياس الفشل الدولاتي، التي إعتمدها "صندوق دعم الســـلام" و "مجلـــة السياسة الخارجية" فإن دولة السودان تعتبر دولة فاشلة، حيث تصدرت السودان المراتب الأولى منـــذ بداية إصدار "دليل الدول الفاشلة"، بالرغم من بعض التراجع في المراتب في مقابل تقدم دول أخرى، وإعتماد الباحثة على هذا المقياس ليس على أساس تبني أفكاره، وإنما لأنه وبالرغم من المآخذ التـــي يمكن ملاحظتها على هذا التصنيف وعلى طريقة ترتيب الدول فيه إلا أنه يقدم المعايير الدالـــة علـــى وصول الدول مرحلة الفشل، وتقديمه معطيات رقمية وإحصائيات تسمح بقياس هـــذا الفشـــل، لـــذلك سنتناول في هذا المبحث مستوى الفشل الذي وصلت إليه دولة السودان والمراتب التي إحتلتهـــا فـــي الفترة مابين 2005 و 2012 ثم سنتطرق إلى أحد أهم العوامل الداخلية التي أدت إلـــى فشـــل دولـــة السودان المتعلق بالضعف المؤسساتي والحكومي ثم مسألة التهميش التي مست جوانب عديدة وكانت سببا في توزع الحركات المتمردة في مناطق متعددة من السودان.

المطلب الأول: مستـــوى فشـــل دولـــة الســـودان.

كما ذكرنا سابقا فإن المعايير والمؤشرات التي حددها" دليل الدول الفاشلة" الســـنوي، توضـــح الفشل الذي وصلت إليه دولة السودان، حيث أن فقدان النظام الحاكم لشرعيته و ذلك لكونه وصل إلى السلطة عن طريق الإنقلاب العسكري عام 1989، إضافة إلى تراجع التنمية الإقتصادية، والنزاعات العرقية، وفقدان الدولة لسيطرتها على كل إقليمها، إضافة إلى الضعف المؤسســـاتي والإداري الـــذي تعاني منه، وإنتشار الفساد والرشوة وغياب الشفافية، إضافة إلى تراجع الولاء للدولة، ووجود قـــوات دولية في دارفور، كل هذه المعايير توضح عدم قدرتها على أداء وظائفها وحماية مواطنيها، وفرض سيطرتها على كامل إقليمها. [1]

ففي تقارير الدول الفاشلة إحتلت السودان المراتب الأولى، حيث إحتلت المرتبـــة الثالثـــة فـــي 2005 والأولى في 2006 متقدمة بمرتبتين، وبقيت في المرتبة الأولىسنة 2007 بعد الصومال، ثـــم المرتبة الثانية سنة 2008 لتبقى في المرتبة الثالثة خلال الفترة من 2009–2012، أي بعد إنفصـــال جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة مع العلم أن دولة جنوب السودان صـــنفت كدولـــة فاشـــلة بعـــد السودان مباشرة بعد عام من إستقلالها، وفي الجدول التالي سنعرض المراتب التـــي حصـــلت علـــى

[1]- أبو عبيدة النعمان، السودان في مؤشر و مفهوم العالم للدول الفاشلة لعام 2011 ,متوفر على الإلكتروني:
http:\\www.sudanonline.com\cgi-bin\sdb-cgi ?seq=msgboard=340&=1314091502.(13 /05/2013)

السودان في مقياس الدول الفاشلة، مع الإشارة إلى مجموع نقاطهـــا وفـــق المؤشـــرات الإجتماعيـــة والإقتصادية والسياسية وذلك في الفترة مابين 2005 و 2012.

الجدول رقم (04): جدول يوضح ترتيب السودان في دليل الدول الفاشلة 2005–2012.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المرتبة	3	1	1	2	3	3	3	3
تصاعد الضغوط الديمغرافية	8.6	9.6	9.2	9.0	9.0	8.8	8.5	8.4
حركـــــة المهـــــاجرين و اللاجئين	9.4	9.7	9.8	9.6	9.8	9.8	9.6	9.9
الارث الجمـــاعي و الرغبـــة في الانتقام من الاضطهاد	7.8	9.7	10	10	9.9	9.9	9.9	10
هجرة الأدمغة و المثقفين	9.1	9.1	9.0	8.8	9.0	8.7	8.2	8.3
التنميـــــة الإقتصـــــادية اللامتكافئة	9.0	9.2	9.1	9.3	9.6	9.5	9.1	8.8
التراجع الإقتصادي الحاد	8.5	7.5	7.7	7.3	7.0	6.7	6.4	7.3
نزع شرعية الدولة	9.2	9.5	10	10	9.8	9.9	9.4	9.5
التـدهور الحـاد فـي تقـديم الخدمات العامة	8.7	9.5	9.5	9.5	9.5	9.3	9.0	8.5
إنتهـــاك القـــانون وحقـــوق الإنسان	8.0	9.8	10	9.9	9.8	9.9	9.7	9.4
عمل الأجهزة الأمنية دولة داخل دولة	9.8	9.8	9.9	9.8	9.7	9.8	9.6	9.7
ظهور نخب منقسمة على نفسها	8.7	9.1	9.7	9.9	9.5	9.9	9.9	9.9
تدخل فواعل خارجية	7.3	9.8	9.8	9.9	9.8	9.6	9.5	9.5
المجموع	104.1	112.3	113.7	113	112.4	111.8	108.7	109.4

المصدر: تركيب الباحثة بإعتماد الموقع الإلكتروني لدليل الدول الفاشلة السنوي.

http:\\www.fund for peace-org\ind (13.05.2013)

وبالتالي فإن السودان خلال هذه الفترة لم تحرز تحسن في أدائها و لم تخرج من دائرة الفشل، وحتى بعد إستقلال جنوب السودان بقيت في المرتبة الثالثة، فمثلا في تقرير سنة 2011 العام الذي تم فيـــه الإنفصال، كان أداء السودان كالتالي:

المؤشرات الإجتماعية:

1 - فيما يتعلق بالضغوط الديمغرافية، وسوء توزيع السكان وزيادة أعدادهم و النزاعات المحتملـــة، تحصل السودان على 8.5 من 10 نقاط .

2 - اللاجئون و المهجرون و المشاكل الأمنية و الإجتماعية التي يثيرونها، تحصلت على 9.6 نقطة.

3 - الفرار الدائم و العشوائي للسكان، هجرة العقول و المنتجين و الاغتراب داخل المجتمع، تحصلت السودان على 8.2 نقطة.

4 - طبيعة النظام السياسي الذي لا يوفر العدالة و يغلب أقلية على أكثرية، تحصلت على 9.9 نقطة.

المؤشرات الإقتصادية:

5 - غياب التنمية الإقتصادية وعدم المساواة في التعليم و الوظائف والـــدخل، وتزايـــد النزاعـــات، تحصلت على 9.1 نقطة .

6 - التراجع الإقتصادي الحاد (الدخل القومي، سعر الصرف، الميزان التجاري، معدلات الاستثمار، معدل النمو، الشفافية و الفساد وإلتزامات الدولة المالية تحصلت على 6.4 نقطة. [1]

المؤشرات السياسية:

7 - فقدان شرعية الدولة، فساد الحكم و غياب الشفافية و المحاسبة و ضعف الثقة في المؤسســـات و في العملية السياسية مايؤدي إلى مقاطعة الإنتخابات و التمرد على السلطة و إرتكاب جـــرائم تـــرتبط بالنخب الحاكمة، تحصلت على 9.4 نقطة.

8 - التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، تحصلت فيها على 9.0 نقطة.

9 - إنتهاك القانون و حقوق الإنسان، تحصلت على 9.7 نقطة .

[1]- أبو عبيدة النعمان، نفس المرجع.

10 - تشتت الأمن و خلق دولة داخل دولة، بظهور نخبة عسكرية داخل الجيش، تنـــامي النزعـــات المسلحة و ظهور قوى أمنية توازي الأمن النظامي للدولة، تحصلت على 9.6.

11 - تنامي الاشتقاقات داخل النخب الحاكمة في الدولة و ما يستتبعها من إنقســـام فـــي المؤسســـات الدستورية، تحصلت على 9.9.

12 - تدخل دول أخرى في الشؤون الداخلية عبر إنشاء تنظيمـــات عســـكرية أو شـــبه عســـكرية و الإستعانة بقوات دولية، تحصلت على 9.5[1].

هذه المعطيات الرقمية توضح و تقيس فشل الدولة في السودان في أداء وظائفها و الذي كان نتيجـــة لعوامل داخلية تتعلق بأداء الحكومة السودانية و سياساتها التي كان لها نتائج ســـلبية أهمهـــا ظهـــور الحركات الانفصالية.

المطلب الثانـــي: ضعـــف أداء الحكـــــومـــة الســـــودانيـــة.

من أهم سمات الدولة الفاشلة عدم قدرتها على تقديم خدمات سياسية لمواطنيهـــا و تـــوفير الخـــدمات الضرورية، وتوزيع عادل للموارد، وتمثيل عادل في مؤسسات الدولة، حيث ينتشر الفساد و النهـــب المؤسساتي، وتغيب الشفافية مع إستغلال النفوذ ما يؤدي إلى ضعف الثقة في الدولة أو إنعدامها، وقد كانت السودان ومنذ إستقلالها تعاني من ضعف الحكومات، التي عجزت عـــن أداء وظائفهـــا تجـــاه مواطنيها و عدم قدرتها على تحقيق المساواة بين المواطنين حيث إنفردت الأحزاب الشمالية بالسلطة، وتم إقصاء الجماعات الأخرى حتى في إتخاذ القرارات والسياسات الداخلية والخارجية.

أولا: أزمة النظام السياسي والإداري في السودان.

نال السودان استقلاله في 1جانفي 1956 عن الحكم الثنائي لمصـــر وبريطانيـــا.و صـــدر دســـتور السودان في 12 أفريل 1973 وأوقف العمل به عقب انتفاضة 6 أفريل عام 1985، وخضع دستور جديد للاستفتاء الشعبي عقب انقلاب 30 جوان 1989، حيث نفذ في عام 1989 وعلق العمـــل بـــه الرئيس عمر البشير في 12 ديسمبر 1999, أما النظام القانوني في السودان فقد كان مســـتمداً مـــن

[1]- أبو عبيدة النعمان، نفس المرجع.

القانون الإنجليزي العام والشريعة الإسلامية، حيث فرض مجلس قيـــادة الثـــورة الحـــالي الشـــريعة الإسلامية في الولايات الشمالية اعتبارا من (20 يناير 1991)

وفي التاسع من جانفي 2005، شُكّلت لجنة مفوضية الدستور، وشارك فيها كل من حزب المـــؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية، والتجمع الوطني الديموقراطي، واتفقوا على الهيكل العام للدســـتور السوداني الجديد، ومن أبرز ملامحه التأكيد على تقاسم الثروة والســـلطة بـــين الشـــمال والجنـــوب، وترسيمه لمبادئ المواطنة بين أبناء السودان، واعترافه بالتعددية الثقافية واللغوية والعرقية والدينيـــة للمواطنين، كما اعتمد الدستور الحكم الديمقراطي اللامركزي، وأشار إلى إجراء استفتاء بعـــد ســـت سنوات في الجنوب على خيار الوحدة مع الشمال أو الإنفصال[1].(أنظر الملحق رقم 03)

ولقد عانى نظام الحكم في السودان من أزمة سياسية و إدارية، وعدم قدرته على الإســـتقرار و بنـــاء جهاز الدولة ومؤسساتها المختلفة، وخلق أطر ديمقراطية، تكرس المشاركة والمساواة بـــين مختلـــف مكونات المجتمع السوداني، أدى ذلك إلى عدم قدرة الحكومة السودانية على إدارة التنوع العرقي في مجتمعها، فلقد ظل النظام السياسي الذي خضع لدورات من التبادل بين النظم الدكتاتوريـــة والـــنظم الديمقراطية الليبرالية، متميزا بالتناقضات والافتقار للإصلاح والتجديـــد وغيـــاب التـــداول الســـلمي الديمقراطي للسلطة، وفشله في تحقيق التنمية والعدالة الإجتماعية بين مختلف فئات المجتمع[2].
وما يزيد من تعقيد الأزمة الإدارية و السياسية في السودان، إنقسام وتوزع المشاكل والأزمـــات فـــي السودان، حيث نجد مشكلة جنوب السودان و مشكلة دارفور و مشكلة شرق السودان، هذه الأزمـــات التي توضح حساسية التركيبة الإجتماعية للسودان التي فشلت النخب السياسية في التعامل معها حيث طغت المصلحة و السعي خلف المنفعة الشخصية و الإبتعاد عن مصلحة الشعب الســـوداني بتنـــوع فئاته[3].

كما نجد أن البنية السياسية و البنية الإجتماعية التنافر بينهما أكبر من التلاقي و يزداد التنـــافر في حالة إتجاه البنية الإجتماعية القبلية للعمل السياسي بعقلية العصبية القبليـــة السياســـية، حيـــث أن وظائف الدولة في مجال الصحة و التعليم و الزراعة و الثقافة و القانون الخاص و العـــام و تـــوفير

[1]- بدون كاتب، الصراع في جنوب السودان، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://moqatel.com/...are/bohoth/siasia/sudan/index.htm.
[2]- بدون كاتب، " نظام الحكم السياسي و الإداري في السودان"، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http:\\www.albasrah.net\an-articles-2013\0213\b3thelm .200213.htm.
[3]- سداد مولود سبع، مرجع سابق، ص 144.

الأمن تكون في إطار عام دون توجه محدد، بينما القبلية السياسية هي بنية لتنظيم علاقـــات الأفـــراد التابعين للقبلية في إطارها دون الخروج عنه إلى إطار الدولة، بحيث يتناقض مع وظيفة الدولة إتجاه جميع أفراد الشعب، وبالتالي فإن ما يعيق النظام السياسي و الإداري هو الإنتماء و الـــولاء القبلـــي، حيث يتشتت الفرد بين منصبه الإجتماعي و بين إنتماءه وولائه القبلي، ما يؤدي إلى غياب الشفافية و إنتشار الفساد[1].

فبالإضافة إلى مايعانيه السودان في بعض الأقاليم من غياب الشـــرعية العموديـــة أو تراتبيـــة القوانين، وعدم إحترام سلطة الدولة و قوانينها، فإن السودان كدولة ضعيفة تعاني أيضا من الخاصية الثانية من الخصائص التي حددها "هولستي" للدولة الضعيفة المتمثلة في شخصنة الدولة، حيث نجد أن الحكام والبيروقراطيين لا يفصلون بين المصالح العامة و مصالحهم الخاصة أو مصالح القبائل التـــي ينتمون إليها، كما نجد أن هذه الخاصية لها إرتباط مباشر مع الخاصية الثالثة حيث تعـــدد الأقليـــات والعرقيات خلق نوعا من الشرعية الأفقية و الولاء إلى القبلية.

وبذلك تتأسس البنية الإجتماعية للدولة في السودان على التعددية الواســـعة ولـــيس التجـــانس وتصبح القبلية هي الوحدة الأساسية التي ينتمني إليها الفرد، و بالتـــالي تتحـــدد الأدوار والوظـــائف السياسية والإدارية بناءا على خدمة وتحقيق الأهداف الخاصة للأفراد وإنتماءاتهم القبلية والعرقية على حساب الأهداف العامة و تحقيق المصلحة العامة للدولة، ما يؤدي إلى إنقسام الولاءات داخل الدولة و تضارب المصالح داخلهما والذي ينتج عنه العديد من الآثار السلبية تزيد من ضعف الدولة[2].

ثانيا: مظاهر الضعف المؤسساتي في السودان.

وفقا لأغلب التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية و الإقليمية فإن السودان احتلت مراكز متقدمة في قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم، فحسب تقرير "منظمة الشفافية الدولية" السنوي لمؤشر الفساد لعام 2011، إحتلت السودان المرتبة 177 من مجموعة 183 دولة التي شملها التقرير حيث تتـــراوح معدلات التقييم من الدرجة 0 للدول الأكثر فساد حتى الدرجة 10 للدول الأقل فســـاد، حيـــث أحـــرز السودان 186 من 10.

---

[1]- رعد قاسم صالح" إشكالية الدولة والقبلية في أزمة دارفور 2003-2010"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 20 (العراق:2012)، ص 34.

[2]- إجلال رأفت، العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http:\\digital.org.ey\articles.aspsc ?serial=95977&eid=26a (20/04/2013).

وفي هذا إشارة إلى فشل نظام الإنقاذ التي تولى الحكم في السودان عبر انقلاب عسكري فـــي 1989، في تلبية معايير الحكم الراشد المتمثلة في **المشاركة وحكم القانون والشـــفافية والإســـتجابة واتجاه الإجماع والعدالة أو المساواة والفاعلية والمساءلة والرؤية الاستراتيجية**[1].

ووفق مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية فإن موقع السودان في هذا المؤشر في السنوات من 2003 إلى 2009، قد شهد تدهور في النقاط من 2,3 نقطة كان السودان قـــد تحصـــل عليها في 2003 وصلت إلى 1,5 نقطة في 2009، ومن ناحية الترتيب بين الدول يلحظ كذلك تدهور في الترتيب و بخاصة في السنوات التي تلت 2006.

ومن بين أهم العوامل التي ساعدت على تشكيل بيئة مناسبة لانتشار الفساد في السودان:

- رفض كثير من مؤسسات الدولة الخضوع للمراجعة أو الرقابة.

- ضياع كثيرا من الأموال جراء الفساد في مجال العائدات البترولية، وإخفاء عائدات البترول عـــن العامة، حيث تنص اتفاقية نيفاشا في الفصل الثالث الخاص بتقاسم الثروة فيما يتعلق بعقود البتـــرول الراهنة و للممثلين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين.

- إستمرار سياسة بيع الأراضي الزراعية لمستثمرين قادمين من الدول العربية وشرق آسيا ، حيث أشارت "منظمة الأغذية و الزراعة الأمم المتحدة" إلى السودان كنموذج لظاهرة استحواذ من الـــدول الغنية لأراض في دول افريقية فقيرة.

- عدم كفاءة المؤسسات الرقابية[2].

إضافة إلى ذلك فإن سياسة النظام الحاكم عجزت عن تحقيق الاندماج الـــوطني و السياســـي، حيث لجأت إلى سياسة الحرب بالوكالة و استخدمت الاستقطاب العرقي للقبائل العربيـــة، و لتعزيـــز جهودها الحربية في الجنوب أحيت فكرة " الميلشيات القبلية" التي تشكلت لأول مرة 1956 باســـم " حراس الوطن" و بدأت الحكومة باستخدام النزاعات الدائمة بين الجماعات الرعوية، في تسليح القبائل العربية لحماية نفسها ضد هجمات الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان في الجنوب ، حيث نجد أن الحكومة السودانية ساهمت في انتشار العنف اللامركزي بتسليحها للقبائل ودعمها لها، مـــا أدى إلـــى

[1] رياض بوريش، الحكم الراشد و الدول النامية مقاربة نظرية، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 15 (الجزائر، 2006) ، ص ص 23, 24.

[2] أكرم حسام، الفساد كمحرك للغضب في السودان قراءة في الالتزام بالمعايير الإفريقية للحكم الرشيد، متوفر على الرابط:
http://acpss.ahramdigital.org.eg/projects hep.Aspex? Report ID=44.

فقدانها السيطرة على أقاليمها خاصة مع اتساع مساحتها، وظهور العديد من الحركات المتمردة فـــي مختلف أجزاءها حيث لم تقم باحتوائها ومحاولة القيام بإصلاحات والالتزام بمختلف الاتفاقيـــة معهـــا حيث كانت تقوم بها بشكل صوري فقط وتتراجع عن تنفيذها، ولجوئها إلى استعمال العنـــف وقمـــع المتمردين ما زاد من توتر الأوضاع الأمنية وصعوبة إيجاد حل للأزمات التي كانت تمر بها[1].

كما لعبت الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان دورا كبيرا في إذكـــاء نـــار الفتنـــة و استغلال تباينات القبائل الاثنية والديمغرافية، حيث أدت السياسات الخاطئة للحكومات إلـــى تعطيـــل المؤسسات المدنية إضافة إلى إعطاء المشروعية و المسؤولية للقبيلة، حيث انتظمـــت القبائـــل فـــي مؤسسات عرقية بتشجيع السلطة و إشرافها.[2]

وبذلك عجزت الدولة السودانية عن بناء الأمة و تثبيت فكرة الدولة عند مختلـــف العرقيـــات و القبائل، حيث توجد العديد من الحركات المتمردة و الفصائل المعارضة، تدين بالولاء أولا للقبيلـــة و الإقليم الذي نشأت فيه ثم تأتي "الدولة السودانية" في المرتبة التالية، و يعد هذا الإزدواج في الانتماء بين الانتماء الضيق للقبيلة و الأوسع للدولة هو أحد أسباب رغبة هذه الحركات المتمردة في الانفصال أو الحكم الذاتي، خاصة مع تراجع قوة الدولة و حكومتها و أداء مؤسساتها، و عـــدم إحســـاس هـــذه القبائل بأن الدولة هي التي تحميهم و تلبي مطالبهم[3].

المطلب الثـــالث: دور التهميـــش فـــي أزمـــات الســـودان

يعد تهميش الحكومة السودانية لبعض فئات المجتمع من أهم أسباب فشل الســـودان و تـــدهور الأوضاع الأمنية فيها، حيث أدى إلى زيادة الحركات المتمردة التي لجأت إلى المواجهة المسلحة مـــع الحكومات السودانية المتعاقبة، حيث أن عجز الدولة المادي و الاقتصادي و عدم استغلالها لمواردها، وعدم قدرتها على تأمين الحاجيات الأساسية لمواطنيها باختلاف إثنياتهم وأماكن تواجدهم وما يـــؤدي إليه ذلك من غياب الإستقرار السياسي والاقتصادي[4].

وبذلك وجدت الجماعات العرقية المختلفة و المتنوعة في السودان نفسها مقصية مـــن التنميـــة الاقتصادية وحماية ومسؤولية الحكومة المركزية التي تجاهلت مطالبها، وخاصة عندما نشـــطت فـــي

[1]- معتصم عوض، النظام السياسي الداخلي و أزمة دارفور، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.alloasrah.net/ar_articles_2013/0213/le3thsdm260.213.htm-(15.05.2013).

[2]- نوار عبد القادر حسن، "التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان"، **مجلة السياسة الدولية**. العدد 153 (مصر:2003)، ص 267.

[3]- إجلال رأفت، مرجع سابق.

[4]- نعمان فيصل المهدي، دور التعصب العرقي في حرب شمال السودان مع جنوبه، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://namaa09.blogespot.com/2012/01/blog-post-html(15.03.2013).

المجال السياسي، وقد كانت هذه الحركات التي تشكلت في جنوب السودان وغربه وشرقه في البدايـــة تسعى لتحقيق مصالح سياسية و اجتماعية واقتصادية داخل إطار الدولة القومية مـــن أجـــل تحقيـــق المساواة والعدالة تجاه التنوع الثقافي والإثني والديني ولكن لجوء الحكومات السودانية المتعاقبة إلـــى العنق والمواجهة والتجاهل أحيانا حوّلها إلى حركات انفصالية رافضة لسلطة الدولة السودانية [1].

هذا التهميش في السودان أدى إلى تشكل المركز و الأطراف حيث كان الشمال السوداني مركز الدولة، الذي تميز بالتطور النسبي خلال الإدارة الإستعمارية مقارنة بالأقاليم السودانية الأخرى، مثل غرب السودان و جنوبه و جبال النوبة و جنوب النيل الأزرق، وشرق السودان في منـــاطق البجـــة، حيث أن هذه المعاملة التي ميّز بها الاستعمار شمال السودان أدت إلى تركز العناصـــر القائـــدة فـــي الشمال والكادر المساعد الإداري و التجاري للجهاز الاستعماري وقد بقي التمييز حتى بعد الاستقلال، وزيادة عمق الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، من ناحية توزيع المـــوارد و المشـــاريع الاستثمارية والتنموية إضافة إلى الفارق الكبير في التمثيل السياسي لمختلف الأقاليم مقارنـــة بشـــمال السودان[2].

وقد تجلى تهميش الجماعات العرقية في السودان من قبل الحكومة والمجتمع العربي الشـــمالي في الانغلاق اجتماعيا وثقافيا وعدم الاختلاط وزيادة قدرتهم و تفوقهم لاستمرار السيطرة، إضافة عدم القيام بأي مبادرة أهلية أو حكومية لتغيير الممارسات العنصرية أو لتحسين أوضاع المناطق المهمشة، بل على العكس ظلت المحاولات دائما في اتجاه التأكد من بقاء السودانيين الأفارقة فـــي المســـتويات الدنيا من المجتمع وذلك عبر ممارسات فردية وجماعية، رسمية وغير رسمية، وبـــذلك ســـاهم هـــذا التمييز في زيادة التوتر والعدائية تجاه الحكومة المركزية و العرب المسلمين، ورؤية للإنفصال كحل لنهاية السيطرة و التهميش والخروج من الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة[3].

وقد كان لخطاب النخبة السياسية الحاكمة وأدائها الإعلامي، دور كبير في زيادة حدة الأزمـــة من خلال تبني خطابات إقصائية، تغيب عنها العدالة و يميزها طابع الإستعلاء العرقي والثقافي، حيث تكون معظم الخطابات موجهة للعرب المسلمين، مما يخلق حساسية للجماعات الأخرى من الأفارقـــة والمسيحيين.

---

[1]- عبدة مختار موسى، مرجع سابق، ص40.

[2]- نفس المرجع، ص 41.

[3]- عثمان نواى، التأثيرات النفسية والاجتماعية للتمييز العرقي في السودان متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.alraboba-net/articles_action-show-id-10068.htm.

هذا التهميش تسبب في زيادة الإنقســـامات والحركـــات المتمـــردة وســـخط واســـتنكار مـــن المجموعات المهمشة، تبلور في كتاب سمي ب **"الكتاب الأسود"** الذي أعده مجموعة من أبناء الغرب السوداني، حيث قدم هذا الكتاب تقييما عرقيا لشاغلي المناصب القيادية في الدولة، يتضح فيه أنه منذ الاستقلال حكم السودان 12 رئيسا جميعهم من الإقليم الشمالي ولم يرأس السودان أي شـــخص مـــن دارفور أو شرق السودان أو الجنوب. هذا ما يبين احتكار السلطة والتمثيل السياسي في الســـودان و تهميش باقي الجماعات و العرقيات، وتغيب المناطق المهمشة من المشـــاركة السياســـية و التنميـــة الاقتصادية، و اتباع سياسات إقتصائية واللجوء إلى القمع و المواجهة بدل الحـــوار مـــع الحركـــات المتمردة و المساواة بين مختلف الأقاليم[1].

وبالتالي فإن التهميش الذي مارسته الحكومات المتعاقبة إنعكس على الأوضاع السياســـة فـــي السودان. ما أدى إلى عدم الإستقرار نتيجة للحروب الأهلية بسبب عـــدم الإتفـــاق بـــين الأطـــراف السودانية على كيفية وضع خطة استراتيجية لبناء السودان والإتفاق على دســـتور يرضـــي مطالـــب السودانيين بمختلف أعراقهم و دياناتهم، وربما شكلت السياسات الإقصائية المتمثلة في عدم رضا كل طرف بالآخر ونزوعه للسيطرة على الحكم بمفرده دون مشاركة الآخرين من أهم أسباب الأزمـــات السودانية المتعاقبة، فمصالح الأطراف السودانية المتنافسة على الحكم مقدمة على المصلحة الوطنيـــة لكيان الدولة السودانية ومصلحة الشعوب التي تسكن إقليم الدولة، مما ساهم في تآكل شرعية الدولـــة وإشعال الحروب في مناطقها الهامشية نتيجة لمحاولة أطراف الصراع في السودان لتصفية حساباتهم عبر العمل المسلح في ظل صراع الهامش والمركز، وتحول الولاءات إلى الجماعـــات العرقيـــة، و تعقيد الأزمة في ظل تعدد الأطراف الداخلية والخارجية.

كما تأتي سياسة التهميش التي مارستها الحكومة السودانية في مقدمة العوامل التـــي أدّت إلـــى عدم الاستقرار في السودان، فالتهميش الذي تعاني منه المناطق المهمشة في غرب وجنوب وشـــرق السودان وعلى كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفي ظل غياب البنيـــة التحتيـــة و المشاريع التنموية البشرية و الزراعية و الحيوانية، والنقص الكبير في الخدمات الصحية و التعليميـــة كل هذا ساهم في صعوبة تحقيق وحدة وطنية، مع ما تمارسه الحكومة من تهميش و إقصاء فئات من

[1]- عبدة مختار موسى، مرجع سابق، ص ص 33، 44.

المجتمع على حساب فئات أخرى، حيث فشلت الدولة السودانية في تحقيق العدالة و في توزيع الثروة و السلطة بين المركز والمحيط [1].

كما أن الحكومة السودانية أعطت الأولوية لمبدأ حفظ الأمن في دارفور على حساب الإهتمـــام بمبدأ " التنمية أولا" و كنتيجة لذلك أصبحت العديد من المناطق مهمشة مهملة، فمثلا في "دارفـــور" ثم تصفية المشاريع التي كانت قائمة في بعض مناطق دارفو مثل مشروع " السافانا" ومشروع "جبل مرة" ومشروع "خور الرمل" ومشروع "ساق النعمان"، و قد تعاملـــت الحكومـــات المتعاقبـــة فـــي الخرطوم مع مطالب الإقليم التي تنادي بالتنمية بعدم الاهتمام و اللامبالاة مما أدى إلى تفاقم الأزمـــة إلى درجة مهاجمة المدن و المطالبة بالانفصال[2].

[1]- معتصم عوض، مرجع سابق.
[2]- نورا عبد القادر حسن، مرجع سابق، ص 267.

المبحث الثـــالث: دور العـــوامل الخـــارجيـــة فـــي فشـــل الســـودان.

بالرغم من أن فشل دولة السودان يرجع بالدرجة الأولى إلى عوامل داخليـــة تتعلـــق بسياســـة الحكومات السودانية، فإن العوامل الخارجية كان لها دور كبير في الأوضاع الأمنية المتدهورة فـــي السودان وذلك لانقسام الأزمات داخل السودان وتعدد الأطراف الخارجية التي كانت تساهم في ضعف الحكومة السودانية من خلال دعم الحركات الانفصالية.

المطلب الأول: دور الاستعمـــــار البـــريطـــانـــي.

على غرار الدول النامية التي عانت من الاستعمار الذي نهب خيراتها وكرس لتخلفها، بإتبـــاع كل السياسات والاستراتجيات الممكنة من أجل ضمان تخلفها وتبعيتها حتى بعد الاستقلال، وقد عملت السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان على تقسيم الشعب السوداني ومنع أي احتكاك بين القبائل والعرقيات وخاصة بين الشمال والجنوب، للحد من التدفق العربي الإسلامي مـــن شـــمال الســـودان وشمال إفريقيا إلى باقي الدول الإفريقية.

وبذلك اتجهت بريطانيا إلى إدارة الجنوب السوداني كوحدة منفصلة عن بقية السودان و تشجيع نشر المسيحية، إضافة إلى تشكيل الفرقة الاستوائية عام 1917 من أبناء الجنوب و بـــإدارة ضـــباط انجليزيين. حيث تم إجلاء جميع الجنود الشماليين من الجنوب، وتتباعت خطـــوات الفصـــل حيـــث أصدرت الإدارة البريطانية عام 1922 قانون الجوازات و التصاريح والذي كان يمنح الحاكم العـــام سلطات واسعة فيما يخص حرية التنقل والسفر بين الشمال و الجنوب وحركـــة النشـــاط التجـــاري، إضافة إلى منع اي إمتداد للإسلام في الجنوب، و العمد إلى إدخال نظـــام الإدارة الأهليـــة، و ذلـــك بالاعتماد على زعماء القبائل الجنوبية لتخلق منهم قوة اجتماعية معادية للشمال حتى لا يتأثر بالشمال السوداني. والتأكيد على استخدام اللغة الإنجليزية للتخاطب والحد من استخدام اللغة العربية[1].

وبذلك فقد تركزت السياسة الاستعمارية البريطانية في السودان على عدة نقاط أهمها:

1 - تطبيق الإدارة البريطانية لسياسة "فرق تسد" و التي كانت سببا في تشتت الشعب السوداني.

2 - إستبدال الثقافة العربية الإسلامية بالإنجليزية.

[1]- منى حسين عبيد، "الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان: الحركة الشعبية لتحرير السودان (نموذجا)"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 41، (العراق: 2009)، ص ص 18، 19.

3 - التفرقة عن طريق النظم الإدارية، بتطبيق الإدارة الأهلية.

4 - إثارة النعرة القبلية بالسعي إلى فصل القبائل و منع الاتصال بينها و إثـــارة الفتنـــة و التفـــاخر بالأنساب.

5 - الطائفية الدينية و ذلك بخلق عدائية الجنوبيين ضد الإسلام و دعم الحركات التنصيرية و تركيز الإرساليات المسيحية على الجنوب السوداني.

6 - فصل الشمال عن الجنوب وفق سياسة المناطق المقفلة وذلك بهدف منع التمازج ونقـــل الثقافـــة العربية والإسلامية ومنع الشماليين المقيمين في الجنوب من إنشاء المدارس وحق العبـــادة العلنيـــة، ومنع التزاوج مع الجنوبيين وإلغاء المحاكم الشرعية بالجنوب.

7 - السعي إلى زيادة تخلف الجنوب و نشر الأفكار العدائية للشماليين[1].

وبذلك فان السياسة الاستعمارية لجأت إلى كل الوسائل و الطرق لفصل الجنوبيين عن الشـــمال السوداني ومنع أي امتداد للثقافة أو الحضارة العربية الإسلامية.

وقد تم دعم الحركات التنصيرية لنشر المسيحية في الجنوب، و تعليم السكان الجنـــوب اللغـــة الانجليزية، مما جعلهم يعتبرون أنفسهم دولة منفصلة عن شمال السودان سواء في الديانة أو اللغة أو الثقافة[2].

بالرغم من أن الصراع في السودان ليس دينيا فقط، إلا أن الكنيسة الكاثوليكية ومجلس الكنائس العالمي لعب دورا في إضفاء الطابع الديني على الصراع القائم في السودان على أساس انه صـــراع بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي، بهدف إقناع الرأي العام الغربي بآرائها و إضفاء شرعية على تدخلاتها في جنوب السودان، و قد كان للكنيسة دور كبير في التأثير على وحـــدة الســـودان، بخلـــق إختلاف بين الشمال والجنوب السوداني في مجال التعليم و التفكير إضـــافة إلـــى تكـــريس عدائيـــة الجنوبيين للشماليين، ودعمهم في سعيهم للانفصال عن الشمال[3].

---

[1]- علي عباس حبيب، **الفدرالية والانفصالية في افريقيا: "دراسة تحليلية عن ارتيريا جنوب السودان – بياقرا** (مصر: مكتبة مدبولي، ب س ط)، ص 171.

[2]- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، "خطط تغذية المنطقة هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ"، ص 16، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://allashif.ag/html/center/22/5.dolf.(13-03-2013)

[3]- دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات و الأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي و الاقليمي و الدولي**، الطبعة الأولى (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع؛ 2003)، ص ص 336، 337.

وقد عانت الحكومة السودانية بعد الاستقلال من مصاعب كبيرة نتيجة الآثـــار التـــي خلفتهـــا السياسة البريطانية، ففي بادية التسعينات، ازدادت دوافع الهيئـــات الدينيـــة و المؤسســـات الكنســـية (الفاتيكان، مجلس الكنائس العالمي) لاستغلال مسألة الجنوب، في إطار مشروع أمريكي غربي يهدف إلى زيادة الضغط على الحكومة السودانية، لمحاصرتها و تضييق المجال أمـــام نهجهـــا الإســـلامي القومي حيث برزت قضايا الإغاثة الدولية، و حقوق الإنسان في الجنوب في مقدمة المواضيع التـــي أدت إلى توتر العلاقات السودانية الغربية عموما و الكنيسة خصوصا حيث اتهمت الدول الغربيـــة و المؤسسات الكنسية، الحكومة السودانية بعرقلة وصول الإمدادات و الإغاثة إلى السكان المسيحيين في الجنوب، وإجبار الجنوبيين على اعتناق الإسلام، و قـــد ردت الحكومـــة الســـودانية بـــرفض تلـــك الإدعاءات، واتهمت المؤسسات المسيحية الغربية، باستغلال قضية الإغاثة و حقوق الإنسان للتشـــهير بالسودان دوليا، والتدخل في شؤونه الداخلية و رغم محاولتها الدفاع عن نفسها ضـــد الحملـــة التـــي نظمتها المؤسسات الكنسية أداة لمساعدة القوى الغربية في ممارسة ضغوطات على السودان بهـــدف إسقاط حكومته الوطنية، وعدم ترك أي مجال للوحدة و الاتصال بين شمال السودان و جنوبه[1].

وبذلك نجد أن عدم الإستقرار في السودان يرجع إلى سنوات الحكم البريطاني و ما قام به مـــن تفرقة بين الشمال و الجنوب؛ بوضع حدود فاصلة و حواجز تمنع أي اتصـــال بـــين أبنـــاء الشـــعب السوداني، مما خلق انقسام تبعنه فجوة ثم ادعاء بعدم وجود صلة بين جنوب السودان و شماله بما قام به البريطانيون من مقاومة للتعريب و نشر الإسلام و من منع لتواجـــد الشـــماليين بـــالجنوب، ثـــم إنصراف الأحزاب السياسة إلى المعارك السياسية الطاحنة و إهمال مطالب الجنوبيين بعد الاســـتقلال ما أدى ظهور التمرد في جنوب السودان و لجوء الحكومات المتعاقبة إلى فرض نوع من الاضطهاد على الجنوب وتفاقم المشاكل وإنقسامها على مختلف مناطق السودان التي كان لـــدول الجـــوار دور فيها[2].

[1]- دهام محمد دهام العزاوي، نفس المرجع، ص ص 341، 342.
[2]- علي عباس حبيب, مرجع سابق، ص 271.

المطلب الثـــانـــي: دور دول الجـــــوار.

كما ذكرنا سابقا فان السودان كانت تتميز باتساع حدودها، و تعدد الدول التي تحـــدها و التـــي تصل إلى تسعة دول و هي: مصر، تشاد، ليبيا، جمهورية إفريقيـــا الوســـطى، جمهوريـــة الكونغـــو الديمقراطية، أوغندا، كينيا، إثيوبيا، و إيتيريا، هذه الدول كان لها تأثير كبير في الأزمة الســـودانية و دعم حركات التمرد في مختلف أقاليمها و من هذه الدول التي أثرت على الإستقرار في السودان:

أولا: ليبيـــــــا.

في بداية الثمانينات كانت سياسة القذافي مدفوعة بعدائه نحو حكومة النميرى، حيـــث اســـتخدم دارفور كقاعدة انطلاق في تدخله في الحروب الأهلية التشادية، فمن جهة قدم الدعم العســـكري إلـــى الحركة الشعبية لتحرير السودان و حربها في الجنوب، و ومن جهة سعى الى تشكيل "التجمع العربي" الذي قام للإستيلاء على السلطة في وسط و غرب إفريقيا جنوب الصحراء، حيث كان القذافي يسعى إلى توسيع الإمتداد العربي في إفريقيا باستخدام ما عرف بالفيلق الإسلامي، و هو قوة مسلحة متعددة الجنسيات تتخذ من دارفور قاعدة لها، كما استخدمت من الفصائل التشادية التي تدعمها ليبيا منطقـــة دارفور كقاعدة خلفية لها تتزود منها بالمحاصيل و الماشية ، و من هنا تدفقت الأســـلحة لـــدارفور و وصلت إلى القبائل الدارفورية[1].

ثانيا: إثيـــــوبيا.

شهدت العلاقات بين السودان و إثيوبيا توتر و عدم إستقرار واضحين منذ إستقلال إثيوبيـــا، و قد شكلت مسألة التمرد في الجنوب و الدعم الإثيوبي لها سببا في توتر العلاقات بين البلـــدين، حيـــث سعت إثيوبيا إلى دعم حركة "الأنيانيا" الإنفصالية، و قدمت لها الدعم المالي و العسكري و السياسي، و فتحت أراضيها أمام تلك الحركة لتهديد الأمن الوطني السوداني، في إطار إستراتيجية إثيوبية ترمي إلى اكتساب موقع نفوذ إقليمي متميز على حساب السودان، و منعه من دعم اريتريا[2].

ثالثا: أوغنـــــدا.

إستغلت أوغندا مسالة الجنوب للتدخل في السودان، حيث شكل التداخل القبلـــي علـــى جـــانبي الحدود المشتركة للبلدين و تباين المصالح والارتباطات الخارجية دافعا مؤثرا فـــي تغليـــب الطـــابع

[1]- أمين مشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، مرجع سابق، ص 178.
[2]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 315.

الصراعي على الإطار التعاوني في العلاقات السودانية–الأوغندية، رغـــم المصـــالح الاقتصـــادية و السياسية المشتركة و قد سعت أوغندا إلى تغذية ودعم حركات التمرد في الجنوب بالتعاون مع بعض القوى الإقليمية الأخرى المعادية للسودان ومنها إثيوبيا وإسرائيل حيث قدمت الكثير من التســـهيلات إلى حركة "الانيانيا" الإنفصالية منذ ظهورها و سمحت لها بإنشـــاء معســـكرات داخـــل أراضـــيها و استخدامها كقاعدة انطلاق في هجماتها ضد و حدات الجيش السوداني[1].

رابعا: إريتـــــريا.

كانت إريتريا تنتهج سياسة عدائية تجاه الدول العربية، و خاصة السودان حيث كانـــت تـــدعم المتمردين و المعارضين للحكومة السودانية، و فـــتح معســـكرات لتـــدريب المعارضـــين للحكومـــة السودانية، وبررت ذلك بأنه رد على دعم الحكومة السودانية لحركة الجهاد الإسلامي الإريتري التي تسعى لإسقاط الحكومة الاريترية و التي تتخذ من السودان مقر لها، وقد نجم عن ذلك اضطراب في العلاقات بين الدولتين واتجاهها نحو التصعيد ثم القطيعة السياسية[2].

وبالتالي فان السودان لم تفشل فقط في إدارة أزماتها الداخلية المنقسمة و إنما في إطار علاقاتها مع دول الجوار ما سمح لها بان تكون أرضية لدعم الحركات الإنفصالية في السودان، حيـــث كـــان لتوتر العلاقات بين السودان و دول الجوار دور كبير في عدم الاستقرار و تدهور الوضع الأمني في السودان، حيث فشلت السودان في حماية حدودها الجغرافيا و التحكم في كامل أراضيها و الســـيطرة عليها.

المطلب الثالـــث: دور إســـــرائيـــل فـــي أزمـــــات الســـودان.

تعتبر إسرائيل من أكثر الأطراف الخارجية تأثيرا على الأمن و الاستقرار في السودان، مـــن اجل تحقيق مصالحها الحيوية و الخروج من عزلتها، إضافة إلى تنفيذ مخططها بتفتيت المجتمعـــات العربية و منع أي وحدة، وقد كان سعيها إلى تفتيت المجتمع السوداني من خـــلال دعـــم الحركـــات المعارضة في جنوب السودان و تشجيعها على الإنفصال، و تعزيز العلاقات مع الجنوب الســـوداني، لذلك سنحاول معرفة الدور الإسرائيلي في تغذية التوتر و النزاعات في السودان، والبحث في أهداف إمتداده إلى إفريقيا.

[1]- دهام محمد دهام العزاوي، نفس المرجع، ص 311.
[2]- نفس المرجع، ص 316.

أولا: بداية التوجه الإسرائيلي للسودان.

اكتسبت إفريقيا أهمية كبيرة في الإستراتيجية الإسرائيلية باعتبارها من وسائل تدعيم شـــرعيتها الدولية، ومن أهم مساحات المواجهة مع الدول العربية، ومنها سعت لتطوير علاقاتها مع دول القارة عامة ودول القرن الإفريقي و جنوب السودان خاصة [1]، وبالرغم من أن إسرائيل لا تملـــك حـــدودا مشتركة مع السودان، إلا أن التدخل في السودان ودعم الحركات المتمردة و الإنفصـــالية فيـــه ظـــل يكتسب أهمية خاصة في التخطيط الإسرائيلي، وإستغلاله مسألة الأقليات و تغذيتها وإثـــارة عـــدائيتها للحكومة السودانية، وتوظيفها في مشروع التفكيك والهيمنة. وتـــدخل الســـودان ضـــمن مخططـــات إسرائيل لتفتيت المنطقة العربية، و ذلك لمنع وحدة السودان وقوته وما يمكن أن يقدمه للدول العربية في مواجهتها لإسرائيل. إضافة إلى سعيه لفك العزلة العربية المفروضة عليه، وكذلك التـــأثير فـــي الأمن الوطني لكل من مصر و السودان عبر التأثير في السياسات المائية لدول حوض النيل، و بذلك فقد قامت الإستراتيجية الإسرائيلية على إقامة تحالفات مع أقليات المنطقة و توظيفهـــا فـــي مشـــروع الهيمنة والتفكيك، وتقديم الدعم للحركات الإنفصـــالية فـــي الســـودان، و تكـــريس فكـــرة إختلافهـــا وإضطهادها من قبل الحكومة السودانية في الشمال العربي المسلم[2].

وقد بدأ النشاط الإسرائيلي في السودان خلال حقبة الخمسينات عندما حـــدث أول لقـــاء بـــين "الصديق المهدي" ممثل حزب الأمة و "الياهو الياس" السفير الإسرائيلي بلندن في عام 1954، و كان هدف حزب الأمة من اللقاء بحث توسع سياسة جمال عبد الناصر، والعمل مع السودان من أجل نيل استقلاله و في المقابل كان هدف إسرائيل كسر حاجز العزلة و المقاطعة العربية لها بعـــد أن أجـــاز الاجتماع الثاني عشر لمجلس الجامعة العربية في 1950 بفرض الحصار ومقاطعة إسرائيل، وتوجت اللقاءات الإسرائيلية مع حزب الأمة في 1957 باجتماع "غولدا مائير" وزيرة الخارجية الإســـرائيلية آنذاك مع "عبد الله خليل" رئيس وزراء السودان في باريس[3].

وتوثقت علاقة إسرائيل بالسودان خلال فترة حكم "جعفر نميري" حيث كان أول شخصية تؤيـــد اتفاقية "كامب ديفيد"، والتي على إثرها دعا اليهود الذين هاجروا من السودان إلى تل أبيب بالعودة إلى

---

[1]- هيفاء أحمد محمد، **"العلاقات الاسرائيلية الافريقية على المستويين الأمني – العسكري و الاقتصادي"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 16 (العراق؛ 2012)ن ص 22.

[2]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص ص 319، 320.

[3]- منى حسين عبيد، **"السياسة الاسرائيلية تجاه دول شرق افريقيا: "اثيوبيا – السودان نموذجا"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد 11 (العراق: 2011)، ص 7.

السودان مؤكد على أن الحكومة السودانية ليست ضد اليهود و إنما ضد الصهاينة إضافة إلى إســـهام حكومته بعملية ترحيل "اليهود الفلاشا" من إثيوبيا عبر السودان، حيث تم تهجيـــر مـــا يقـــارب 500 يهودي إثيوبي في 1984، و ذلك مقابل تقديم الولايات المتحدة الأمريكية معونة مالية إلى الحكومـــة السودانية ، و لكن كشف هذه العملية السرية و نفي السودان و إنكارها لها، و اتهام إثيوبيـــا بتـــرويج الإشاعات، جعل إسرائيل تستغله في تأجيج الصراع بين إثيوبيا و جيرانها العرب و تشجيعها علـــى دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان[1].

وبالرغم من العلاقات الإسرائيلية مع الحكومة السودانية و الدعم الذي قدمته لها إلا أن إسرائيل سعت إلى دعم الحركات المتمردة في السودان و دعمها بالسلاح و التدريب، و تعزيز موقفها العدائي و الرافض لسياسات الحكومة السودانية، و هذا ما يتضح لنا في دعمها للحركـــات الانفصـــالية فـــي الجنوب السودانية منذ بدايتها و إلى استقلال لجنوب السودان و تعزيز علاقتها معهـــا، إضـــافة إلـــى دورها الكبير في أزمة دارفور.

ثانيا: الدعم الإسرائيلي لجنوب السودان.

بدأت الاتصالات بين إسرائيل وحركة التمرد في جنوب السودان في عام 1963 فمنـــذ ذلـــك الحين وحتى عام 1972، اجتمع كثير من القادة والناشطين الســـودانيين الجنـــوبيين مـــع مســـؤولين إسرائيليين في السفارات الإسرائيلية في أوغندا وإثيوبيا وتشاد والكونغو وكينيا، و قد تعـــززت هـــذه العلاقات خلال حرب الاستنزاف بين مصر و إسرائيل. إلا أن هذه العلاقة والتدخل الإسرائيلي فـــي جنوب السودان كانت سرية، و لكن "جوزيف لاغر" قائد حركة "الأنيانيا" التي قادت حركة التمرد في الجنوب السوداني في تلك الفترة، كشف في مقابلة له مع صحيفة "هرتس" الإسرائيلية، عن خلفيـــات التدخل الإسرائيلي وبداياته وأبعاده في دعم التمرد في جنوب السودان في تلك الفتـــرة، ومصـــالحهما المشتركة وفي مقدمتها "الحرب ضد العرب" وقد قدمت إسرائيل الدعم لحركـــة "انيانيـــا" و زودتهـــا بأنواع مختلفة من الأسلحة على متن طائرات نقل إسرائيلية، قامت بإيصالها إلى مدينـــة جوبـــا فـــي جنوب السودان عن طريق أوغندا، و شملت هذه الأسلحة (مدفعيات و صواريخ مضادة للـــدبابات و أسلحة رشاشة و أسلحة خفيفة، إضافة إلى إرسال مستشارين عسكريين من إسرائيل إنضـــموا إلـــى

[1]- منى حسين عبيد، نفس المرجع، ص 8.

قواعد المتمردين، إلا انه مع قطع أوغندا علاقاتها بإسرائيل أصبحت إسرائيل تدعم الجنوب السوداني عبر إثيوبيا ثم كينيا إلى غاية اتفاقية "أديس أبابا" التي أوقفت التمرد[1].

وفي 1989، استقبلت إسرائيل "جون قرنق" رئيس الحركة الشعبية لتحرير جنـــوب الســـودان الذي طالبها بضرورة تكثيف دعمها لحركة التمرد عن طريق المســـاعدات الماليـــة، ومـــع بدايـــة التسعينات، كُشف النشاط الإسرائيلي في دعم تمرد الجنوب، إلا أن ذلك لم ينقص من دعمها للحركات الانفصالية في جنوب السودان حيث كانت هنالـــك العديـــد مـــن الزيـــارات المتبادلـــة، للمســـؤولين الإسرائيليين لإثيوبيا و أوغندا لمراقبة الأحداث في الجنوب، فضلا عن الزيارات المتكـــررة لـــزعيم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان لإسرائيل، إضافة إلى تدريب إسرائيل سنة 1995 أكثر مـــن 17 ألف من المتمردين الجنوبيين[2].

ثالثا: الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور.

اعتمدت إسرائيل في سياستها على إستراتيجية "شد الأطراف و بترها" وهي تقوم على البحـــث عن حلفاء للدولة الصهيونية، خلف الدائرة العربية المحيطة و اســـتغلال التنـــوع العرقـــي والـــديني والمذهبي داخل العالم العربي، كوسيلة لزعزعة الاستقرار فيها ودعم الحركات العرقيـــة و الدينيـــة والانفصالية بهدف تفكيك الدول العربية وتقسيمها. وهذا ما أشار إليه "أفي دختر" وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي في حكومة "إيهود اولمرت"، في محاضرة له ألقاها في معهـــد أبحـــاث الأمـــن القـــومي الإسرائيلي في 2008، بان الإستراتيجية الإسرائيلية نحو السودان تقوم على محددين رئيسيين هما:

1 - **تهديد استقرار السودان ووحدته:** وذلك لما يمكن أن يكون له من دور إقليمي قري، و الإضافة التي سيتدمها للعالم العربي، إضافة إلى موقعه الاستراتيجي و مواردها و كونه بوابة إلى وسط إفريقيا و جنوبها.

2 - **حرمان مصر من عمقها الاستراتيجي:** وذلك على اعتبار أن السودان تمثل عمقـــا اســـتراتيجيا لمصر، حيث قدمت لها الدعم في حرب 1967، بتحولت السودان إلى قواعد لإيـــواء ســـلاح الجـــو المصري وتدريبه، إضافة إلى إرسال الحكومة السودانية قوات إلـــى منطقـــة القنـــاة أثنـــاء حـــرب الاستنزاف[3].

---

[1]- محمود محارب، "التدخل الاسرائيلي في السودان"، **مركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات** (الدوحة: 2011)، ص ص 12، 14.

[2]- منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص 10.

[3]- محمود عبده، الدور الصهيوني في السودان: مظاهره ومخاطره، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://aloyenela.org/index.php?option:com-content&view:a...12-11-19-22-∞-44&articl (13.05.2013)

ومع بداية ظهور أزمة دارفور في عام 2003، بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى التدخل فيها، و ذلك في الإستراتيجية الإسرائيلية العامة، و بالوسائل نفسها في جنوب السودان، من خـــلال تصـــعيد الأزمة و تضخيمها، كما أرادت إسرائيل تسليط الضوء على قضية دارفور و إعادة أجواء الحـــديث عن الإبادة الجماعية "الهلوكست" التي تورط فيها الأوربيون و كان للدور اليهـــودي فـــي الولايـــات المتحدة و أوربا الإسهام الأكبر في تنفيذ تلك السياسة الإسرائيلية، حيث أن المجلـــس اليهـــودي فـــي واشنطن استضاف حملة لرفض عمليات القتل في السودان، و جمع التبرعات و تقـــديم المســـاعدة و الإغاثة للجماعات المتضررة. واستمر التصعيد مع المطالبة بتدخل الولايات المتحدة و الأمم المتحـــدة لوقف الإبادة[1].

المطلب الرابـــع: الدور الأمـــريكـــي وأثـــره علـــى الاستقـــرار فـــي الســـودان.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل فرض هيمنتهـــا والحفـــاظ علـــى مصـــالحها وأهـــدافها الإستراتجية إلى بسط نفوذها في كافة أنحاء العالم, وقد كانت إفريقيا المناطق التي نالت حيزا كبيـــرا من إهتمامها، خاصة في ظل توجه القوى المنافسة لها نحو إفريقيا.

أولا: خلق الدول الفاشلة كإستراتيجية أمريكية.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، إلى تحقيق أهدافها التوسعية و فرض الهيمنة على معظم المناطق الحيوية في العالم، وسد الطريـــق أمـــام منافســـيها، باســـتخدام كـــل الوســـائل والإستراتجيات.

وهذا ما أكده الخبير السياسي والمفكر الأمريكي "نعوم تشومسكي" في مقابلة تلفيزيونيـــة فـــي برنامج "الديمقراطية اليوم" في 2002 على أن مصطلح "الدولة الفاشلة" هو اختلاق الإدارة الأمريكية بعد فشل سياساتها بشأن "محور الشر" و "الدولة الإرهابية" و غيرها من المصطلحات المبتكـــرة مـــن أجل توجيه الرأي العام وتركيز جهوده ضد حكومات وبلدان لا تتلاءم سياساتها مع رؤية الحكومـــة الأمريكية[2].

وبالتالي فان مصطلح "الدولة الفاشلة" هو أحد المصطلحات التي جاءت بها الولايـــات المتحـــدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتبرير سياساتها و تدخلاتها في شـــؤون الـــدول خاصـــة،

---

[1]- أمين المشاقبة, مبرغنى أبكر الطيب، مرجع سابق، ص ص 217، 218.

[2]- ريمون قبشي، **فنزويلا و نظرية "الدولة الفاشلة"، استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة في الجيوسياسة** (بيروت: دار الحمراء للطباعة و النشر، 2008)، ص 1.

وفرض برامج و سياسات على الدول بحكم منعها من الوصول إلى درجة الفشل أو فرض الحمايـــة عليها في حالة فشلها ومن ثم تحقيق أهدافها و أطماعها.

وتجدر الإشارة إلى أن مراكز الدراسات الإستراتيجية والسياسية ووكالات الحـــروب والقيـــادة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الطامعة إلى التوسع الإقليمي عملـــت علـــى الوصول إلى "الجيل الرابع من الحروب العالمية" من خلال إفشال الدول, هذا النوع مـــن الحـــروب يكون من خلال إرغام العدو على تنفيذ الأوامر ومصادرة إرادته، وذلـــك دون إســـتخدام الجيـــوش والقوات وإنما عن طريق خطة وبرامج مع إعادة تعريف السيادة على أساس أنها قدرة الدولة علـــى التحكم الشامل والكامل على كل جزء من أراضيها، وفي حالة عدم قدرتها على ذلك تعتبر دولة فاشلة تهدد الأمن والسلم الدوليين ويجب التدخل فيها[1].

ثانيا: أهداف التوجه الأمريكي نحو إفريقيا.

اتجهت الأمريكي نحو إفريقيا من اجل الحفاظ على مصالحها الحيوية، وأمنها الشامل والحفـــاظ على مكانتها الدولية، بتعزيز علاقاتها مع دول القارة من خلال الاستثمار والمشاريع و بناء القواعـــد العسكرية، وبالرغم من عدم الاستقرار والنزاعات والحروب الأهلية فـــي إفريقيـــا، إلا أن الولايـــات المتحدة الأمريكية و ضعتها ضمن أجندتها، للحفاظ على أمنها الشامل من جهة واستغلال مواردهـــا، إضافة إلى الحد من تواجد منافسيها وعرقلة استثماراتهم في القارة.

وبالنظر إلى حالة الدول الإفريقية التي تصنف معظمها كدولة فاشلة تكثر فيها بعضها الحركات الانفصالية و تعاني أخرى من نشاط المنظمات المتطرفة، حيث نجد هـــذه الحركـــات و المنظمـــات المتطرفة تندفع إلى القيام بالثورة على الحكومات المركزية التي لا تمثل المصالح الحقيقية لشـــعبها، الأمر الذي يؤدي إلى أن تصبح البلاد في أوضاع ملائمة لتنفيذ مخططات الحكومة الأمريكية، وذلك بتصوير المواجهات الداخلية في بلد ما على أنها خطر ويمكن أن تنتشـــر فـــي المنطقـــة والعـــالم، وضرورة التدخل لمواجهة الأزمة واحتواءها قبل امتدادها[2].

وقد أكدت الدراسات و التقارير والإحصائيات أن الولايات المتحدة الأمريكيـــة تحتـــاج عبـــر شركاتها النفطية إلى تامين احتياجاتها من الطاقة كهدف استراتيجي، لذلك سعت إلى تامين احتياجاتها

[1]- صباح عزام، مرجع سابق.
[2]- ريمون قبشي، مرجع سابق، ص ص 8، 9.

من الطاقة في مناطق أخرى عبر منطقة الخليج التي إرتكز المنظور الأمريكـــي لهـــا مـــن زاويـــة مصلحتين أساسيتين هما:

1 - مصلحة الأمن الاقتصادي الاستراتيجي، وهي تدور حول حاجة الولايات المتحدة المتزايدة لـــنفط الخليج.

2 - مصلحة الأمن العسكري–السياسي الاستراتيجي وتدور حول توفير عناصر القوة اللازمة لضمان النصر الأمريكي، والهيمنة والريادة العالمية[1].

حيث أكد تقرير "المجموعة الوطنية لتطوير سياسة الطاقة"، الذي نشر فـــي 17 مـــاي 2001، تزايد حاجات الولايات المتحدة من النفط خلال السنوات المقبلة، فالاستهلاك الإجمـــالي يتزايـــد مـــا سيتحتم على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستورد ما قدره 60% من النفط العـــالمي لعـــام 2020 زيادة عما تستورده اليوم، ليترفع بذلك من 10.4 مليون برميل يوميا إلى 16.7 مليون برميل، و من اجل تلبية حاجاتها النفطية نصح التقرير بالتركيز على هدفين:

1 - زيادة الواردات النفطية من دول الخليج التي تمتلك ثلث الاحتياطي النفطي العالمي.

2 - لتنويع الواردات النفطية كانت إفريقيا على رأس المناطق التي حددها التقرير، حيـــث أن نســـبة الكبريت المنخفضة في النفط الإفريقي تجعله قليل التكلفة كما أن سيطرتها على نفط إفريقيا، يفتح لها أسواقا جديدة للمنتجات الأمريكية في دول القارة[2].

لذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية، خاصة وأن الأوضاع الأمنية التي تعاني منهـــا هذه الدول، تسمح للولايات المتحدة بإيجاد الذرائع والفرص المناسبة للتدخل فيها ومـــن ثـــم تحقيـــق أهدافها وتأمين مصالحها خاصة في تزايد النفوذ الصيني والياباني وغيرهمـــا مـــن القـــوى الدوليـــة المنافسة لها. وهذا ما أكده مختلف السياسيين والأكاديميين، حيث قال "جان كريستوف ســـرفان": "أن الولايات المتحدة تخوض معركة أخرى على الأهمية الإستراتيجية للحرب التي تخوضها في العـــراق عبر استهدافها للنفط الإفريقي". حيث اعتبر النفط الإفريقي مصلحة قومية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث صرح "ادرويس" "Edruis" السيناتور الجمهوري الواسع النفوذ عـــن ولايـــة

---

[1]- محمد مراد، **السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي**، الطبعة الأولى (بيروت: دار المنهل اللبناني 2009)، ص 165.

[2]- محمد ختاوي، **النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى** (بيروت: دار النفائس، 2010)، ص 212.

كاليفورنيا ورئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بأنه :"بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، يجب التفاعل مع موضوع البترول الإفريقي على أنه أولويـــة بالنســـبة للأمـــن القومي". كما أن هذا الدعم لم يتوقف عند هذا الحد وإنما لقي اهتمام وموافقة من الكـــونغرس الـــذي شرّع العديد من التدخلات السرية والمعلنة في العديد من الدول المنتجة للنفط وخاصـــة عنـــدما قـــدم الدعم لمفاوضات السلام في السودان[1].

ثالثا: السياسة الأمريكية تجاه السودان.

لقد كانت السودان الدولة الإفريقية التي تركز عليها الاهتمـــام الأمريكـــي، وذلـــك لأهميتهـــا الجيواستراتيجية، وموقعها الحساس بالنسبة لمصالحها و أمنها، إضافة إلى التوجه الإســـرائيلي لهـــا والذي اشرنا له سابقا وتداخل مصالح كل منهما.

لذلك فقد شكلت السودان أهمية في السياسة الأمريكية انطلاقا من عدة اعتبارات منها مـــا هـــو ثابت يتعلق بأهمية السودان من ناحية الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية، ومنها ما هو متغير فيمـــا يتعلق بطبيعة النظام السياسي السوداني من ناحية توافقه أو تعارضه مع توجهاتها[2].

ويمكن القول أن الاهتمام الأمريكي بالسودان تنامى بشكل ملحوظ منذ حصوله على الإســـتقلال عام 1956، كما كان هنالك تذبذب في المواقف الأمريكية من الحركات المتمردة المسلحة فيه، وفـــي مقدمتها تمرد الجنوب، ففي فترة تمتع السودان بالديمقراطية الأولي (الحكم المـــدني 1956–1958) وكذلك السنوات الأولى للحكم العسكري الأول (فترة حكم الفريق إبراهيم عبود 1958–1964)، نجد تقاربا أمريكيا سودانيا، ترجم عمليا في توقيع الحكومة السودانية في 1958 علـــى اتفاقيـــة المعونـــة الأمريكية. لكن تراجع هذا التقارب في أواخر الحكم العســـكري الأول و طيلـــة فتـــرة مـــا يســـمى بالديمقراطية الثانية (1964–1969) اثر إقدام الفريق عبود على طرد الإرساليات التبشيرية على هذه العلاقة، ومن ثم تدويل مسألة جنوب السودان، بسبب طبيعة الدعم الدولي و الإعلامي الغربي المقـــدم لحركات التمرد في الجنوب، و في فترة الحكم العسكري الثاني (جعفر النميري 1969–1985) سعت الولايات المتحدة للضغط على السودان عن طريق التدخل في شـــؤونه الداخليـــة بـــدعم المتمـــردين الجنوبيين عن طريق إثيوبيا و أوغندا، ثم تحولت هذه العلاقات إلى تقارب كبير و مساعي واضـــحة

[1]- محمد مراد، نفس المرجع، ص 213.

[2]- عبد السلام إبراهيم بغدادي، **السودان المعاصر: السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، الطبعة الأولى** (الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع، 2005)، ص 111.

للإدارة الأمريكية لإنهاء التمرد، و تقديم المساعدات للسودان إضافة إلى توقيع اتفاقية أديس أبابا فـــي 1972 وإنهاء التمرد المستمر منذ عام 1960 في الجنوب[1].

وبسقوط حكومة النميري 1985، إنقطعت المساعدات الأمريكية و تغيرت العلاقات في فتـــرة (الحكم المدني الثالث 1985–1989)، وتحول الدعم المادي و المعنوي نحو قوى التمرد المسلحة في الجنوب. وذلك لتقارب العلاقات السودانية الليبية و الإيرانية ما جعلها في موقـــف معـــاد للولايـــات المتحدة الأمريكية، حيث وصل إلى درجة سحب سفيرها من السودان واعتبارها منطقة غيـــر آمنـــة لرعاياها. كما ساهم في هذا التوتر في العلاقات اعتماد الحكومة السودانية وإصرارها علـــى الـــنهج الإسلامي وتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية، ما أدى إلى تصاعد وتيرة الحرب في الجنوب وإيقـــاف نشاط الشركات النفطية الأمريكية.

كما دخلت العلاقات الأمريكية السودانية مرحلة جديدة في عهد حكومة الإنقاذ (الحكم العسكري الثالث 1989) التي لم تكن متوافقة مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية عدوة لها خاصة بعد تبينها مخطط سياسي يقوم على أفكار إسلامية ذات أبعاد شمولية مـــا أدى إلى ظهور مراكز ضغط مؤثرة ضد السودان داخل الولايات المتحدة بسبب خطابـــه السياســـي الرسمي الذي لم يكن منسجما مع المصالح الأمريكية[2].

واتهمت حكومة الإنقاذ بقيادة "حرب دينية" و تصدير "الثورة الإسلامية" إلى دول الجوار، مـــا جعل إدارة "بيل كلينتون" "Bill Clinton" تتبع "سياســـة الاحتـــواء" لحكومـــة الإنقـــاذ والسعـــي لاحتـــوائها، حيث أعلنت في 1993 عن وضع السودان في قائمـــة الـــدول الداعمـــة الإرهـــاب، وممارسة وسائل العزلة الدبلوماسية في مجلس الأمن على السودان من خلال سلسلة مـــن القـــرارات الصادرة عنه. وقدمت الكثير من الدعم لحركات التمرد في الجنوب والمعارضة في الشمال، وتطبيق العقوبات الاقتصادية ضده في 1997، ولكن مع الإنقلاب الذي قاده عمر البشير في 1999 وإقصاءه لحسن الترابي، وإعلانه لحكومة سودانية تتبنى التعددية الحزبية السياسية والديمقراطية كأساس للحكم، حيث انتقلت العلاقات إلى التقارب في عهدة "جورج بوش الابن" الأولى[3].

---

[1]- ذاكر محي الدين، "البراغماتية الأمريكية: قراءة في خلفيات صدور قانون سلام السودان"، **مجلة آداب الرافدين** ، العدد 51 (العراق: 2008)، ص ص 3، 6.

[2]- ذاكر محي الدين، نفس المرجع، ص 8.

[3]- نفس المرجع، ص ص 15 – 18.

وبالتالي فان الأزمات المتجددة والخطير التي يشهدها السودان، هي من احد نتـــائج المنافســـة الدبلوماسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين من جهـــة وبـــين الهنـــد والصين والبلدان الآسويين، الباحثة عن مصادر الطاقة والمواد الخام من جهة أخرى، حيـــث تســـعى الولايات المتحدة إلى تأمين مصالحها خاصة خوفا من نشاط الصين الواســـع فـــي إفريقيـــا عمومـــا والسودان خصوصا، والتي تعتبر بالنسبة للدول الإفريقية الشريك التجاري الأمثل لها، الذي لا يفرض أي شروط أساسية محددة لمتعامليه، بل يؤمن لها الدعم الدبلوماسي[1].

[1]- محمد ختامي، مرجع سابق، ص 240.

خلاصـــة الفصـــل:

إن تحديد الموقع الجغرافي للسودان وموارده وتركيبتها المجتمعية يساهم فـــي فهـــم العوامـــل الداخلية والخارجية التي أثّرت على الأمن والإستقرار في السودان، حيث أنّ امتدادها واتساع حدودها وتنوع مناخها وثرائها بالموارد الطبيعية، إضافة إلى تنوع تركيبتها المجتمعية التي تتميز بتعدد اثنـــي ولغوي وثقافي كبير، انعكس في ظل فشل الحكومات السودانية المتعاقبة وسوء إدارتها لهـــذا التنـــوع المجتمعي بتحقيق تنمية متكافئة وتمثيل عادل, وعدم قدرتها على التحكم في الامتداد الجغرافي الواسع أدى إلى إنقسام الأزمات في السودان وصعوبة السيطرة عليها, حيث شهدت الســـودان العديـــد مـــن الحركات الإنفصالية التي كانت موزعة في جنوبها وشرقها وغربها،ما أدى إلى زيادة ضعف الدولـــة وإنهاك قدرتها، ومن خلال هذه العلاقة وجدنا أن فشل الدولة في السودان كان سببا لتنامي الحركـــات الانفصالية فيها كما أن هذه الأخيرة ساهمت في زيادة فشل الدولة وتراجع أداءها.

كما وجدنا أن عوامل فشل دولة السودان وأسباب تقسيم السودان لم تكن داخلية فقط, فزيـــادة عن العوامل الداخلية كإنتشار الفساد السياسي و الإداري في السودان ،وسياسة التهمـــيش والإقصـــاء الذي ساهمت فيه الدولة فقد كان للعوامل الخارجية دور في فشل دولة السودان, تجلت هذه العوامـــل الخارجية في الدور التاريخي للإستعمار البريطاني الذي سعى إلى تعميق الهوة بين شمال الســـودان وجنوبه، إضافة إلى دور دول الجوار في دعم الحركات الانفصالية، ودور إسرائيل التي كانت دعمـــا كبير للحركات الانفصالية في الجنوب مع الدور الأمريكي في إطار سياسة تنافسية لحماية مصالحها, لذلك فقد أدت هذه العوامل إلى ضعف السودان وهددت وحدتها وتماسكها بفقدانها للجنوب الذي يمثل أهمية كبيرة وموارد هامة لها، ما جعلها في مواجهة جملة من التحديات التي كانت نتـــاج فشـــلها و انفصال الجنوب عنها.

الفصـــل الثالث:

التهـــديـــدات الأمنيـــة
لفشـــل دولـــة الســـودان وإنفصـــال الجنـــوب

الفصـــل الثـــالث:

التهديدات الأمنيـــة لفشـــل دولـــة الســـودان وإنفصال الجنـــوب.

لقد نتج عن فشل دولة السودان العديد من التهديدات الأمنية التي لم تقتصر على تهديد وجـــود دولة السودان ووحدتها، وإنما كانت لها العديد من الانعكاسات على مستوى أمـــن الأفـــراد وعلـــى مستوى الأمن الإقليمي والأمن الدولي، وبما أن مستويات الأمن مترابطة عضويا فـــإن أمـــن أحـــد المستويات هو ضروري جدا لأمن المستويات الأخرى، ومتى تهدد أمن أحد المستويات إنعكس ذلـــك كتهديد لأمنها، إضافة إلى تأثير أبعاد الأمن بأي تهديد لأحدها فمثلا إذا تهدد الأمن الإقتصادي أنعكس ذلك على الأمن المجتمعي والأمن السياسي، وبالتالي فإن فشل دولة السودان زيادة عن كونـــه أحـــد الأسباب الرئيسية في إنفصال جنوب، فإن له العديد من الانعكاسات وعلى عـــدة مســـتويات، لـــذلك سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة التهديدات الأمنية لفشل دولة السودان والتحديات الناتجـــة عـــن إنفصال الجنوب وذلك بتقسيمه إلى مبحثين يتناول المبحث الأول التهديدات الداخلية من خلال البحث في واقع الأمن الإنساني في السودان ثم تأثير إنفصال الجنوب على الأمن القومي السوداني والتحديات الناتجة عن هذا الإنفصال، أما المبحث الثاني فهو يركز على التهديدات الإقليميـــة وإنعكاســـها علـــى الأمن الدولي.

المبحث الأول: التهديـــدات الأمنيـــة الـــداخليـــة.

عرفت السودان كدولة فاشلة تدهورا في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، إضافة إلى صراعات وحروب أهلية دامت طويلا بين الحكومـــة الســـودانية والحركـــات المتمـــردة وبالرغم من انفصال الجنوب فإن السودان لم تنعم بالاستقرار، حيث لم تكن نهاية الصراع بين شمال السودان وجنوبه نهاية للأزمة بينهما.

وللبحث في هذا الإطار سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة نتائج فشل السودان على الأمـــن الداخلي للسودان، والبحث في التحديات التي يفرضها واقع ما بعد الانفصال.

المطلب الأول: فشـــل دولـــة الســـودان كتهديـــد للأمـــن الإنســـاني فيهـــا.

وفق مقاربة الأمن الإنساني فإن الدول هي مجرد آلية تتمتع بالسلطة لحماية مواطنيها وتـــوفير الأمن لهم، وتحرير المواطنين من الحاجة والخوف، أي تحقيق الأمن الإنساني بكل أبعاده ومستوياته السياسية والمجتمعية والثقافية والفردية والغذائية والصحية والبيئية، ومتى تعجز الدولة عن هذا تعتبر دولة فاشلة ومصدرا لتهديد أمن مواطنيها إما غير راغبة أو غير قادرة على ذلك، حيث لا تســـتطيع الدول الفاشلة تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، وحمايتهم وتأمينهم فـــي كـــل الظـــروف وخاصـــة المفاجئة كالحروب والكوارث الطبيعية والأزمات بكل أنواعها، فهي تفقد القدرة على التعامل معهـــا، وبذلك يكون المواطنون هم الضحية، وهذا ما شهدته السودان فنتيجة لعدم الاستقرار الـــذي شـــهدته السودان منذ استقلالها، فإن الأمن الإنساني في السودان كان ولا زال مهدد بكل أبعاده وهذا ما تثبتـــه التقارير والإحصائيات المختلفة.

أولا: مهددات الأمن الإنساني في السودان:

سعت النظم السياسية الحاكمة المتعاقبة على الحكم في السودان إلى تأمين نفسها بصفة أساسية، حيث تلخص مفهوم الأمن في أمن الدولة أو النظام الحاكم في إطار رؤية سياسية وأمنية ضيقة حتـــى صار المواطن يشعر أن السياسات الأمنية للدول تعمل ضده وليست من أجل زيادة شعوره بالأمن[1].

[1] - محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان: دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، ص 1، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://wwwPolicemi.gov.bk/reports/2011/April/11/4/2011/634381389559497884.pdf.(28/05/2013).

كما أن كثرة النزاعات والحروب الداخلية التي كان المدنيين ضحية أساسية لها، رغم أنهم لــم يكونوا طرفا فيها ,هذه الحروب تعود لأسباب هيكلية في سياسات الدول وتقسيم السلطة والثــورة أو ثمار التنمية بشكل غير عادل، وكدولة فاشلة لا تستطيع حماية حقــوق مواطنيها أو تلبية احتياجاتهم، وفشلها في تأمينهم ضد الحاجة أو ضد الخوف على حد سواء [1].

حيث ظل السودان يعيش حالة فريدة من الاضطراب السياسي، أنهكته فيها الحــروب الأهليــة التي دامت لأكثر من 40 عام وخلفت أكثر من مليون قتيل وعطلت التنمية في مختلف أقاليمه.

ومن أهم مهددات الأمن في السودان نذكر:

1 –أسباب متعلقة بالبيئة من جفاف وأمطار:

تعد الظروف المناخية عاملا أساسيا في الأوضاع الأمنية المتــدهورة التــي يعــــاني منهــا السودان، وذلك راجع بالأساس إلى تباين المناخ من إقليم إلى آخر، حيث نجد أن بعض المناطق فــي السودان تعاني من تآكل التربة وفقدان خصوبتها وتلف مستجمعات المياه وتأثير المناخ وندرة الميــاه في بعض المناطق[2].

2 –النزاعات الداخلية بسبب المنافسة على المصادر الطبيعية:

كانت الموارد الطبيعية بكل أنواعها ومصادرها ولازالت إلى يومنا هذا سببا للحروب الأهليــة وعدم الاستقرار داخل السودان، وكنتيجة للتهميش والإقصاء الجغرافي والاقتصادي والسياسي تــأثر أمن الأفراد سلبا، وأصبح إنعدام الأمن متلازمة يعاني منها المواطن السوداني[3].

3 –الآثار الجانبية للحرب في الجنوب:

كان للحرب في جنوب السودان العديد من الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بمخلفــات الحــرب التي يصعب التخلص منها، فمثلا الألغام تشير بعض الإحصائيات إلى أنه يوجد أكثر من مليون لغــم أرضي في السودان.

4 –مشكلة اللاجئين وتفشي الأمراض المعدية:

حيث يوجد في السودان أكثر من أربعة ملايين نازح وهذا له تأثير سلبي كبيــر خاصــة مــع إنتشار الأمراض المعدية والخطيرة. (أنظر الملحق رقم 03).

---

[1] - محمد أحمد علي العدوي، نفس المرجع، ص 1.

[2] - عثمان حسن محمد، "الأمن الإنساني في السودان"، في المؤتمر: **الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية**، اليونيسكو، عمان، الأردن، 14-2005/03/15، ص 59.

[3] - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، الدول الهشة السعي لبناء الصمود،ص 4, متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.ifad.org/pad/fragile/fragile-a.pdf.(20/05/2013).

5 –تعدد الدول المجاورة للسودان:

وما له من تأثيرات على السودان من أمراض ومخدرات وهجرة عير شرعية وتدفق السلاح الغيـــر مشروع [1].

وبالتالي فإن تعدد مهددات الأمن الإنساني في السودان وتنوعها واختلافها، يجعل لها آثـــارا كبيـــرة ومتعددة على المواطن السوداني وهذه الآثار تختلف باختلاف المهدد والظروف المحيطة به، وتـــؤثر هذه المهددات بصورة مباشرة وغير مباشرة على قطاعات كبيرة جدا من المجتمع السوداني.

حيث نجد فصلا بين أمن الدولة وأمن المواطن السوداني، فالدولة تغفل عـــن أمـــن المـــواطن وكثيرا ما تكون أجهزتها هي المهددة المباشر لأمن المواطن ما أدى إلى تفكـــك الدولـــة والمجتمـــع وضعف التنمية، وبذلك فإن الإنسان السوداني يواجه العديد من التهديدات وهذا ما يثبته الواقع الـــذي يعيشه الإنسان السوداني[2].

ثانيا: واقع الأمن الإنساني في السودان:

لقد أثرت الحروب الأهلية التي عانت منها السودان لفترة طويلة على أمن الأفراد واستقرارهم، وقد إنعكس ذلك على أبعاد الأمن الإنساني باختلافها:

1 –الأمن الإقتصادي في السودان:

تعتبر السودان أقل دول العالم نموا وأكثرها فقرا، وهي غيـــر قـــادرة علـــى حـــل المشـــاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها، ويعتبر فشل تحكم الحكومة السودانية في التبـــاين العرقـــي وتشكيل هوية مشتركة أحد أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف التنمية الاقتصادية، هذا بـــالرغم مـــن الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها، حيث أنها قبل إنفصال الجنوب كانت أكبر الـــدول الإفريقيـــة مساحة، وأكثرها ثراء في الموارد الطبيعية، حيث كانت توصف ب "سلة الغذاء للعالم العربي" وهـــذا ما أكده "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (PNUD)، إلا أنها في الواقع لم تتمكن من الاستفادة من هذه المميزات، حيث أن مواطنيها يعانون من الحاجة التي غالبا ما تغطيها المساعدات الإنسانية [3].

---

[1] - عثمان حسن محمد، مرجع سابق، ص 59.

[2] - عثمان حسن عربي، "خصائص الأمن الإنساني ومهدداته في السودان وعلاقاتها بتنمية المجتمع"، متوفر على الرابط الإلكتورني:

http://humansecurityrd.blogspost.com/2012/06/blog.post:03html.(20/05/2013)

[3] - Stephone Gallarde, Fabien Mione, « Le Sudan, entre mon Dialisation, Development et Puissances », Groupe de development de geographie de L' IUFN d' Aix- Marseille, Conference à L' IUFN d' Aix –Marseille,(19 Nov 2008), pp 2-4.

أما بالنسبة لدخل الفرد ومعدل الفقر في السودان، فإن حوالي 14% من السودانيين يعانون من الفقر، وهو ما يصل إلى 5.4 مليون سوداني، كما أن 28% من سكان السودان يعانون من الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، كما أن الفقر إرتفع من 14% عام 2009 إلى 17% في عـــام 2011، وبالنسبة لهذه المعلومات فإن التقارير تختلف بشأنها فبينما تشير "تقارير الأمم المتحدة" بـــأن نسبة الفقر في السودان 92% فإن "تقرير التنمية البشـــرية" 2010 الصـــادر مـــن وزارة الضـــمان والرعاية الإجتماعية أشار إلى المقياس المتعدد الأبعاد للفقر واعتمد عليه وبالتالي ذكر أن نسبة الفقر في السودان 46% ويقدر خط الفقر في السودان بـــ 113.8 جنيها سودانيا للفرد في الشهر[1].

2 –الأمن الصحي في السودان:

يعاني المواطن في السودان من تدني مستوى الأمن الصحي فيما يتعلـــق بتـــوفير إجـــراءات وقواعد ومتطلبات السلامة الصحية للإنسان ووقايته من الأمراض والأوبئة والحوادث، إضافة إلـــى توفير بيئة خالية من المخاطر، ويزداد الوضع سوءا في المناطق المهمشة ومناطق النزاع ومخيمـــات اللاجئين كما أن مساحة السودان الهائلة وحدودها مع الدول المجاورة يزيـــد مـــن إمكانيـــة إنتشـــار الأمراض وإنتقالها، حيث أعلن السودان في عام 1964 كدولة خالية من مرض "الملاريا" ولكن بسبب تدفق اللاجئين من أثيوبيا وأوغاندا إنتشر مرض الملاريا وبمعدلات وبائية في كافة أقاليم السودان[2].

إضافة إلى ذلك تأثر السودان بدول الجوار بمرض "الإيدز" الذي ينتشر بمعدلات عاليـــة فـــي الدول المجاورة خاصة إثيوبيا وكينيا وزائير وإفريقيا الوسطى، ووفق برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز فإنه توفي أكثر من 31600 طفل وبالغ في عام 2007 بسبب الإيدز في بعض البلدان العربية وكانت 80% من هذه النسبة في السودان، حيث ظهرت 90500 حالة جديدة مـــن الإصـــابة بالمرض في الفترة مابين 2001 و 2007 تمثل 5000 حالة منها في السودان، ويعد المرض تحـــديا كبيرا للأمن الإنساني في السودان[3].

3 –الأمن الغذائي في السودان:

تأثرت أنظمة إنتاج الغذاء في السودان بالحروب الأهلية وذلـــك بســـبب نـــزوح المجتمعـــات الزراعية، ما أدى إلى إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خاصة في المناطق الريفيـــة ومعســـكرات

---

[1] - عثمان حسن عربي، مرجع سابق.

[2] - عثمان حسن محمد، مرجع سابق، ص 60.

[3] - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (بيروت: 2009)، ص 160.

النازحين، ولا يزال الأمن الغذائي يشكل المصدر الرئيسي للمخاوف الإنسانية فـــي الســـودان حيـــث تتباين حالة الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد حيث يعاني إلى ما يصل إلى 4.7 مليون شخص من إنعدام الأمن الغذائي خلال النصف الثاني من عام 2012، حيث بلغت المخزونـــات الغذائيـــة عنـــد السكان أدنى مستوياتها ولا تزال أكثـــر المناطـــق تضـــررا هـــي ولايـــات دارفـــور، وجنـــوب كردفان، والنيل الأزرق وشرق السودان [1].

4 –الأمن الثقافي في السودان:

يهتم الأمن الإنساني بالغزو الثقافي كونه يهدف إلى فرض ثقافة الأقوى على الأضعف وإحتلال عقله وإخضاعه لاتجاهه وفي ذلك قد يكون به جوانب سلبية وتوقف التطور الإيجـــابي للمجتمعـــات المنبثق من وحي ثقافتها وموروثها، وجاء في تقرير التنمية البشـــرية 2010 الصـــادر مـــن وزارة الرعاية الإجتماعية والضمان الاجتماعي أن الأطفال وتعليمهم من أكبر الضحايا بعـــد عقـــود مـــن الصراع العنيف وقصور الأمن الإنساني في جنوب السودان وبعد سنوات القتال في شرق الســـودان ودارفور أصبحت مؤشرات التعليم في هذه المناطق أسوء بكثير.كما أن إنفتاح السودان علـــى كافـــة جوانب الفضاء والاتصالات التقنية، وحتى الاتصال المباشر ودخول أعداد كبيرة من الأجانب وكـــل ذلك أدى إلى تأثيرات كبيرة في الثقافة السودانية سلبا وإيجابا حيث ظهرت جرائم المعلوماتية وغسيل الأموال وثقافة الاستهلاك[2].

5 –الأمن الشخصي:

حسب الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المصادق عليها، فإنه يمنـــع إشـــراك الأطفـــال فـــي النزاعات المسلحة، ولكن هذه التقارير أشارت إلى أن هنالك دلائل على إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في السودان إضافة إلى العديد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته وكرامته.

6 –الأمن السياسي والمجتمعي:

عرف السودان العديد من التجمعات السياسية ممثلة فـــي الأحـــزاب والنقابـــات والمنظمـــات والمجتمعات الأهلية، منذ أوائل القرن الماضي لعدد كبير من هذه التجمعات تاريخها الممتـــد الـــذي

[1] - الأمم المتحدة، السودان خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها 2012، استعراض العالم، ص 14، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://reliefineb.int-sites/reliefineb.int-files-resources/sudan humanitasion work plan 2012-mid year revieu (arabic), pdf.

[2] - عثمان حسن عربي، مرجع سابق.

تجاوز المائة عام رغم ما يعتبرها من نكبات ومنع وقهر، والسودان طيلة فتـــرات الحكـــم المتعاقبـــة كانت تعاني من الفساد السياسي والإداري وتدخل العسكر في السياسة والتوترات الإثنية[1].

7 –الأمن البيئي في السودان:

يعد الجفاف والتصحر من أخطر التهديدات البيئية التي تواجه الأمن الإنســـــاني في السودان، إضافة إلى التلوث، وكثيرا ما كانت سببا للنزاعات والحروب بين القبائل، كما كان لها تـــأثير كبيـــر على التنمية المستدامة كما أن التدهور البيئي وندرت الموارد من بين أهم الأســـباب للصـــراع فـــي دارفور[2].

من خلال هذه المعطيات يتضح لنا كيف أثر عجز حكومة السودان عن أداء وظائفهـــا علـــى وضع الأمن الأفراد في السودان , حيث لاحظنا أن الفرد السوداني يعاني نتيجة تـــدهور الأوضـــاع الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن حقوق الإنسان في السودان منتهكة مـــن الدولـــة التي كثيرا ما تكون طرفا فاعلا في هذه الانتهاكات إما تقصيرا أو سوء إدارة منها أو بإرادتها.

المطلب الثانـــي: تفكـــك الدولـــة وانفصـــال جنـــوب الســـودان.

تمت الإشارة فيما سبق وفي أكثر من موضع لانفصال جنوب السودان لتبيان العلاقة بين فشل دولة السودان وتنامي الحركات الإنفصالية فيها، ولكن سنتناوله بشيء من التفصيل في هذا المطلـــب وضمن مخاطر ونتائج الفشل السوداني الداخلية والذي مس وحدة دولة السودان وأمنها القومي.

شكلت نهاية الفترة الانتقالية التي إمتدت ستة سنوات ميلاد دولة جنوب السودان التي إحتفلـــت بإستقلالها في 9 جوان 2011، وأصبحت العضو 45 في الاتحاد الإفريقي والعضو 193 في الأمـــم المتحدة (أنظر الملحق رقم (04))، والتي نالت إعتراف المجتمع الدولي[3]، وذلك حين أيد أكثر مـــن 98% من مواطني جنوب السودان فصل جنوب السودان عن شماله، وذلك في الاستفتاء الذي اجري في نهاية عام حافل بالأحداث، حيث شاهد مطلعه الإستعداد للانتخابات القوميـــة والولائيـــة الأولـــى بموجب الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في 2005 ونص على إجراء إنتخابات حرة ونزيهـــة تحت المراقبة الدولية، وقد واجهت تلك الإنتخابات المصاعب نفسها التي واجهتها جميع بنود إتفاقيـــة السلام الشامل، حيث جاءت متأخرة عن موعدها أكثر من عام إضافة إلى الخلافات بين شريكي إتفاق

[1] - عثمان حسن عربي، نفس المرجع.

[2] - Population Unstitude, Population and Failing States « Sudan », p 2 , in site : http://www.population unstitude.org/external/files/ sudan.pdf.

[3] - ينال بول أكين، "السودان بعد إنفصال الجنوب، في ندوة: **دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الإنفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14 و 15 جانفي 2012، ص 2.

السلام لحزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحكم الجنوب وتشـــارك في الحكم على المستوى القومي حول نقاط عدة أبرزها سن القوانين الخاصة بالإنتخابات والإحصـــاء السكاني الذي نفذ عام 2008 ولم تعلن نتائجه إلا بعد عام كامل. حيث إعترض الجنوبيين بشدة على نتائج التعداد، التي كان يجب حسب تقديرهم أن تظهر عدد الجنوبيين بما لا يقل عن 15 مليونا، ثـــم الاتفاق على زيادة الدوائر الإنتخابية في الجنوب بحوالي 40 دائرة إضافية ولكـــن هـــذا لـــم ينهـــي الخلافات بين الحزب الحاكم وخصومه، حيث تواصلت المطالبة بتعديل القوانين التـــي تقيـــد حريـــة الإعلام وتمنح الأجهزة الأمنية صلاحية واسعة[1].

وقد كانت هنالك العديد من العوامل التي جعلت الطريق إلى الإنفصال أمر لا رجوع فيه، كان أول هذه العوامل مقتل "العقيد جون قرنق" في حادث طائرة على الحدود السودانية – الأوغاندية فـــي نهاية جوان 2005، أي قبل مرور عام على توليه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية، وقد أدت وفاة "جون قرنق" إلى تقارب بين المؤتمر الوطني وقيادة الحركة الشعبية الجديدة تحت زعامة نائبـــه "سلفاكير ميارديث"، ولكن المواقف أخذت في التباعد شيئا فشيئا، حيث أن وفاة "جون قرنـــق" مـــنح القيادة لشخصيات تفضل الانفصال على الوحدة، تحديدا لأنها كانت ترى أن رؤيـــة "جـــون قرنـــق" للوحدة ستؤدي إلى مزيد من الصراع لأنه كان يريد الوحدة وفق شروطه، وكانت القيـــادة الجديـــدة المتواضعة في تطلعاتها ترى أن الجنوب لم يعد يحتمل المزيد من الصراع[2].

أما ثاني عامل فقد كان تعثر جهود إعادة البناء والتنمية في الجنوب بسبب عدم وفاء المـــانحين بوعودهم لتقديم المبالغ الضخمة التي تعهدوا بها، وكانت قرابة 5 مليارات دولار، التي تـــم الاتفـــاق عليها في مؤتمر أوسلو عام 2005 وثم إعادة تأكيد ذلك في عام 2008، وكان السبب الأساسي فـــي ذلك عدم التوصل إلى قرار برفع العقوبات عن السودان على خلفية أزمة دارفور، من جهة أخـــرى تبادل شريكا الحكم الاتهامات المسؤولية في تعثر جهود التنمية، حيث أرجعت حكومة الجنوب إلـــى تأخر الحكومة الفيدرالية لرصد الموارد اللازمة، بينما كان رأي المؤتمر الوطني هو أن تخصـــيص نصف عائدات النفط لحكومة الجنوب كان يكفي لإطلاق التنمية، وأن غيابها يعود إلى الفساد وعـــدم الكفاءة لحكومة جنوب السودان، كما إرتبطت هذه العوامل بأزمة دارفور وتصعيدها دوليـــا، حيـــث أخذت حيزا لقضية الإنسانية الأولى في العالم، ما دفع إلى التصعيد عبر قرارات متتالية من مجلـــس

[1] - أحمدإبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2010-2011 رياح التغيير**، الطبعة الأولى (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2011)، ص ص 231-232.
[2] - أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص 234.

الأمن، ثم تحويل عمليات السلام في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحـــدة ســـنة 2008، وتحويل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية وكانت النتيجة زيادة التوتر في العلاقات بـــين الســـودان والشركاء الدوليين [1].

إلى جانب هذه العوامل، تعددت الأسباب التي جعلت من الإنفصال أمر محتوما، خاصـــة مـــع إستمرار ضعف الأداء الحكومي للسودان مع الجنوب ومع مختلف الأقاليم فيه خاصة تعامله مع أزمة دارفور، إضافة إلى الضغوطات الخارجية التي كانت لها مصالح كبيرة في إنفصال شمال الســـودان عن جنوبه، هذا الإنفصال أثر بشكل كبير على الأمن القومي السوداني من خلال:

– زيادة وتيرة الإضطرابات السياسية في أقاليم السودان الشمالية مطالبـــة بالمزيـــد مـــن الحكـــم اللامركزي، ومن إقتسام الثروة مع المركز وإحتجاجا على معالجة الحكومة لبعض القضايا مثل تنفيذ إتفاقية الشرق أو غيرها من المشاريع التي لم تنفذها.

– زيادة الإستقطاب السياسي بين الحكومة والمعارضة، خاصة في ظل الآثار السلبية التي خلفهـــا الإنفصال، وتحميل الحكومة كافة المسؤولية وزيادة ضعفها.

– إزدياد الضغوط الدولية على السودان في مجالات التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية ورعايـــة حقوق الإنسان وتحقيق بنود إتفاقية السلام وغيرها، وذلك بقصد الضغط على الحكومة حتى تستجيب لمطالب أهل الجنوب ودارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومحاولة تغيير النظام.

– تأثر الأمن الإقتصادي السوداني خاصة بعد خروج نصيب حكومة السودان من عائدات بتـــرول الجنوب والتي تساوي حوالي 70 % من كل عائدات البترول خاصة أن الإقتصاد السوداني يعتمـــد بشكل كبير على إنتاج البترول، ما سيكون له تأثير كبير علـــى تحقيـــق التنميـــة فـــي شمـــــــال الســـودان، والتي قد تتدهور أكثر مع ما تعانيه السودان من إنقسام وضعف[2].

وبذلك نجد أن إنفصال جنوب السودان كان له تأثير كبير على الأمن القومي السوداني، حيـــث فقدت ثلث مساحتها، كما نقص عدد سكانه، إضافة إلى فقدانه إمتداده الجغرافي، وتأثيراته الإقتصادية، إضافة إلى تأثيراته الإجتماعية والثقافية وتأثيره الكبير أيضا على مسار العلاقات السودانية مـــع دول الجوار، وفي إطار علاقاتها الدولية بصفة عامة[3].

[1] - أحمد إبراهيم محمود، نفس المرجع، ص 234.

[2] - الطيب زين العابدين، تداعيات إنفصال جنوب السودان، تم تصفح الموقع يوم 26 /05 /2013، متوفر على الرابط الإلكتروني: http://www.aljazera.net/nr/exeres1243 ccdp3-283a/4cb8/a8407015ed076255.htm.

[3] - وليد سيد محمد علي، إنعكاسات إنفصال جنوب السودان على العلاقات السودانية المصرية، ص 2، متوفر على الرابط الإلكتروني:

وبالتالي فإن إنفصال جنوب السودان هدد الأمن القومي السوداني من كل الجوانب، حيث فقدت الحكومة السودانية القدرة على إستثمار الموارد الكبيرة الموجودة في الجنوب، والتي كانـــت تشـــكل أساس الإقتصاد السوداني إضافة إلى تأثيره على وحدة السودان وأمنه الوطني نتيجـــة الإنعكاســـات الإجتماعية الخطيرة تزيد من إمكانية إنفصال أقاليم أخرى خاصة مع استمرار الأوضاع الاقتصـــادية والاجتماعية المتدهورة، وتأثير ذلك على الاستقرار السياسي وشرعية الحكومة السودانية[1].

وبالتالي فإن إنفصال جنوب السودان كان له تأثير كبير على الأمن القومي السوداني، إنعكـــس على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية، والذي نتج عنها العديد من التحديات التي تواجهها دولتا السودان وجنوب السودان.

المطلب الثالث: تحديـــــات ما بعـــــد الإنفصـــــال.

لقد أفرزت تجزئة السودان وقيام دولة جنوب السودان العديد من المشاكل والتحـــديات الأمنيـــة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث لم يكن إنفصال جنوب السودان نهاية للأوضـــاع الأمنيـــة المتدهورة وإنما هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الدولتين في ظل الواقع الجديد، سواء كان في إطار سياستهما الداخلية أو في إطار علاقاتهما المشتركة والخارجية، لـــذلك ســـنحاول تنـــاول هـــذه التحديات كما يلي:

أولا: تحـــديـــات دولـــة الســـودان:

كنتيجة لإنفصال جنوب السودان تواجه السودان العديد من التحديات، حيث أن تأثير الإنفصـــال لم يكن جغرافيا فقط وإنما كان له تأثير على مؤسسات الدولة، ومستقبل وحدتها الوطنية خاصة مـــع وجود الحركات المتمردة في إقليم دارفور وشرق السودان، والتي قد تتأثر بإنفصال الجنوب، إضـــافة إلى مطالب التغيير في الشمال. وبذلك يمكننا القول أن أهم هذه التحديات تتركز فيما يلي:

1 –الوضـــع السيـــاســـي:

http://idu.sd/economics/sudai%20conference1017-doc.(26/05/2013).

[1] - دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص 355.

لا تزال السودان تتميز بتنوع سياسي وثقافي وإثني واسع، حتى بعد إنفصال الجنوب بتعـــداده الكبير، كما لازالت تشهد تصدعات إجتماعية وإيديولوجية مختلفة، ومن السمات البارزة للسودان مـــا بعد الإنفصال تنامي قوة الأطراف من خلال تركيبات جديدة لقسم الســـلطة والثـــروة نتيجـــة لعـــدة إتفاقيات، وانقسامات طالت حتى المدنيين حيث انقسموا إلى قســـمين: تحـــالف الحكومـــة وتحـــالف المعارضة، كما أن منظمات المجتمع المدني على الرغم من إزدياد عددها إلا أن دورهـــا لا يـــزال محدودا، وهذا لأنها حديثة في المجال السياسي وتعتمد على تمويل خارجي، إضافة إلـــى اســـتخدامها كواجهة لخدمة الأحزاب السياسية، لذلك نجد أن دورها وتأثيرها محدود[1].

إضافة إلى ذلك فإن الانقسام السياسي طال الحركات المسلحة أيضا والتي شكلت تحالف جبهـــة ثورية وهي: الحركة الشعبية في الشمال، حركة تحرير السودان، حركة العدل والمساواة، وعدد مـــن هذه الحركات المسلحة قد تقلبت في تحالفاتها بين الحكومة والمعارضة، فبعد أن كانت حركة تحريـــر السودان "مني أركومناوي" (هذه الحركة تتميز بجناحي جناح مني أركوماناوي وجناح عبـــد الواحـــد محمد نور) جزءا من الحكومة إنتقلت إلى المعارضة ليحل محلها حركة التحريـــر والعدالـــة، وهـــذه الحركات متهمة بالتنسيق مع التنظيمات السياسية إضافة إلى لجوئها للعمل المسلح ضد الحكومة[2].

وبذلك فإن إتفاقية السلام الشامل في السودان(أنظر الملحق رقم 05) لم تســـاهم فـــي شـــرعية النظام السياسي وتمتعه بالقبول العام في الفضاء السياسي الداخلي وذلك راجع لعدة أســـباب منهـــا : طبيعة سياسته الداخلية المرتبطة بمنهج إقصائي سواءً سياسيا أو عرقيا أو ثقافيا، كما أن الانتخابـــات في الشمال لم ينتج عنها إدماج عناصر جديدة من المعارضة في العملية السياسية، وإصرار الحكومة على الإنفراد بمعالجة الأزمات الهيكلية التي تهدد كيان الدولة، أزمة دارفور في غرب السودان مـــن جهة وأزمة شرقه من جهة أخرى[3].

في ظل هذه الإنقسامات هنالك عدة تحديات تواجه الدولة في شمال السودان وهي تتمثل في:

– **ثورات المنطقة ومطالب التغيير:** شكلت الثورات العربية نموذجا ملهما للنخب السياسية وللشعب في السودان خاصة مع امتداد حكم الرئيس "عمر البشير" الذي وصل إلى 20 عاما من الحكم، وهـــو سبب كبير للتمسك بمطالب التغيير في ظل المتغيرات السياسية بالمنطقة، كما يعد فشل الجبهة القومية

[1] - حسن الحاج علي أحمد، **"المشهد السياسي في السودان بعد الإنفصال"، في ندوة: دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الإنفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14-15 جانفي 2012، ص ص 4-5.

[2] - حسن الحاج علي أحمد، نفس المرجع، ص 05.

[3] - أماني الطويل، **"مستقبل السودان: واقع التجزئة وفرص الحرب"، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية** (قطر: جوان 2011)، ص 10.

الإسلامية في تحقيق وعودها للشعب السوداني في تحقيق التنمية والمساواة مع إنقسامها وإنعكاس ذلك على السياسة الداخلية والاستقرار السياسي ومستوى رضا المـــواطنين علـــى الحكومـــة، لأن هـــذه السياسات العامة التي تنتجها هذه الدائرة الضيقة لا تزال سببا محوريا لإنتاج الانقسامات على أســـاس قبلي في السودان[1].

– **طبيعة الحراك السياسي وتوجهاته:** تسعى حكومة شمال السودان إلى التفاوض مـــع الأحـــزاب السياسية في محاولة لاحتواء الآثار المترتبة عن إنفصال الجنوب، غير أن المشكلة تكمن فـــي عـــدم توفر صلاحيات حقيقية للأحزاب السياسية، لأن التحرك الحكومي إزاء الأحزاب يأخذ طابعا "شكليا"، أدى إلى تآكل مصداقية الحكومة والأحزاب معا، لأنه لا يؤدي إلى تغيير السياسات الداخلية كمـــا لا يفضي إلى أي نوع من أنواع التداول على السلطة، ولا يساهم بالتأكيد في خفض مستوى التهديـــدات لمؤسسة الدولة والناجمة عن تمرد للأقاليم على المركز، وبالتالي عدم وجود مصداقية لتحســـين أداء الحكومة وتفعيل دورها وتعزيز الشفافية واستمرار الفساد والضعف[2].

2 –الوضـــع الإقتصـــــادي:

مؤشرات نموا الاقتصاد في الشمال في السنوات العشر قبل الإنفصال كانت تشير إلى تضاعف حجم الاقتصاد عشر مرات في السنوات (2000–2010) حسب البنك الدولي ومتوسط نموه الســـنوي في تلك الفترة 7.2% (معدل عالمي) واستقرار التضخم في حـــدود 7% حتـــى 2007، وارتفاعـــه إلى 13.7 في السنوات الثلاثة الأخيرة، وارتفع دخل الفرد من 1.83 جنيه عـــام 2000 إلـــى 3998 عام 2010 وقد زادت التحويلات إلى الجنوب من 12.5% من الدخل القـــومي 23.3%، وانخفـــض نصيب الحكومة القومية من 65% إلى 51.9% ويعني هذا انه تم فعلا إعادة توزيع الثروة في البلاد حسب اتفاقية "نيفاشا"، وبعد انفصال الجنوب اهتز إقتصاد الشمال فانخفض معدل النـــاتج الإجمـــالي 1.2% حسب البرنامج الثلاثي* ولكنه إرتفع في ميزانية 2012 إلى 2% فقط وارتفع معدل التضخم إلى 23% ولكن الميزانية تتوقع له أن يستقر عند حدود 17%، كما ســـيرتفع دخـــل الفـــرد بســـبب

[1] - أماني الطويل، نفس المرجع، ص 12.
[2] - نفس المرجع، ص 14.
* البرنامج الثلاثي: هو برنامج أعدته وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني والبنك المركزي السوداني لفترة 2012-2014 لمواجهة تحديات إنفصال جنوب السودان، ولمواجهة صدمة خروج النفط باتباع سياسات تقشفية نقلا عن الرابط الإلكتروني:
http :www.naife.org/eventsbody.asppfield :gveneralnews&id :162.(23/05/2013).

إنخفاض حجم السكان بعد الانفصال، كما سينخفض نصيب القطـــاع الصـــناعي مـــن 24.7% إلـــى 16.7% لخروج البترول[1].

ثانيا: تحـــديـــات دولـــة جنـــوب الســـودان:

بالرغم من تحقيق مطلب الانفصال عن الجنوب إلا أن الدولة الوليدة في جنوب تواجه جملة من التحديات الصعبة، والتي قد تكون عائقا أمام بناء دولة، وهذه التحديات لا تقتصر في جانـــب معـــين وإنما تتعداه إلى عدة جوانب نذكر منها:

1 –الوضع السياسي في دولة جنوب السودان:

سيطرت الحركة الشعبية على السلطة في جنوب السودان على الرغم من كونها ليست الممثـــل الوحيد لشعب جنوب السودان، وهي كمثيلتها في الشمال خاصة وأن انتخابـــات أفريـــل 2010 فـــي الشمال والجنوب قد شابتها عمليات تزوير تجاوز عنها المجتمع الدولي بقيـــادة واشـــنطن اســـتجابة لمتطلبات تقسيم وتجزئة السودان، فمنذ توقيع اتفاقية السلام الشـــامل 2005، توحـــدت المجتمعـــات العرقية والسياسية الجنوبية حول هدف مشترك هو: تقرير المصير وبعضها تغاض عن الاختلافـــات حتى يتحقق الهدف ولكن بعد الاستفتاء والتصديق على نتائجه إختفى القاسم المشترك وبدأت النزاعات السياسية المستعرة منذ أمد طويل في الظهور من جديد [2].

وبالتالي فإن الوضع السياسي في جنوب السودان لم يكن أفضل حالا من الوضـــع في الشمال، كما أن فترة ما بعد الانفصال شهدت العديد من الاضطرابات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي داخل جنوب السودان.

كما تجلت هذه الاضطرابات في تكثف المناورات بين الحركـــة الشـــعبية لتحريـــر الســـودان والأحزاب المعارضة الجنوبية في شأن تكوين الحكومة الانتقالية وبسلطاته والمدة الزمنيـــة للمرحلـــة الانتقالية، وقد أدى النهج المستبد للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى تهديد عملية بناء الثقـــة التـــي أنشأها بين مختلف الأطراف، وقد يؤدي سوء الإدارة السياسية إلى إثارة الخصومة بـــين الأحـــزاب المعارضة، وخصوصا في وقت تتطلب فيه التحديات المرتبطة بعملية بناء الدولـــة وإدارة المخـــاوف الأمنية الداخلية جعل الوحدة الجنوبية هي المطلب الأساسي[3].

---

[1] - عبد الرحيم حمدي، "الوضع الإقتصاجي في الشمالوالجنوب بعد الانفصال"، في ندوة: **دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14و 15 جانفي 2012، ص 6.

[2] - اماني طويل، مرجع سابق، ص 9.

[3] - اماني طويل، نفس المرجع، ص 9-10.

وبالتالي فإنه وحتى بعد الانفصال لم يختفي التنوع والتعدد القبلي الذي إنعكس على الحركـــات السياسية في الجنوب، حيث أن سكان جنوب السودان ينتمون إلى قبائل زنجية تتحـــدث لغات مختلفة، ولها معتقدات دينية مختلفة، وهذا ما أشرنا إليه في التـــــركيبة المجتمعيـــة لجنوب السودان، حيـــث لازال المجتمع الجنوب السوداني فوضويا قبليا يناضل من أجل السيطرة السياسية للقبيلـــة الأقـــوى، وهذا يعتبر من أهم معيقات بناء الدولة في جنوب السودان[1].

وما يزيد من تدهور الوضع السياسي، إنخفاض مستوى التنمية الاجتماعية لدرجة أن الشـــعب يفتقر إلى القدرة على مساءلة المسؤولين عن تسيير الشأن العام في البلد، ويشـــكل غيـــاب التنميـــة الاجتماعية في جمهورية جنوب السودان بيئة مواتية لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي[2]، كما أن هذا يزيد من إحتمال تدهور الأوضاع الأمنية في جنوب السودان، التي ستقود البلاد إلى صـــراعات سياسية وإنقسامات تؤدي إلى إخفاق النخب الجنوبية في تشكيل دولة فاعلة وذلك بسبب:

– افتقار الدولة الجديدة للبنية التحتية اللازمة، بما كان يأمل معه أن يجري الاستفتاء إلى أمد يمكن من الاستفادة من موارد الشمال في تشييد تلك البنية.

– أن النزاعات الجنوبية–الجنوبية ذات طبيعة حادة وممتدة في التاريخ الجنوبي، وأن الشمال وحده كان يمثل مصدا للمجابهات بين التكوينات الجنوبية بهذا فإن تنامي النزاعات المحلية قد يفسد مشروع الدولة الجديدة، أو يعرقل تكاملها.

إضافة إلى حدة التوتر الأمني في المناطق الحدودية كمثلث أولمبي في الحدود مع كينيا، التـــي يمكن أن تقود إلى نزاعات مسلحة[3].

ويزداد الوضع سوءا في جنوب السودان مع إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتدفقها للجهات التابعة وغير التابعة للدولة، وهذا كان نتيجة التسليح بالوكالة الذي تجلى في الدعم الذي قدمته كل من الخرطوم وجوبا لحلفائها من أجل إضعاف كل طرف للأخر وبالرغم من أن التسليح بالوكالـــة هـــي إستراتيجية قصيرة المدى إلا أن عواقبها تكون على المدى الطويل خاصة عندما تقع في يد الحركات المتمردة، حيث أنه في أواخر 2011 تفجرت المنافسات بين القبائل وتحولت إلى صراع مفتوح فـــي ولاية جونقلي بين المورلي والجيش الأبيض لشبيبة النوير المعاد تنظيمها، وهو ميليشيا قبلية تتكـــون

[1] - واني تومبي لاكو، "الكفاح في جمهورية جنوب السودان"، تر: الحاج ولد إبراهيم، في ندوة: **دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14-15 جانفي 2012، ص 5. مرجع سابق، ص ص 20 – 21.

[2] - نفس المرجع، ص 5.

[3] - مصطفى عثمان، "الوضع في السودان بعد الانفصال، متوفر على الرابط:
http://www.cfaair.com/ar/issues/political-cssues,issue/20/.(23/05/2013).

من ثلاث مجموعات تابعة لقبيلة النوير، وقد أجريت عملية سلام بقيادة مجلس للكنائس غير أنها لـــم تتوصل بعد إلى وضع حد للأعمال العدائية التي راح ضحيتها عشرات الأطفال المخطوفين وســـرقة المواشي والممتلكات حيث كان المقاتلون مزودين بحوالي 4000 بندقية[1] .

ثالثا: التحـــديات المشتـــركة بين دولتا شمـــال وجنـــوب الســـودان:

هنالك العديد من التحديات المشتركة التي تواجه دولتا شمال وجنوب السودان، وذلـــك يتعلـــق بمختلف القضايا العالقة بين الدولتين هذه التحديات تعرقل مسار السلام والأمن بين الدولتين كما تزيد من إمكانية قيام حرب بينهما.

ويعد وجود حكومتان في الدولتين يهيمن عليهما حزب حاكم واحد، وما كانت عليه علاقتهمـــا في السابق كعلاقة قائمة على الصراع والحرب، كانت أحد أهم سمات التعقيد فـــي العلاقـــات بـــين الدولتين.

إضافة إلى أن القضايا العالقة التي تسبب فيها انقسام السودان إلى دولتان تزيد من توتر العلاقة وتتمثل هذه القضايا العالقة في:

- قضايا الديون هل تتحملها دولة الشمال لوحدها أم تتحملها الدولتان معا، وعلى أي أساس.
- إلا من ستؤول منطقة أبيي للشمال أو للجنوب.
- النفط وكيفية تصديره وبأي قيمة وبأي صيغة.
- تقاسم الثروة.
- ترسيم الحدود.
- قانون الجنسية.
- تحقيق الأمن في الدولتين[2].

ومن أبرز القضايا التي كانت سببا رئيسيا في التوتر بين البلدين نذكر:

1 -قضيـــة الحـــدود المشتـــركـــة:

[1] - التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان، السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان، ص ص 7 – 10، متوفر على الرابط ا لإلكتروني:
http://www.smallarmssuveysudan.org/feleadmin/docs/cssie...HSBA-IB-19arms.flwos and-holdings-south-Sudan-arabic-pdf.

[2] - بلقيس البدري، "تعقيدات العلاقة بين دولتي شمال وجنوب السودان وكيفية إيجاد الحدود لها"، في ندوة:. **دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الإنفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14 – 15 جانفي 2012، ص 2.

الحدود المشتركة بين دولتا السودان هي حدود طويلة ومشاكلها لم تحل بعد وهي أكثر خطورة وتعقيد بالمقارنة مع المشاكل الموجودة مع الدول الحدودية، كما أن الحدود بينهما هي عبـــارة عـــن حدود وهمية تتداخل بها مجموعة قبلية وإثنية متعايشة في المنطقة لقرون عديدة، حيث كانت هنالـــك تحركات للقبائل الرعوية مع عرب رحل عبر حدود ولاية النيل الأزرق وسنار مـــع أعـــالي النيـــل ومجموعة قبيلة الميسرية عبر حدود جنوب كردفان، مع بحر الغـــزال والـــوحـــدة فـــي الجنـــوب، والإنفصال أدى إلى تأجيج الصراع القبلي بصورة كبيرة بين القبائل في مناطق التماس التـــي كانـــت تتعايش فيها، وبغلق الحدود أدى إلى الصراع على الموارد وسياق التسلح وتكوين جيـــوش لحمايـــة نفسها[1].

2 –الصـــراع على النفـــــط:

يعد الصراع على النفط ومنطقة "أبيي" أحد أهم الأسباب التي زادت التوتر في العلاقـــة بـــين الدولتين، وذلك لعدم وجود تسوية لكيفية تدبير عائدات النفط والتسويات المالية الانتقاليـــة الأخـــرى وذلك لما يشكله النفط وعائداته كمصدر حيوي للثروة في شمال السودان وجنوبه، حيث نجد أن أغلب الموارد النفطية موجودة في جنوب السودان(أنظر الخريطة رقم 05) وبعد الإنفصال فقدت الســـودان هذا المورد مما أدى إلى صعوبة إيجاد إتفاق يرضي الطرفين حول تقسيم هذه الموارد [2].

وهذا الخلاف حول مسألة النفط لا يتعلق بقيمة ما يجب أن تدفعه حكومة الجنوب مـــن رســـوم نظير إستخدامها للمنشآت النفطية الشمالية كمنفذ وحيد متاح حاليا لتصدير نفطها، ولكن تتعلـــق بـــأن حكومة الجنوب تتعامل مع موضوع النفط باعتباره الورقة الرابحة في يـــدها فـــي الضـــغط علـــى الخرطوم التي كلفها الانفصال عنها نسبة كبيرة من الموارد النفطيـــة وخســـائر اقتصـــادية كبيـــرة ولإجبارها على تقديم تنازلات في القضايا الخلافية الأخرى لاسيما أبيي المتنازع عليها[3].

---

[1] - جمال الدين عبد الرحمان رستم، التداعيات العسكرية والأمنية لانفصال الجنوب على السودان والمستقبل العسكري والأمني للسودان، ص35، متوفر على الرابط الإلكتروني:

http://www.sd-economics- sudan conference/ 10.

[2] - نيال كول أكين، "السودان بعد إنفصال الجنوب"، في ندوة: **دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14 – 15 جانفي 2012، ص 6.

[3] - خالد التيجاني نور، "النفط جدلية التقارب والتباعد"، في ندوة: **دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الإنفصال**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 14 – 15 جانفي 2012، ص 11.

خـــريطـــة رقـــم (05): مناطق النفط في جنوب السودان.

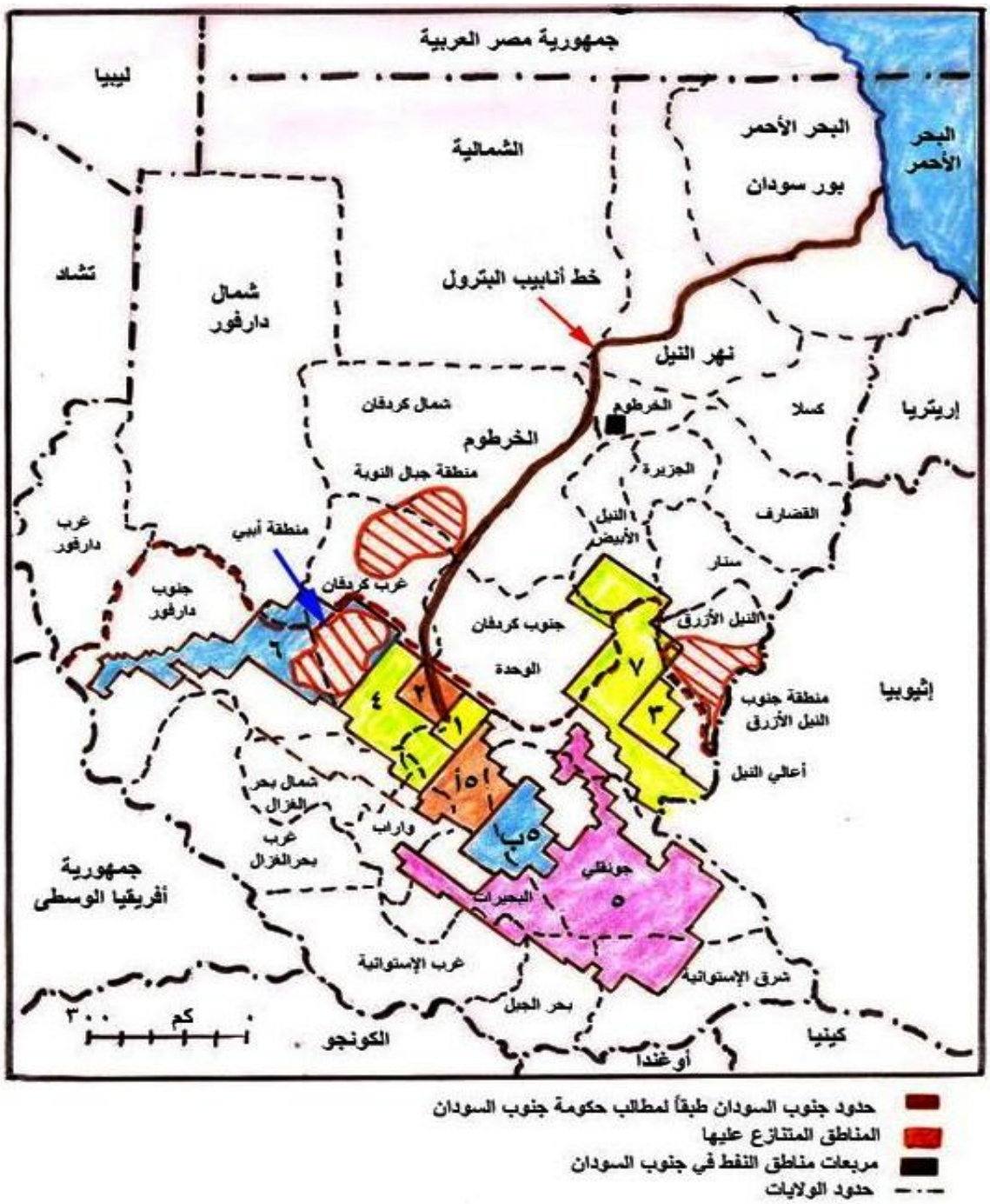

المصدر: الصراع في جنوب السودان، متوفر على الرابط الإليكتروني:

http:moqatel.com/…are/bohoth/siasia/sudan/index.htm.

المبحث الثاني: التهديـــدات الإقليميـــة والدولية لفشـــل دولة السودان.

لا تقتصر نتائج الفشل الدولاتي ومخاطره على الدولة الفاشلة فقط وإنما يتعداه إقليميـــا، وذلـــك لأن فقدان الدولة القدرة على أداء وظائفها وإلتزاماتها الداخلية، ينعكس مباشرة على دول الجوار حيث أن عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي له تأثير على دول المنطقة مـــن عـــدة جوانب، حيث يؤدي إلى عدم استقرار السلطة السياسية في الدول المجاورة، وتأثر إقتصاديات الـــدول وغياب الأمن بسبب إنتشار الحركات المتمردة والجريمة المنظمة، وإنتشار الأمراض المعدية وتـــدفق اللاجئين، وقد كان لفشل دولة السودان وضعفها وخاصة بعد تفككها تأثير كبير على الأمن الإقليمـــي خاصة وأن إمتدادها الجغرافي وحدودها المشتركة مع العديد من الدول يزيد مـــن إمكانيـــة التـــأثير والتأثر المتبادل مع أن السودان ليست أسوء حالا من الدول المجاورة، حيث أن معظم الدول الإفريقية تصنف ضمن الدول الفاشلة أو القريبة من الفشل، إلا أن فشل دولة السودان وإنفصال جنوب السودان كان له العديد من التأثيرات التي إنعكست على الأمن الإقليمي والدولي.

المطلب الأول: زعزعة الإستقـــرار السيـــاسي في الدول المجـــاورة.

من أهم النتائج المترتبة عن فشل الدولة إنكشـــافيتها تجـــاه المخـــاطر والتحـــديات، وضـــعف مؤسساتها الحكومية، وقواتها الأمنية حيث لا تكون هنا الدولة الفاشلة خطرا على أمنها وإســـتقرارها الداخلي فقط، وإنما تصبح خطر على الأنظمة السياسية في الدول المجاورة سواءا في علاقاتها معهـــا أو في إطار فقدان هذه الدول الفاشلة السيطرة على إقليمها وحدودها مع هذه الدول أو عـــدم قـــدرتها على التحكم في الحركات المتمردة وما يتبعها من عنف الذي قد يمس أو ينتقل إلى الـــدول المجاورة، وقد كان لإنفصال جنوب السودان وعجز النظام السياسي في الخرطوم، دور كبيـــر فـــي زعزعـــة الإستقرار السياسي والأمني للدول المجاورة لها.

أولا: تأثير إنفصال جنوب السودان على وحدة الدول المجاورة.

يعد تطبيق حق تقرير المصير على شعب جنوب السودان، هو أول حالة في إفريقيا يـــتم فيهـــا إعمال هذا المبدأ على أقلية ثقافية من مواطني دولة مستقلة فقد إعترفت المواثيق الدولية بهذا الحـــق للشعوب المستعمرة، وحرصت على إستبعاد تطبيقه على أقلية ثقافية في دولة مستقلة للحفـــاظ علـــى إستقرار الدول، وقد أكد الإتحاد الإفريقي هذا المبدأ في نص ميثاقه على ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة من الإستعمار في القارة الإفريقية، غير أن حق تقرير المصير قد يرد من حيث المبدأ فـــي معاهدة بين دولة مستقلة وأقلية ثقافية في داخلها، وذلك في حالات معينة وبرضـــا الطرفين، في هذه

الحال يأخذ المبدأ المذكور شرعيته القانونية من المعاهدة، وهذه هي حالة جنوب السودان التي إعتمد على إتفاقية السلام الشامل في سنة 2005 والتي فتحت الباب لمراجعات كثيرة في جوارها، والمثـــال الواضح لذلك هو الحالة الإثيوبية، فبالإضافة إلى أن لهذه الدولة مشكلات مع عدد كبير من القوميات المختلفة فإن دستورها الصادر في سنة 1994 يقر بأن لكل قومية من هذه القوميات الحق في طلـــب تقرير مصيرها، والخطير في الأمر أن بعض هذه القوميات أو الشعوب لها عائدات تاريخيـــة ضـــد الدولة الإثيوبية أهمها "الأورومو" والصوماليون من سكان الأوغادين[1].

حيث تقود "جبهة تحرير أورومو" الكفاح ضد الدولة منذ 1993، والهدف نيل الحكـــم الـــذاتي لإقليم أوروميا، وقد وافق المتمردون في إجتماع مع إدارة الرئيس "مليبس زيناوي" في هولنـــدا فـــي جانفي 2009، على أن يقبلوا الدستور من حيث المبدأ، ثم يشرعون في محادثـــات مـــع الحكومـــات الإثيوبية في شأن أحقيتهم دستوريا في هذا المطلب، وكانت ردة الفعل الإثيوبية إتهامها أريتيريا بدعم هؤلاء المتمردين، وتحذير الرئيس "زيناوي" من أن إنفصال جنوب السودان سيؤدي إلى إشعال نـــار الحروب في القارة[2].

وبالتالي فإن إنفصال جنوب السودان أدى إلى زعزعة أمن الـــدول المجـــــاورة وإستقرارها، وتحفيز الحركات المعارضة وشعوب هذه الدول إلى إعادة النظر في مصـــداقية حكوماتهـــا ومـــدى شفافيتها.

وما يزيد من تأثر الدول المجاورة بإنفصال جنوب السودان وباقي الأزمات فيها، ضعف الدول الإفريقية وهشاشتها، فكما أشرنا سابقا هي ليست أحسن حال من السودان، حيث تتميز هـــذه الـــدول بطبيعتها الهشة وعدم قدرتها على الوفاء بمسؤولياتها الإجتماعية ووظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم، وهي غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها وعاجزة عن تقديم الخدمات العامة وتوفير بنى تحتية مقبولة، وهو ما إنعكس على موقع هذه الدول على الصعيد الدولي كفاعل دولي هامشي، كمـــا جعلها عاجزة أمام شعوبها وأمام مطالب الحركات الإنفصالية التي تتخذ من ضـــعف الدولـــة مبـــرر لإنفصالها[3].

ثانيا: تأثير قيام دولة جنوب السودان على المصالح الحيوية لدول الجوار.

---

[1]- إجلال رأفت، إنعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (الدوحة :2011)، ص 11.

[2]- نفس مرجع، ص 11.

[3]- محمد عاشور مهدي، **"**مستقبل التكامل الإقليمي في إفريقيا**"**، قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات، **مجلة قراءات إفريقية**، العدد 06 (سبتمبر 2010)، ص 30.

شكل الجنوب عمقا إستراتيجيا للسودان والوطن العربي في إفريقيا جنوب الصـــحراء، ومـــنح السودان فرصة الإضطلاع بدور إقليمي كبير خاصة في الأبعاد الحضارية والسيـــاسية والإقتصادية، وخاصة في سبيل التلاقي العربي الإفريقي، إلا أن دولة جنـــوب الســـودان بمكوناتهـــا الإجتماعيـــة والسياسية، وبما تعانيه من تناقضات مزمنة بين هذه المكونات، فضلا عن عدم وجود بنيـــة أساســـية للدولة، وعدم إنتشار الوعي والعلم والمعرفة، والأوضاع الإقتصادية القاسية التي يعيشـــها المـــواطن والإنتشار الواسع للسلاح بين المواطنين والمليشيات، تظل مهددا بعدم الأمن والإستقرار، الأمر الذي سينعكس على الإقليم بأسره، ويفتح الباب واسعا أمام التدخل الأجنبي، حيث وفر قيام دولة الجنـــوب فرصة لتعزيز الدور الإسرائيلي والغربي في الجنوب، وأرضية مناسبة للوجود العسكري فـــي هـــذا الإقليم[1].

كما أن قيام الدولة الجديدة، قلل من موارد السودان وأدخلها في أزمة إقتصـــادية تجلـــت فـــي التدهور الكبير الذي أصاب العملة السودانية، وزيادة معدل التضخم كما أضاف قيـــام دولـــة جنـــوب السودان دولة جديدة إلى منظومة حوض النيل، الأمر الذي يهدد تأمين مصالح السودان ومصر فـــي مياه النيل[2]، فبعد إستقلالها أصبحت الدولة الحادية عشر لحوض النيل، ودولة منبـــع حيـــث يوجـــد حوض بحر الغزال في داخل حدودها، وسيكون لها تأثير هذا التجمع[3].

المطلب الثانـــي: تنـــامي النـــزعة الإنفصـــاليـــة في القـــارة الإفـــريقيـــة.

تعد الحركات الإنفصالية أحد أكبر التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية وكما ذكرنا سابقا فإن معظم هذه الدول مصنفة كدول فاشلة لا تستطيع حماية أمنها وإستقرارها، وهـــي عـــاجزة أمـــام التحديات المفاجئة سواءا كانت داخلية أو خارجية، كما أن درجة تأثرها كبيـــرة بالأوضـــاع الأمنيـــة والإقتصادية والإجتماعية في الدول المجاورة، إضافة إلى كونها تشترك في التنوع الإثنـــي والقبلـــي، وتسودها النزاعات القبلية والحروب الأهلية، وبالتالي فإن الحركات العرقية ذات طبيعـــة إنفصـــالية ليست موجودة في السودان فقط وإنما تنتشر في مختلف دول القارة، ونجاح الحركة الإنفصالية فـــي جنوب السودان قد يكون ملهما لباقي الحركات الإنفصالية في دول القارة وما سيترتب على ذلك مـــن حروب وصراعات تخوضها هذه الحركات ضد حكومتها من أجل تحقيـــق الإنفصال، وتفكك الدول

[1]- محمد حسب الرسول عبد النور،" دولة جنوب السودان والأمن القومي العربي"، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http:// www .avasid.com/ index.php/ main/ index/ 33/ 128/ contents.(22.05.2013).

[2]- نفس المرجع، ص 91.

[3]- إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 12.

وإنتشار الفوضى لصعوبة تحقيق الإستقرار وبناء الدول الوليدة، لذلك سنحاول التطرق إلى أهم هـــذه الحركات وكيف تأثرت بإنفصال جنوب السودان.

أولا: أهم الحـــركات الإنفصاليـــة في إفـــريقيـــا:

يشتد في إفريقيا الصراع العرقي ويتزايد بشكل مستمر، وخاصة في المناطق التي تتميز بتنوع مواردها الإقتصادية، وتعد ظاهرة الحروب الأهلية من أخطر الظواهر التي شهدتها القارة الإفريقيـــة منذ الإستقلال وحتى الوقت الراهن لما أدت إليه من قتل مئات الآلاف من البشر وتشـــريد الملايـــين منهم كنازحين أو لاجئين، وتدمير البنية الأساسية الإجتماعية والإقتصادية، وهذه الظاهرة مست معظم الدول الإفريقية، ففي الشرق نجد الصومال وإثيوبيا وأوغندا، وفي الغرب نيجيريا وليبيريا، سيراليون وغينيا، بيساو، وفي الوسط رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، وفي الجنوب أنجولا وموزمبيق، وفي الشمال السودان، حيث عانت هذه الدول من حروب أهلية إستمرت لعقود من الـــزمن، وكانـــت على حساب أمن وتنمية شعوب القارة حيث تعد القارة الإفريقية من أفقر قـــارات العـــالم وأكثرهـــا إضطرابا وتخلفا[1].

وقد كانت الحركات العرقية ذات الطبيعة الإنفصالية أحد أهم مظاهر الإضطراب فـــي القـــارة الإفريقية، حيث كانت هذه الحركات المتمردة تخوض حروب ضد حكوماتها، في شكل صراع داخلي تقوم به جماعات على أسس إثنية أو إيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الإنفصال عـــن الدولـــة ويشـــتمل هـــذا الصراع على أعمال عنف مسلح ومنظم واسع النطاق من جانـــب جميع الأطـــــراف المشـــاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف إنطلاقا من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية لها[2].

وتتنوع الحركات العرقية بحسب طبيعتها، وأهدافها والتي غالبا ما تكون أهدافا إنفصالية تسعى إلى الإنفصال عن كيان الدولة الأم، وبناء دولة جديدة، ومن أهم الحركات العـــرقية في إفريقيا، نميز الحركات التالية الموضحة في الجدول التالي بنوعيها الإنفصالي الذي يسعى إلـــى الإنفصـــال عـــن الدولة، والارتقائي الهادف إلى سلطة أكبر ومكانة أرفع في المجتمع.

جدول رقم 05: الحـــركـــات العـــرقيـــة فـــي إفـــريقيـــا

الدولة (متنوعة العرقيات)	الحركة العرقية	طبيعة الحركة

[1]- إبراهيم أحمد نصر الدين، **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، الطبعة الأولى(القاهرة: مكتبة مدبولي 2011)، ص 2077.
[2]- بان غانم الصائغ، "الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية"، **مجلة التربية والعلم**، المجلد 16، العدد 1 (العراق 2008)، ص 33.

إثيوبيا	الحركة الإريتيرية	إنفصالية
إثيوبيا	حركة صومالي أوجادين	إنفصالية
السودان	حركة الجنوبيين أبرزها حركة جون جارانج	أغلبها إنفصالية
جنوب إفريقيا	حركة الأغلبية السوداء	إرتقائية
روديسيا (زيمبابوي)	حركة الأغلبية السوداء	إرتقائية
ناميبيا	حركة الأغلبية السوداء	إرتقائية
تشاد	حركة عرب الشمال	إنفصالية
الكونغو الديمقراطية	حركة التوتسي	إرتقائية

المصدر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: **دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية** (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997)، ص 217.

ثانيا: تأثـــر الحـــركات الإنفصـــالية بإنفصال جنـــوب الســـودان:

لقد ساهم إنفصال جنوب السودان في زيادة تمسك الحركـــات الإنفصـــالية فـــي إفـــــريقيا بمطالبها، وعززت طموحها في الإنفصال الذي بات ممكن تحقيقه، وهذا ما ذهب إليـــه العديـــد مـــن المحللين السياسيين على إعتبار أن عدوى الإنفصال ستنتقل إلى باقي دول القارة، ففي " القمة العربية الإفريقية" التي عقدت في 10 أكتوبر 2010، حذر مختلف رؤساء الدول العربية والإفريقية مـــن أن يكون إنفصال جنوب السودان بؤرة جديدة لتشجيع الإنفصال في إفريقيا ورسم خريطـــة جديـــدة فـــي القارة الإفريقية، وسببا في تفكك الدول وتهديدا لأمنها القومي ووحدتها [1].

وتفكك السودان بإنفصال جنوب السودان وتشكيل دولة مستقلة وفقا لإستفتاء تقرير المصير في جانفي 2011، كرس لسابقة أولى من نوعها في خطوط الإلتقاء العربية– الإفريقية، قد تسمح لكيانات أخرى قد لا تتوافر فيها مواصفات الدولة لإقتفاء الطريق ذاتها عن طريق صناديق الإقتراع، أو على الأقل المضي قدما في درجات الإنفصال، كما أن الجوار الإفريقي يحـــوي كيانـــا يمكـــن أن تلـــوح بالإنفصال، كما في شمال أوغندا، والأوجادين إلى صراعا تاريخيا بين إثيوبيا والصومال، فضلا عن إقليم كازامنس بين السنغال وموريتانيا وإقليم دارفور، فضلا عن تشجيع كيانات أخرى كالأمازيغيـــة في شمال إفريقيا على إحياء مشروعها، خاصة أنهم ينتشرون في مساحة تمتد من مصر شرقا حتـــى

[1]- سوسن أبو حسين، " القمة العربية الإفريقي: خوف وقلق وتحذير من إنفصال السودان "، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.sudaneseonline.com/ cgi-bin/sds/2db.cgi ? seq=msq=msg& board=310& msg= 1286772966 .(22-05-2013).

المحيط الأطلسي غربا، وعلى إمتداد الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي حتى مالي والنيجر جنوبا، كما أنه بعد إنفصال الجنوب هنالك إمكانية وإحتمـــــال لتقسيم دول أخرى، فمـــثلا حركـــة تحريـــر" كوش" وهي تنظيم نوبي مسلح ينطلق من شمال السودان ويطالب بحق تقرير المصير للنوبـــة وهـــي تشكل خطرا كامنا على مصر من جهة الجنوب، لاسيما أن تلك الحركة ترى في الوجود المصـــري في النوبة إستعمارا وإضطهادا عرقيا، كما يمكن القول أن مدى ديمقراطية النظـــام السياســـي الـــذي ستنتجه الثورة المصرية، ودور المؤسسة العسكرية التي تولي إهتماما بفكرة الدولة نفسها، ســـيحددان قابلية المجتمع لتحقيق مثل هذه التهديدات [1] .

وهذه المخاوف تظهر في مواقف العديد من الدول، حيث ترى كل من تشاد وإريتيريا وإثيوبيـــا أن إنفصال جنوب السودان قد تكون له تأثيرات سلبية على الوحدة الوطنية لهذه البلاد، وخاصـــة أن فيها حركات عرقية لها تطلعات إنفصالية، بالإضافة إلى ذلك فإن أسباب وأنمـــاط العنـــف تتكامـــل وتتداخل في هذه المنطقة، فوقوع العنف في منطقة ما يعني إنتقاله عبر الحدود، وما يزيد من إهتمـــام إريتيريا وإثيوبيا بمستقبل السودان أن تجارتها مع السودان متنامية، خاصة في ظل إعتمادهما علـــى النفط السوداني[2].

المطلب الثالث: التهديدات الإقليمية لفشل السودان وانعكاساتها على الأمن الدولي.

إن السودان كدولة فاشلة وبإعتبارها مصدرا للعديد من التهديدات، تواجه العديد من التحـــديات خاصة بعد تفككها وإنفصال الجنوب وهي تعتبر مصدرا للتهديدات الأمنية والإقليميـــة والدولية أيضا، وذلك لأن مشاكلها الداخلية كان لها تأثير وإنعكاس على المنطقة والدول المجاورة لها، تجلـــت فـــي العديد من المخاطر مثل: إنتقال الأمراض المعدية والخطيرة وتجارة المخدرات وتجـــارة الأســـلحة، وإنتشار الجريمة المنظمة والإرهاب والقرصنة، ومشاكل اللاجئين والهجرة غيـــر الشـــرعية ولكـــن السودان ليست مصدر الخطر الوحيد في المنطقة وإنما هي في وسط يمتاز بالتوتر الأمنـــي وعـــدم

[1]- خالد حنفي علي،" الكيانات المستقلة" على الحدود العربية-الإفريقية، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.siyassa.org.cg/ news content/ 2/ 105/ 2246/ aspx.(03-05-2013).

[2]- حسن الحاج علي أحمد،" إنعكاسات الإنفصال المحتمل لجنوب السودان على مستقبل المنطقة"، ص 262.

الإستقرار الذي تعاني منه معظم دول المنطقة والقارة الإفريقية ككل حيث تعتبر من أكثـــر المنـــاطق التي ينعدم فيها الإستقرار في العالم، وكنتيجة لإتساع مجال التهديدات وتـــــرابط مستوياتها، فإن هذه التهديدات كثير ماتنعكس على الأمن الدولي خاصة فيما يتعلق بقضايا الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية، والأمراض العالمية وتجارة المخدرات والأسلحة، والقرصنة.

أولا: التهـــديدات الأمنيـــة الإقليميـــة:

تتنوع التهديدات التي تواجه الأمن الإفريقي، وتتوزع عبر معظم الدول الإفريقية فلا تكاد تخلو دولة من الأزمات والتحديات الأمنية، حيث تشهد الصراعات والتوترات داخل الدول وبـــين الـــدول، وحالات عدم الإستقرار في فترة مابعد إنتهاء الصراعات، والعوامل الأخرى المسببة لإنعدام الأمـــن، مثل تدفق اللاجئين والنازحين، وإستخدام الألغام الأرضية والمتفجرات وإنتشار وتوزيـــع وتهريـــب الأسلحة الصغيرة والخفيفة بطرق غير مشروعة ومن التهديدات المشتركة التي تواجهها دول القـــارة العدوان الخارجي، والصراعات والأزمات الدولية، وظاهرة المرتزقة، والإرهاب الدولي، وإمـــتلاك وتخزين وتصنيع أسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود، ودفن النفايات الكيماوية والنوويـــة في إفريقيا، وبذلك فإن تنوع التهديدات في القارة زاد من متلازمة إنعدام الأمن فيها[1].

ومن خلال ملاحظاتنا لهذه التهديدات والمخاطر المشتركة بين دول القـــارة، ســـواء بالنســـبة للسودان أو لغيرها من الدول فإننا نجد أن الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة كان لها دور كبير في زيادة التوتر الأمني، كذلك إنتشار الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في أنحاء القارة هي خاصـــية مشتركة بين دولها.

ومن بين أهم التهديدات والمشاكل المشتركة التي تواجهها دول القارة نذكر:

1 -مشكلـــة اللاجئيـــن:

تعد مشكلة اللاجئين في إفريقيا أحد المشاكل الرئيسية في القارة وقاسما مشتركا بـــين معظـــم دولها، وتضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشاكل النظم السياسية الإفريقية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة إفريقية، وقد تزايدت أعداد اللاجئين فـــي إفريقيـــا بشـــكل سريع، حيث قدر عددهم سنة 2003 بحوالي 3.2 مليون لاجئ، ورغم أن سكان إفريقيـــا لا يمثلـــون سوى حوالي 12% من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي 32% من لاجئ العـــالم البـــالغ عـــددهم

[1]- أحمد إبراهيم محمود، الأمن الإقليمي في إفريقيا: نظرة تقييمية، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http:// digital. Ahram. Org. Eg/ article. Aspx ? serial=221920 & eid=4285.(26-05-2013).

حوالي 7.9% مليون لاجئ، ولتشابك العوامل في قضية اللاجئين من جوانب عدة إنسانية وسياســية واجتماعية واقتصادية، فإن حركة اللاجئين إلـــى دول الملجـــأ تـــؤثر علـــى التكـــوين الاجتمـــاعي والاقتصادي والسياسي لتلك الدولة وقد تمثل في نهاية تهديدا لاستقرارها، حيث يشكلون عبئا اقتصاديا على دول الملجأ، كما أن اللاجئين مرتبطون بالمشكلات الأمنية والصراعات العرقية فـــي بلادهـــم، وعادة ما ينظر إليهم كقوات منخرطة في حرب عصابات أو مهاجرون غير شرعيين، لذلك اتجهـــت العديد من الدول إلى وضع قيود على حق اللجوء، الذي يعتبر وسيلة تمكن الإرهابيين للانتقـــال مـــن دولة الأخرى[1].

وتعد السودان من الدول المرسلة والمستقبلة، حيث بلـــغ عـــدد اللاجئـــين الســـودانيين طبقـــا للإحصائيات "المفوظية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة نحو 387 ألف في جانفـــــــي 2011، يتركز غالبيتهم في أوغندا وإثيوبيا والكونغو وكينيا، حيث أدت الحروب الداخلية والنزاعـــات التـــي شهدتها السودان إلى تدهور الظروف المعيشية والاقتصادية في مناطق الصراع مما دفع هـــذا العـــدد الكبير من المواطنين السودانيين إلى الهجرة القسرية إلى الدول المجـــاورة، ليـــزداد الضـــغط علـــى الخدمات المقدمة اللاجئين من قبل منظمات الإغاثة الإنسانية[2].

وبالرغم من العدد الكبير من اللاجئين والنازحين مـــن المـــواطنين الســـودانيين إلـــى الـــدول المجاورة، ويقدر عدد اللاجئين إلى السودان بنحو 178 ألف لاجئ، أغلـــبهم مـــن أريتيريـــا يلـــيهم اللاجئون من إثيوبيا، ثم أعداد قليلة من تشاد وبعض الدول الأخرى المجاورة[3]. وهذا مـــا يوضـــحه الجدول التالي.

جدول رقم (06): توزيع اللاجئين في السودان (حسب تقديرات 2006).

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
الأثيوبية	97.300	%13.6
الأريتيريون	431.611	%60
التشاديون	180.000	%25

[1]- راوية توفيق، مشكلة اللاجئين في إفريقيا، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.qiraat african.com/view/ ?q=1041.(24 /05/2013).

[2]- أيمن زهري، "التحركات السكانية: والأمن غير التقليدي في العالم العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 186 (2011)، ص 25.

[3] - نفس المرجع، ص 25.

الكنغوليون	4.100	%0.06
اليوغنديون	6.100	%0.09
المجموع	719.411	100

المصدر: عثمان حسن عربي، "خصائص الأمن الإنساني ومهدداته في السودان وعلاقاتها بتنمية المجتمع"، متوفر على الرابط الإلكتورني:

http://humansecurityrd.blogspost.com/2012/06/blog.post:03html.(20/05/2013)

وقد كانت أزمة دارفور أكثر الحالات تعقيدا لوضع اللاجئين في إفريقيا فقد كانت حالة الصراع داخلي أفرز ما يزيد على مليون لاجئ ونازح يعانون من فقدان الأمن وعدم كفاية المساعدات وعـــدم فدرة دول الملجأ على استيعابهم[1].

وبالتالي فإن مشكلة اللاجئين تؤثر بشكل كبير على أمن واستقرار الدول ومجتمعاتها، وكثيـــرا ما تقود إلى مشاكل أخرى من إنتهاكات لحقوق الإنسان وإنتشار الأمراض، والتأثير على الإســـتقرار السياسي والأمن القومي للدول الأخرى.

2- انتشار الأسلحة في إفريقيا:

يعد انتشار السلاح في أيدي الجماعات المسلحة والعصابات والأفراد تهديدا كبيرا للأمن القومي في معظم الدول الإفريقية التي شهدت موجة من الاضطرابات والنزوح واللجوء، وقد تسببت الحروب المنتشرة في أجزاء السودان في إنتشار السلاح في الحدود وداخل المدن في أيدي عصـــابات النهـــب والأفراد غير المنضوين تحت لواء القوات النظامية ما أدى إلى إيجاد مخرج يجمع السلاح من أيـــدي غير النظاميين، كما أن الإنتشار الكثيف للأسلحة الصغيرة والخفيفة أجـــج الصـــراعات وفـــاقم مـــن الخصومات السياسية الداخلية وأدى إلى تنامي الأنشطة الإرهابية، ودفع سكان مناطق الصراعات إلى المناطق الحضرية الأمنية الشيء الذي أثر على النشاط الإقتصادي والاجتماعي[2].

3 -تأثير التدخل الدولي في السودان على الأمن الإقليمي:

[1] - راوية توفيق، مرجع سابق.

[2] - بدون الكاتب، إنتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة... البحث عن مخرج، متوفر على الرابط الإلكتوني:
http://www.alray-aam.net.tindex-php/alrey-aam-hot-News/raya-proliferation-of -small-arms-and-light-seatch-for-a-wey-out.

لقد أثر التدخل الدولي في السودان على الأمن الإقليمي، وزاد من التوتر حيـث أصـبح هـذا التدخل هاجس للدول الإفريقية، وذلك لأنه غالبا ما ينتهي بتحقيق مصالح القـوى الكبـرى بينمـا لا يلاحظ أي تحسن في الأوضاع، وقد اختلفت طرق التدخل وأطرفه في الدول الإفريقية، فمـثلا فـي السودان كانت السياسة الأمريكية والغربية عموما تهدف لإعادة صياغة المنطقة فكا وتركيبـا، بمـا يخدم مصالحهم وأهدافهم العليا، والتي تعبر عن محورية التمركز الغربي حول الذات، كمـا تشـهد تدخل دول أخرى كالصين والهند التي كانت منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد إنعكسـت هـذه السياسات التنافسية على أمن دول القارة، باعتبارها ضمن حسـابات المصـالح المتضـاربة للقـوى الكبرى[1].

وبالتالي فإن دول القارة الإفريقية تشهد العديد من المشاكل والأزمات التي عادت مـا تكـون مترابطة، وسريعة الانتقال من دولة إلى أخرى حيث أن ما يحدث في دولـة معينـة مـن حـروب ونزاعات سرعان ما يمس جيرانها، خاصة في ظل ضعف وفشل معظم دولهـا التـي تعجـز عـن مواجهة التهديدات الخارجية، وهذه التهديدات ليست فقط على المستوى الإقليمي وإنما تنعكس أيضـا على الأمن الدولي.

ثانيا: تأثيرات فشل السودان على الأمن الدولي:

معظم الدراسات الغربية للدولة الفاشلة تنظر إليها كمصدر لتهديد أمنها القومي، والأمن الدولي بصفة عامة، حيث تم التركيز خاصة على الدول الإفريقية، وإعتبارها مصدرا للأمن والاستقرار في العالم، فالتهديدات الأمنية في القارة والناتجة عن فشل الدول من تجارة مخدرات وتجـارة الأسـلحة وإنتشارها، وإنتشار الأمراض الخطيرة، والجريمة المنظمة والإرهـاب الـدولي، جعـل الـدول الغربية تعزز إستراتيجياتها تجاه هذه الدول، وما يزيد من ضرورة التدخل في هذه الدول تحت ذريعة الفشل الذي كثيرا ما تكون سببا فيه من خلال إستراتيجيتها, للحفاظ على مصالحها الحيوية خاصـة مع الامتداد الصيني والياباني والهندي في القارة.

وبذلك تعتبر المجتمعات الغربية، وخاصة أمريكا، أن الدول الفاشلة ليس لها الحـق بـالوجود لأنها أصبحت خطرا ليس على مجتمعاتها فحسب، بل على العالم كله. وذلك بسبب تهيئتها الطريـق لنشوء الحركات الإرهابية، التي تستهدف الدول الغربية، لذلك تعطي الدول الغربية لنفسها الحق فـي

[1] - حمدي عبد الرحمان حسن، التدخل الدولي في السودان وأثره عربيا وإفريقيا، ص 267، متوفر على الرابط الإلكتورني:
http://albayan.co.uk/files/articleimages/takrir/4-3-3.pdf.

التدخل السياسي والعسكري للمحافظة على أمن المجتمع الدولي وسلامته، وبالتالي فـــإن الأوضـــاع المتدهورة في الدول الفاشلة تشجع على التدخل الأجنبي[1].

حيث تعتبر الدول الغربية أن الدول الفاشلة توفر أسس التدريب المحتملة للجماعات الإرهابيـــة الدولية، وقاعدة للقرصنة، ومصدرا لتجارة المخدرات. والأمراض المعدية، لذلك ترى في تزايد الدول الفاشلة سببا في الأزمات الدولية، التي قد تنعكس على الأمن العالمي صحيا، واقتصاديا، كما أن تفكك هذه الدول يخلق العديد من التحديات للنظام الدولي، وذلك لصعوبة بناء الدول المنهارة والدول الوليدة التي تحتاج وقتا وموارد وجهودا كبيرة لتهيئتها كعضو مسؤول أمام المجتمع الدولي[2].

وكنتيجة للقلق والمخاوف التي أثارتها الدول الفاشلة، فقد برزت العديد من الدراسات الأكاديمية والخطابات السياسية التي دعت إلى ضرورة التدخل في الدول الفاشلة باعتبارها غير قـــادرة علـــى التحكم غي إقليمها، ما يجعلها "ملاذا آمنا" "Safe Harven" للإرهاب والعصابات الإجرامية.

وهذا ما تداولته العديد من الخطابات السياسية والإعلامية حيث نشرت صـــحيفة إســـتراتيجية الأمن القومي في مارس 2006 معترفة بأن "أمنها (الولايات المتحدة الأمريكية) يعتمد على الشـــراكة مع الأفارقة لتعزيز الديمقراطية في الدول والمناطق الهشة والفاشلة"، وبالتالي فإن إفريقيا كانت إحدى الأولويات في الحسابات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية [3].

بالرغم من وجود العديد من التهديدات الناجمة عن الدول الفاشلة إلا أن معظم التركيـــز كـــان حول قضية الإرهاب ومخاطره، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وقد كانت السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب التـــي وضـــعتها الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، وقد كان تواجد "أسامة بن لادن" في السودان أحد أسباب الاتهام الأمريكي للسودان، ففـــي فترة تواجده أحاط نفسه بأفغان عرب، وبدأ مجموعة من الاستثمارات الاقتصادية، التـــي اعتبرتهـــا المخابرات الغربية وسيلة لدعم الإرهاب الأصولي في العالم، حيث عاش كرجل أعمال لمدة خمـــس سنوات في منفاه السوداني، وفي هذه الفترة كانت له علاقات متينة مع حسن الترابي زعـــيم الجبهـــة القومية الإسلامية، ومول المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي جمع الحركات الإسلامية وبعـــض

[1] - سمير الثنير، **العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين: دراسة سياسية إقتصادية وإجتماعية**، الطبعة الأولى (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص ص 51، 52.

[2] - Lester R. Brown. Plan B4.0 Mobilizing to sove civilization, (New york : Earth Policy institute, 2009). P 19.

[3] - Paul D. Williams, State Failure in Afeica : Causes Consequences and Responses, P 1. In : http://elliott.gwu.edu/assets/docs/reserch/williams 07.pdf.

الحركات المعارضة بتنظيم من الترابي في الخرطوم، كما حاول تنظيم القاعدة، ولكن نشاطاته سببت صعوبات للسودان، ودفعت بالأمريكيين إلى الضغط على السعودية، التي جردته جنسيته السعودية في عام 1994 [1].

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تصنف السودان من الدول الراعية للإرهاب، وتعتبرهـــا تهديدا إسلاميا خطيرا على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، لذلك عززت سياساتها وتدخلاتها في السودان، محاولة بسط نفوذها وسيطرتها على المنطقة، ولتأكيد عزمها على مواصلة الجهود لإعـــادة تشكيل المنطقة وفرض سلطتها، قامت طائراتها الحربية بقصف مصنع الشفاء للأدوية في العاصـــمة السودانية الخرطوم، مدعية أنه مصنع لإنتاج الأسلحة الكيماوية [2].

وقد كان اعتبار السودان كأحد الدول الراعية والجاذبة للتنظيمات الإرهابية، على أساس أنهـــا تمكن هذه الأخيرة من تحقيق أهدافها وتوجيه ضرباتها، حيث أن فشل السودان التي تعجز عن توفير فرص العمل والغداء لشعوبها، والتي فقدت جزءا من أراضيها لأمراء الحرب، وعدم قـــدرتها علـــى مراقبة وحماية حدودها يجعلها ملجأ للإرهاب، حيث تقدم لها ملاذا آمنا ومنـــاطق غيـــر محكومـــة، ومصادر الدعم الإيديولوجي وقواعد التلقين والتدريب، والحصول على الأسلحة والمـــوارد الماليـــة ومناطق عبور [3].

يمكن أن تلاحظ أن هذا الربط الواضح والمطلق بين فشل الدولة والإرهاب الدولي، لا ينطبـــق على كل الدول الفاشلة حيث نجد دولا مصنفة على أنها دول فاشـــلة ولكنهـــا لا تشـــهد نشـــاطات إرهابية، وقد نجد دولا قويا ولكنها تشهد نشاطات إرهابية.

إضافة إلى الإرهاب الدولي تعتبر الجريمة الدولية أحد أهم وأخطر التهديدات الناجمة عن الدول الفاشلة، حيث يعتبر ضعف الدول وفشلها قاعدة مثالية للمؤسسات الإجـــــرامية عبـــر الوطنيـــة، كمنطقة لنشوئها وعبورها، ولتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر وغسيل الأموال، في ظـــل غياب سيادة القانون، وغياب رقابة فعالة وانتشار الفساد وسوء الإدارة وقد شهدت الـــدول الإفريقيـــة

[1] - يوسف العاصي الطويل، **حملات بوش الصليبية على العالم الإسلامي وعلاقتها بمخطط إسرائيل الكبرى**، الطبعة الثانية (مصر: صوت القلم العربي، 2010)، ص 253.

[2] - حمدي عبد الرحمان حسن، مرجع سابق، ص ص 265، 266.

[3] - Stewart Patrick, Failed States and clobal Security : Eanpirical Questions and Policy Dilemmas, international Studies Review, 2007, p 652. In : http://gradualanstitute-ch/webdare/site/developpement/shar…arloppement/343/stewart 2007, ISR Fragile states Global Sec, pdf.

تزايد كبير للنشاطات الإجرامية حسب تقديرات مكتب الأمم المتحـــــدة لسنة 2006، حيت تم نقـــل المواد والسلع غير المشروعة مثل الأسلحة النارية والمخدرات والمعادن والنفط والاتجار بالبشر[1].

وقد أشارت التقارير العالمية إلى أن السودان أحد دول التي تـــــــزداد فيها تجارة الأسلحـــة، وموقعها في قلب القارة الإفريقية يجعلها معبرا لتهريب الأسلحة للدول الأخرى، مما قـــاد إســـرائيل لقصف الأراضي السودانية بحجة ملاحقتها لتلك العصابات، كما يعود انتشار الأسلحة فـــي الســـودان بعد إعلان الحرب في دارفور التي أصبحت سوقا ونشاط لتجارة الأسلحة كما أن المؤثرات الإقليميـــة ساعدت في انتشار السلاح غير المرخص مثل الحرب التي دارت في ليبيا والنـــزاع علـــى الحـــدود التشادية، وتكمن مخاطر انتشار الأسلحة في حال وقوعها في يد المجرمين والعصابات التي تستخدمها لتنفيذ مخططاتها الإجرامية [2].

إضافة إلى التهديدات السابقة يعد انتشار الأمراض المعدية، أحد أكثر التهديدات الأمنية خطورة وتعقيدا في العالم، وذلك لسهولة انتقالها وصعوبة علاجها باعتبارها وباءات قاتلـــة، وتـــدرج قضـــية الأمراض المعدية ضمن أولويات الأمن القومي، لذلك تبدي الدول المتقدمة قلقها ومخاوفها من الدول الفاشلة التي تكون غالبا مصدر لهذه الأمراض مع افتقارها إلى القدرات الكافية لمواجهتها ما يجعلهـــا تشكل خطرا على الصحة العالمية، وتعد إفريقيا جنوب الصحـــــراء ومن ضمنها الســـودان، أكثـــر دول العالم تدنيا في المستوى الصحي لشعوبها، وانتشار العديد من الأمراض فيها خاصـــة، التهـــاب الجهاز التنفسي، فيروس نقص المناعة، وأمراض الإسهال والسل والملاريا والتهاب الكبد، فمع أنهـــا تشكل 10% فقط من سكان العالم (في فترة 2007)، إلا أنها تمثل 90% من الملاريا و 75% مـــن الإيدز[3]، ومع تزايد حركات التنقل من وإلى القارة الإفريقيـــة ســـواء فـــي إطـــار تواجـــد التجـــار والمستثمرين والأجانب في القارة، أو من خلال حركة اللاجئين والهجرة غير الشرعية فإن انتقال هذه الأمراض في تزايد مستمر ومخاطرها أكثر فتكا خاصة لأن معظم هذه الأمراض لا تعالج.

[1] - Ipid, p 655.

[2] - رانيا بشير، تجارة السلاح تتعدد الأسباب وتتزايد المكاسب، متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://www.sudansafari.net/press/7.Press125550.2013-04-08-21-17.html.

[3] - Stewart Patrich, Op, cit, p 656.

خـــلاصـــة الفصـــل:

أثّر فشل دولة السودان وانفصال جنوبها على الوضع الأمني داخل السودان وخارجها, كما أدى إنفصال جنوب السودان إلى خلق جملة من التحديات التي تواجه الدولتان إضافة إلى تأثيرهـــا علـــى الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

فمن الناحية الداخلية على المستوى الفردي وجدنا كيف أثّر هذا الفشل على الأمن الإنساني في السودان، حيث وجدنا كيف أن المواطن السوداني يعاني في حياته من عدة مشاكل وكيف أن حكومـــة السودان عجزت عن تأمين حياة واستقرار ورفاه مواطنيها بل كانت ســـببا فـــي تـــدهور الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصادية وبذلك نجدها غير قادرة وغير راغبة في تأمينهم بل سعت في صراعها مـــع الحركات الانفصالية إلي تأمين نفسها وإستنزفت موارد البلاد في هذه الحرب, كما أنها لـــم تســـتطع ضمان أمنها القومي ووحدتها وتماسكها حيث فقدت جزءها الجنوبي الذي أصبح دولة مستقلة منفصلة ما جعلها تواجه جملة من التحديات.

وعلى المستوى الإقليمي فقد أثر فشل دولة السودان وانفصال جنوبها على أمن وإستقرار النظم السياسية المجاورة وتنامي الحركات الانفصالية إضافة إلي التهديدات الأمنية المختلفـــة مـــن انتقـــال الأمراض المعدية والخطيرة وتجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين والتي بدورها كان لها انعكـــاس علـــى الأمن الدولي حيث أن الدول الفاشلة بعجزها تكون مصدر للتهديد الأمن والسلم ما جعلها تتعرض إلى التدخلات الخارجية.

خـــــــاتمـــة

يؤدي فشل الدولة في أدائها الوظيفي خاصة إذا ما كانت تتميز بتنوع مجتمعـــي إلـــى ظهـــور وتنامي الحركات الإنفصالية فيها وهذه الأخيرة بدورها تُأثر على الأمن والإستقرار في الدولـــة ممـــا يزيد من فشلها وعجزها، وفي إطار علاقة التأثير المتبادل وجدنا أن فشل الدول مع وجود حركـــات إنفصالية يهدد وجودها واستمرارها. وهذا ما اتضح لنا من خلال دراسة تـــأثير فشـــل الدولـــة فـــي السودان ووجود حركات انفصالية فيها على وحدة دولة السودان واستمرارها حيث فقـــدت جزءهـــا الجنوبي وهي لازالت مهددة بالتفكك كدولة فاشلة تشهد عدة حركات انفصالية في شرقها و غربها.

وبذلك فقد تأكدت صحة فروض هذه الدراسة ويمكن توضيح ذلك من خلال الإستنتاجات التالية:

❖ يؤدي تسلط الأنظمة السياسي وإقصاء وتهميش بعض فئات المجتمع إلى تراجع شـــرعية الدولة وعدم قبول سلطتها واللجوء إلى ولاءات أضيق نحو الجماعات العرقية والقبلية، وذلك نتيجـــة فشل الدولة التي لا تستطيع توفير الخدمات الأساسية وتمكين المواطنين من الحصول على الرعايـــة الصحية والتعليم والبنية التحتية والاتصالات والمواصلات وغيرها من الخدمات,إضافة إلى أنهـــا لا تقوم بحماية مواطنيها سواءً كانت غير قادرة أو غير راغبة في ذلك، وبالتالي إنتشار العنف والإجرام وفقدانها السيطرة على بعض أقاليمها,وبذلك تفقد الدولة شرعيتها والاعتراف بسلطتها من قبل أقليـــة صغيرة أو جماعات مهمة في الدولة.

وبذلك فإن فشل الدولة يؤدي إلى ظهور الحركات الإنفصالية نتيجة الاضطهاد والتهميش الذي تمارسه الدولة ضد جماعات عرقية معينة، فمصطلح الدولة الفاشلة كخانة تصنيفية يعبر فعـــلا عـــن واقع بعض الدول الإفريقية، التي تعاني من ضعف مؤسساتها وعدم قـــدرتها علـــى أداء وظائفهـــا الأساسية وتوفير الأمن والعدالة الإجتماعية مع تمثيل عادل وتنمية متكافئة وعدم قدرتها على بســـط نفوذها وسيطرتها على إقليمها ما أدى إلى ظهور إضطربات داخلية تتبلور في حركـــات إنفصـــالية رافضة لسلطة الحكومة والسعي للإستقلال عنها، حيث رأينا كيف ساهم فشل دولة الســـودان وتبنـــي حكومتها لسياسات إقصائية إلى خلق توتر كبير داخلها ووجود حركات متمـــردة وإنفصـــالية نتيجـــة تهميش وقمع الحكومات المتعاقبة لبعض العرقيات في جنوب وشرق السودان وفي دارفور ومختلـــف المناطق فيها.

❖ كما وجدنا أنّ الفشل الدولاتي يزيد من إمكانية التدخل الخارجي في الدول الفاشلة خاصـــة إذا ما كانت الدولة ذا أهمية إستراتيجية في حسابات القوى الكبرى، حيث أنّ فشل دولة السودان لـــم يكن نتاج العوامل الداخلية فقط وإنما كانت هنالك عدة عوامل خارجية كان لها دور كبير في ما آلـــت إليه السودان، ومن ابرز هذه العوامل الخارجية لاحظنا كيف أثرت السياسة الاستعمارية على وحـــدة المجتمع السوداني واستقراره وحتى باقي الدول الإفريقية فانه وحتى بعد مرور أكثر مـــن 50 ســـنة على إستقلالها إلا أن معظم هذه الدول لازلت تعاني من التخلف والتبعية كما أن معظمهـــا مصـــنفة كدول فاشلة. إضافة إلى دور السياسة الإستعمارية فإن دول الجوار كان لها تأثير كبير على الأمـــن والإستقرار في السودان من خلال دعم الحركات الانفصالية، كما لاحظنا الدور البارز لإسرائيل فـــي

دعم الحركات الانفصالية في جنوب السودان وفي قضية دارفور وقد كان للسياسة التنافسية الأمريكية دور في تقسيم السودان خاصة لما تمثله السودان من أهمية إستراتيجية لها من حيث موقعها ومواردها خاصة في ظل التوجه الصيني نحو إفريقيا والسودان خاصة، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل إستراتيجياتها للهيمنة على موارد القارة الإفريقية بالحد من إمتداد منافسيها إليها.

وبذلك وجدنا أن فشل السودان كان نتاج لعوامل داخلية وخارجية كان لها دور كبير في ظهور وتنامي الحركات الإنفصالية التي أثرت على أمن و إستقرار ووجود دولة السودان

❖ كما وجدنا أنّ فشل الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية وعلى السيطرة والـــتحكم في كافة إقليمها الجغرافي مع وجود حركات إنفصالية يؤدي إلى تفككها وإنقســـامها وتهديـــد الســـلم والأمن داخليا إقليميا ودوليا، وذلك بإعتبار أن تراجع دور الدولة كفاعل أساسي في النظـــام الـــدولي يكرس الفوضى وغياب النظام والقانون ويشكل فراغا يفتح المجال لقوى غيـــر شـــرعية لإســـتختدام العنف ما يجعل الدولة ملاذا للإرهاب والمنظمات الإجرامية ومصدرا للأمراض والهجـــرة وتجـــارة الأسلحة والمخدرات وبذلك تصبح الدولة مهددة في وجودها وخطرا على مواطنيها وجيرانها وعلـــى النظام الدولي.

ومن خلال بحثنا في التحديات والتهديدات الأمنية لفشل السودان وإنفصال الجنوب وجـــدنا أن سياسة الحكومة السودانية والحروب الأهلية التي مرت بها السودان أثرت على الأمن الإنساني حيـــث وجدنا أن المواطن السوداني يعيش ظروفا صحية واقتصادية وسياسية وإجتماعية متدهورة.

كما أن انفصال جنوب السودان أثر على الأمن القومي للسودان على المستوى السياسي بتراجع شرعية النظام السياسي ومطالب التغير في الشمال والحركات المتمردة في شرق الســـودان وغربـــه ,إضافة إلى تأثر الإقتصاد السوداني بفقدان نسبة كبيرة من مواردها وإنعكاس ذلـــك علـــى الوضـــع الإجتماعي فيها.

كما لاحظنا أن إنفصال جنوب السودان لم يكن نهاية للصراع والمشاكل بين الـــدولتين وذلـــك لوجود العديد من التحديات التي تواجه الدولتان التي لها تأثير كبير على علاقاتهما واستقرارهما.

وعلى المستوى الإقليمي أثّر تقسيم السودان على النظم السياسية للدول المجاورة حيث أن حـــق تقرير المصير الذي ناله شعب جنوب السودان، فتح المجال أمام شعوب الدول المجـــاورة لمراجعـــة سياسات حكومتها وأدوارها مطالبة بتبني إصلاحات سياسية وتنموية، ما جعل هذه الدول تقـــع فـــي

أزمة بين هشاشتها وضعف مؤسساتها وبين ضرورة إتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه هـــذه المطالـــب وإحتوائها إضافة إلى ذلك فإن قيام دولة جنوب السودان أثّر على المصالح الحيويـــة لـــدول الجـــوار كونها أعطت مجالا للتدخل الأجنبي في المنطقة خاصة لإسرائيل. كما أن إنفصال جنـــوب الســـودان عزز طموح الحركات الإنفصالية في القارة ما جعلها تشكل خطرا كبيرا على وحدة الدول المجاورة.

وقد كانت هنالك العديد من التهديدات الإقليمية لفشل دولة السودان تجلت في مشاكل اللاجئين وتدفق الأسلحة وإنتشار الأمراض المعدية وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والتي إنعكست علـــى الأمن الدولي وذلك لأن هذه التهديدات عابرة للحدود، ما أدى إلى وضعها ضمن أولويـــات أجنـــدات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت بأن تدخلها في الدول الفاشلة ضـــروري وذلك لأنها تشكل تهديدا على أمنها القومي ,كما لاحظنا انه بالرغم من أن السودان كانـــت تهديـــدات فشلها داخلية وإقليمية أكثر إلا أنها تعرضت للتدخل الخارجي ما يوضح لنا أن التـــدخل فـــي الـــدول الفاشلة ذريعة لتحقيق من القوى الكبرى لتحقيق مصالحها الخاصة.

وبعد هذه الدراسة المتواضعة ومن خلال الإستنتاجات المقدمة خلصنا للتوصيات التالية:

- أنّ فشل الدول في إفريقيا مع ما تعانيه من إضطربات يسهّل إختراقها من أطراف خارجيـــة لها مصالحها الخاصة ,وأن تعاملها مع الدول الفاشلة وفق منطق أمني إستراتيجي لا يخدم إلا مصالح الدول الغربية حيث لاحظنا من مختلف تدخلاتها أنها لم تجلب الأمن والإستقرار لهذه الـــدول وإنمـــا زادت من ضعفها وإنقسامها، لذلك فإن الإصلاحات السياسية التي تتبناها حكومـــات الـــدول الفاشـــلة للخروج من عجزها وفشلها ستكون حائلا دون وقوع إضطرابات داخل الدولة ومنع إســـتغلالها مـــن أطراف خارجية.
- أنّ الأنظمة السياسية في الدول الإفريقية يمكنها الخروج من دائرة الفشل، فقـــط لـــو تبنـــت سياسات رشيدة وإصلاحات سياسية وحاولت إستغلال مواردهـــا فـــي تحقيـــق التنميـــة الإقتصـــادية والإجتماعية وتكريس العدالة والمساواة بين مواطنيها بدل مواجهة الاضطرابات بالعنف والقمع,وحل المشاكل العميقة بمعالجة أسبابها خاصة الضعف الإقتصادي وغياب الحكم الراشد والإصلاح السياسي وضعف الديمقراطية والإنقسامات العرقية والدينية، وإنتهاك حقوق الإنسان.
- إنّ كون معظم الأبحاث والدراسات حول الدول الفاشلة في إفريقيا دراسات غربية تركز فـــي دراستها وتقاريرها على هذه الدول كمصدر لتهديد أمن الدول القوية، يستدعي في المقابل ضـــرورة وجود إهتمام أكاديمي وسياسي لمراكز بحث عربية وإفريقية متخصصة للبحث في أسباب فشل الدول

الإفريقية ومعالجة هذا الفشل بطرح سياسات واستراتيجيات يمكن للدول تبنيهـــا لمواجهـــة المشـــاكل والتحديات الأمنية التي تواجهه. بعيدا عن التدخلات الخارجية التي غالبا ما تكون لحسابات مصالحها.

هذا ما يجعلنا نطرح إشكالا حول آليات وسبل معالجة ظاهرة الفشل الدولاتي فـــي إفريقيـــا والحد من تنامي الحركات الانفصالية بتحقيق إندماج وطني وترسيخ العدالة والمساواة بين مختلف فئات المجتمع على أن تكون هذه الآليات نابعة من الداخل ومتوافقة مع طبيعة أنظمتها ومجتمعاتها وقدراتها.

الملاحق

الملحـــق الأول:

Analysis of Failed States Index 2012.

The Indicators.

Social and Economic Indicators

Demographic Pressures DP

Pressures on the population such as disease and natural disasters make it difficult for the government to protect its citizens or demonstrate a lack of capacity or will.

Includes pressures and measures related to:

- Natural Disasters
- Disease
- Environment
- Pollution
- Food Scarcity
- Malnutrition
- Water Scarcity
- Population Growth
- Youth Bulge
- Mortality

Refugees and IDPs REF

Pressures associated with population displacement. This strains public services and has the potential to pose a security threat.

Includes pressures and measures related to:

- Displacement
- Refugee Camps
- IDP Camps
- Disease related to Displacement
- Refugees per capita
- IDPs per capita
- Absorption capacity

Uneven Economic Development UED

When there are ethnic, religious, or regional disparities, governments tend to be uneven in their commitment to the social contract.

Includes pressures and measures related to:

- GINI Coefficient
- Income Share of Highest 10%
- Income Share of Lowest 10%
- Urban-Rural Service Distribution
- Access to Improved Services
- Slum Population

Group Grievance GG

When tension and violence exists between groups, the state's ability to provide security is undermined and fear and further violence may ensue.

Includes pressures and measures related to:

- Discrimination
- Powerlessness
- Ethnic Violence
- Communal Violence
- Sectarian Violence
- Religious Violence

Human Flight and Brain Drain HF

When there is little opportunity, people migrate, leaving a vacuum of human capital. Those with resources also often leave before, or just as, conflict erupts.

Includes pressures and measures related to:

- Migration per capita
- Human Capital
- Emigration of Educated Population

Poverty and Economic Decline ECO

Poverty and economic decline strain the ability of the state to provide for its citizens if they cannot provide for themselves and can create friction between the "haves" and the "have nots".

Includes pressures and measures related to:

- Economic Deficit
- Government Debt
- Unemployment
- Youth Employment
- Purchasing Power
- GDP per capita
- GDP Growth
- Inflation

Political and Military Indicators

State Legitimacy SL

Corruption and a lack of representativeness in the government directly undermine the social contract.

Includes pressures and measures related to:

- Corruption
- Government Effectiveness
- Political Participation
- Electoral Process
- Level of Democracy
- Illicit Economy
- Drug Trade
- Protests and Demonstrations
- Power Struggles

Public Services PS

The provision of health, education, and sanitation services, among others, are key roles of the state.

Includes pressures and measures related to:

- Policing
- Criminality
- Education Provision
- Literacy
- Water & Sanitation
- Infrastructure
- Quality Healthcare
- Telephony
- Internet Access
- Energy Reliability
- Roads

Human Rights and Rule of Law HR

When human rights are violated or unevenly protected, the state is failing in its ultimate responsibility.

Includes pressures and measures related to:

- Press Freedom
- Civil Liberties
- Political Freedoms
- Human Trafficking
- Political Prisoners
- Incarceration
- Religious Persecution
- Torture
- Executions

Security Apparatus SEC

The security apparatus should have a monopoly on the use of legitimate force. The social contract is weakened where this is affected by competing groups. *Includes pressures and measures related to:*

- Internal Conflict
- Small Arms Proliferation
- Riots and Protests
- Fatalities from Conflict
- Military Coups
- Rebel Activity
- Militancy
- Bombings
- Political Prisoners

Factionalized Elites FE

When local and national leaders engage in deadlock and brinksmanship for political gain, this undermines the social contract.

Includes pressures and measures related to:

- Power Struggles
- Defectors
- Flawed Elections
- Political Competition

External Intervention EXT

When the state fails to meet its international or domestic obligations, external actors may intervene to provide services or to manipulate internal affairs.

Includes pressures and measures related to:

- Foreign Assistance
- Presence of Peacekeepers
- Presence of UN Missions
- Foreign Military Intervention
- Sanctions
- Credit Rating

Source : the fund for peace, « Failed State in dex 2012 », (washington, 2012), p 12.in : http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive.accessed(15/03/2013).

الملحـق الثانـــي:

Failed States Index 2012

Rank		Score (out of 120)
Very High Alert		
1.	Somalia	114.9
2.	Congo, D. R.	111.2
High Alert		
3.	Sudan	109.4
n/r	South Sudan	108.4
4.	Chad	107.6
5.	Zimbabwe	106.3
6.	Afghanistan	106.0
7.	Haiti	104.9
8.	Yemen	104.8
9.	Iraq	104.3
10.	Central African Republic	103.8
11.	Cote d'Ivoire	103.6
12.	Guinea	101.9
13.	Pakistan	101.6
14.	Nigeria	101.1
Alert		
15.	Guinea Bissau	99.2
16.	Kenya	98.4
17.	Ethiopia	97.9
18.	Burundi	97.5
19.	Niger	96.9
20.	Uganda	96.5
21.	Myanmar	96.2
22.	North Korea	95.5
=23.	Eritrea	94.5
	Syria	94.5
25.	Liberia	93.3
26.	Cameroon	93.1
27.	Nepal	93.0
28.	Timor-Leste	92.7
=29.	Bangladesh	92.2
	Sri Lanka	92.2
=31.	Sierra Leone	90.4
	Egypt	90.4
33.	Congo, Republic	90.1
Very High Warning		
34.	Iran	89.6
35.	Rwanda	89.3
36.	Malawi	88.8
37.	Cambodia	88.7
38.	Mauritania	87.6
=39.	Togo	87.5
	Uzbekistan	87.5
=41.	Burkina Faso	87.4
	Kyrgyzstan	87.4
43.	Equatorial Guinea	86.3
44.	Zambia	85.9
45.	Lebanon	85.8
46.	Tajikistan	85.7
47.	Solomon Islands	85.6
48.	Laos	85.5
49.	Angola	85.1
50.	Libya	84.9
51.	Georgia	84.8
52.	Colombia	84.4
53.	Djibouti	83.8
54.	Papua New Guinea	83.7
55.	Swaziland	83.5
56.	Philippines	83.2
57.	Comoros	83.0
58.	Madagascar	82.5
=59.	Mozambique	82.4
	Bhutan	82.4
61.	Israel/West Bank	82.2
62.	Bolivia	82.1
=63.	Indonesia	80.6
	Gambia	80.6
65.	Fiji	80.5
66.	Tanzania	80.4
67.	Ecuador	80.1
High Warning		
68.	Azerbaijan	79.8
69.	Nicaragua	79.6
70.	Guatemala	79.4
71.	Senegal	79.3
72.	Lesotho	79.0
73.	Moldova	78.7
74.	Benin	78.6
75.	Honduras	78.5
76.	China	78.3
77.	Algeria	78.1
78.	India	78.0
=79.	Mali	77.9
	Bosnia and Herzegovina	77.9
81.	Turkmenistan	77.4
82.	Venezuela	77.3
83.	Russia	77.1
84.	Thailand	77.0
=85.	Turkey	76.6
	Belarus	76.6
87.	Morocco	76.1
88.	Maldives	75.1
89.	Serbia	75.0

90.	Jordan	74.8
91.	Cape Verde	74.7
92.	Gabon	74.6
93.	El Salvador	74.4
94.	Tunisia	74.2
95.	Dominican Republic	74.1
96.	Vietnam	74.0
97.	Sao Tome & Principe	73.9
98.	Mexico	73.6
99.	Peru	73.5
100.	Saudi Arabia	73.4
101.	Cuba	73.1
102.	Armenia	72.2
103.	Micronesia	71.9
104.	Guyana	71.4
105.	Suriname	71.2
106.	Namibia	71.0
=107.	Paraguay	70.9
	Kazakhstan	70.9

Warning

109.	Macedonia	69.1
=110.	Samoa	68.5
	Malaysia	68.5
112.	Ghana	67.5
=113.	Ukraine	67.2
	Belize	67.2
=115.	South Africa	66.8
	Cyprus	66.8
117.	Botswana	66.5
118.	Albania	66.1
119.	Jamaica	65.8
120.	Seychelles	65.1

121.	Grenada	65.0
122.	Trinidad	64.4
=123.	Brazil	64.1
	Brunei	64.1
125.	Bahrain	62.2

Less Stable

126.	Romania	59.5
127.	Antigua & Barbuda	58.9
128.	Kuwait	58.8
129.	Mongolia	58.7
=130.	Bulgaria	56.3
	Croatia	56.3
132.	Panama	56.1
133.	Montenegro	55.5
134.	Bahamas	55.1
135.	Barbados	52.0
136.	Latvia	51.9
137.	Oman	51.7
138.	Greece	50.4

Stable

139.	Costa Rica	49.7
140.	United Arab Emirates	48.9
141.	Hungary	48.3
142.	Qatar	48.0
143.	Estonia	47.5
144.	Slovakia	47.4
145.	Argentina	46.5
146.	Italy	45.8
147.	Mauritius	44.7
148.	Poland	44.3
149.	Lithuania	44.2
150.	Malta	43.8

=151.	Chile	43.5
	Japan	43.5
153.	Spain	42.8
154.	Uruguay	40.5

Very Stable

155.	Czech Republic	39.5
156.	South Korea	37.6
157.	Singapore	35.6
158.	United Kingdom	35.3
159.	United States	34.8
160.	Portugal	34.2
161.	Slovenia	34.0
162.	France	33.6
163.	Belgium	33.5
164.	Germany	31.7

Sustainable

165.	Australia	29.2
166.	Iceland	29.1
167.	Netherlands	28.1
168.	Austria	27.5
169.	Canada	26.8
170.	Ireland	26.5
171.	New Zealand	25.6
172.	Luxembourg	25.5
173.	Norway	23.9
174.	Switzerland	23.3
175.	Denmark	23.0
176.	Sweden	21.3

Very Sustainable

177.	Finland	20.0

Source : the fund for peace, « Failed State in dex 2012 », (washington, 2012), pp 4, 5.in : http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive.accessed(15/03/2013).

الملحـــق الثـــالث:

خريطة توزيع اللاجئين في السودان 2012.

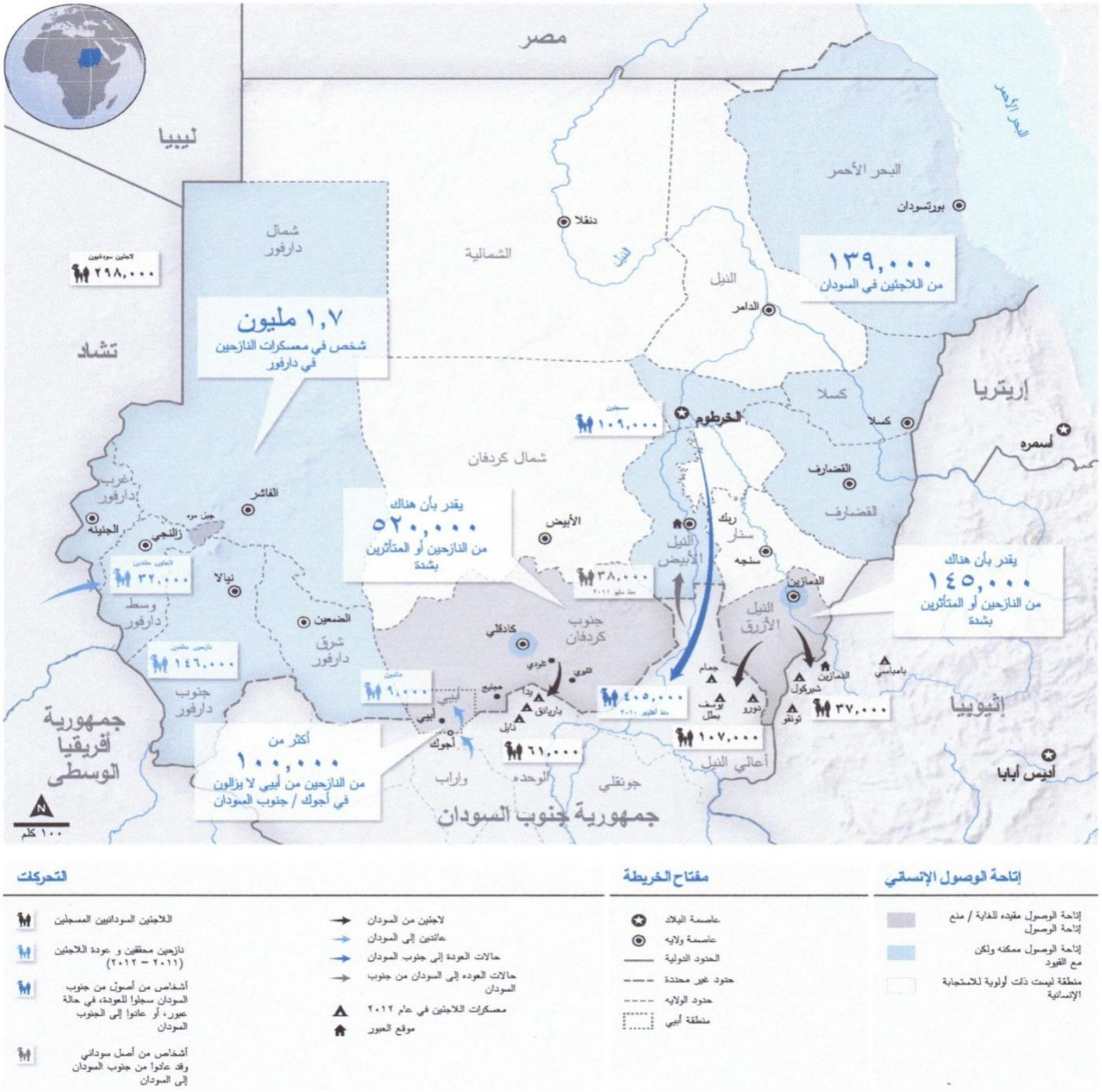

المصدر: الأمم المتحدة: السودان خطة عمل الأمم المتحدة وشركاؤها إستعراض عام 2012، ص 4. متوفر على الرابط الإلكتروني:
http://reliefweb.int/site/reliefweb.int/files/resource sudan humanitarian work plon 2012-mid year (review arabic).pdf.

الملحـــق الرابـــع:

الأمـــم المتحـــدة

مجلس الأمن

القرار ١٩٩٦ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٥٧٦ ، المعقودة في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بإنشاء جمهورية جنوب السودان في يوم ٩ تموز/ يوليه ٢٠١١ عند إعلانها دولة مستقلة،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة جمهورية جنوب السودان ، واستقلالها، وسلامتها الإقليميـــة، ووحدتها الوطنية،

وإذ يشير إلى البيان الرئاسي المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ ، الذي أكد أن امتلاك زمام الأمور وتحمل المسؤولية على الصعيد الوطني يشكلان عنصرين أساسيين لإحلال السلام المستدام، وأن المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات ورسم ا لاستراتيجيات لبناء السلام بعد انتهاء التراع إنما تقع على عاتق السلطات الوطنية،

وإذ يؤكد على ضرورة إتباع نهج شامل ومتكامل لتوطيد السلام ، يعزز الاتساق بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون ، ويتصدى للأسباب الجذرية لنشوب التراع،

وإذ يشدد على أن الأمن والتنمية عنصران مترابطان بشكل وثيق ويعزز كل منهما الآخر، ويشـــكلان السبيل إلى إحلال السلام المستدام،

وإذ يعرب عن الاستياء إزاء استمرار التراع والعنف وتأثيره على المدنيين، بما ف ذلك ســـقوط أعـــداد كبيرة من الضحايا في صفوف المدنيين وتشريدهم،

وإذ يلاحظ أهمية التعاون والحوار المتواصلين مع المجتمع المدني في سياق تثبيت استقرار الحالـــة الأمنيـــة وكفالة حماية المدنيين،

وإذ يؤكد ضرورة تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة على نحو متّ سق في جمهورية جنوب السودان، الأمر الذي يقتضي توضيح الأدوار والمسؤوليات والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة

في جمهورية جنوب السودا ن وفريق الأمم المتحدة القطري، ***وإذ يلاحظ*** ضرورة إقامة تعاون مع ســـائر الجهات الفاعلة المعنية في المنطقة، بما في ذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يشير إلى البيانات السابقة بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع،

وإذ يؤكد على أهمية بناء المؤسسات باعتبارها عنصرا أساسيا في بناء السلام،

وإذ يشدد على توفير اس تجابة وطنية ودولية أكثر فعالية وتماسكًا بغية تمكين البلدان الخارجة من التراع من الاضطلاع بالمهام الحكومية الأساسية، بما في ذلك إدارة التراعات السياســـية بالوســـائل الســـلمية واستخدام القدرات الوطنية المتاحة لكفالة امتلاك ناصية هذه العملية على الصعيد الوطني،

وإذ يشدد على الدور الحيوي الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم السلطات الوطنية، بالتشاور الوثيق مـــع الشركاء الدوليين، من أجل توطيد السلام ومنع العودة إلى العنف، وصولا بالتالي إلى وضع اســـتراتيجية مبّ ك رة لدعم أولويات بناء السلام على الصعيد الوطني، بما يشمل إرساء المه ام الحكومية الرئيســـية، وتوفير الخدمات الأساسية، و بسط سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وإدارة المـــوارد الطبيعيـــة، وتطوير قطاع الأمن، ومعالجة مشكلة بطالة الشباب، وتنشيط الاقتصاد،

وإذ يدرك ما يتسم به دعم جهود بناء السلام من أهمية في إرساء أسس التنمية المستدامة،

وإذ يؤكد على ضرورة بناء شراكات أقوى وواضحة المعالم فيما بين الأمم المتحدة، والوكالات الإنمائية، والشركاء الثنائي ين والجهات الفاعلة الأخرى المعنيـــة ، والمؤسســـات الإقليميـــة و دون الإقليميـــة، والمؤسسات المالية الدولية، بغية تنفيذ استراتيجيات وطنية تهدف إلى ب ناء مؤسسات فعال ة قوامها ا لإ مساك بزمام الأمور على الصعيد الوطني وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة،

وإذ يدرك ضرورة أن يتوخّى مجلس الأمن المرونة في إدخال التعديلات اللازمة على أولويات البعثة، عند الاقتضاء، وفقا للتقدم المحرز، أو الدروس المستخلصة، أو الظروف المتغيرة على أرض الواقع،

وإذ يقر بضرورة توسيع وتعميق مجمع الخبراء المدنيين المتاحين، ولا سيما النساء والخبراء الذين يفدون من البلدان النامية، بغية المساعدة في تطوير القدرات الوطنية،

وإذ يشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وسائر الشركاء على تعزيز التعاون والتنسيق لكفالة حشـــد الخبرات المطلوبة لتلبية احتياجات بناء السلام لجمهورية جنوب السودان حكومةً وشعبًا؛

الملحـق الخـــامـــس:

إتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان

حيث أن حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان المشار إليهما هنا "بالطرفين" اجتمعا في مفاوضات متواصلة في الفترة من مايو 2002 وديسمبر 2004 في كل من كارن ، مشاكوس ، نيروبي ، ناكورو ، نانيوكي ونيفاشا في كينيا برعاية عملية سلام الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد). و تحت رعاية جمهورية كينيا بخصوص قضايا تتعلق بالنزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي؛

وإذ يدركان أن النزاع في السودان هو أطول نزاع استمر في أفريقيا والذي تسبب في خسائر فادحة في الأرواح وأدى إلي تحطيم البنية الأساسية للبلاد واستنفد مواردها الاقتصادية وسبب المعاناة لشعب السودان ؛

وإذ يأخذان في الاعتبار الحاجة الملحة لإحلال السلم والأمن لشعب السودان الذي تحمل هذا النزاع لزمن طويل ؛

وإذ يدركان حقيقة أن السلم والاستقرار والتنمية هي طموحات شعب السودان بأكمله ؛

وتنفيذاً لإلتزام الطرفين بإيجاد تسوية متفاوض عليها علي أساس إقامة نظام حكم ديمقراطي يعترف من ناحية بحق شعب جنوب السودان في تقرير المصير وجعل الوحدة جذابة خلال الفترة الانتقالية ، وفي ذات الوقت يقوم علي أساس قيم العدل والديمقراطية والحكم الراشد وإحترام الحقوق الأساسية وحريات الأفراد والتفاهم المشترك والتسامح والتنوع داخل الحياة في السودان ؛

يسجلان ويؤكدان مجدداً أنه تنفيذاً لهذا الالتزام توصلا إلي اتفاق واف علي النصوص التالية : بروتوكول مشاكوس المؤرخ في 20 يوليو 2002 الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام الشامل ، الاتفاق علي الترتيبات الأمنية المؤرخ في 25 سبتمبر 2003 الوارد في الفصل السادس من إتفاقية السلام الشامل ، اتفاقية تقاسم الثروة المؤرخة في 7 يناير 2004 الواردة في الفصل الثالث من إتفاقية السلام الشامل، بروتوكول تقاسم السلطة المؤرخ في 26 مايو 2004 والوارد في الفصل الثاني من إتفاقية السلام الشامل ، بروتوكول حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان

قائمة الخـــرائط والجداول

فهـــرس الخـــرائط والجـــداول:

الخـــرائـــط:

رقم الخريطة	عنـــــوان الخـــريطة	الصفحة
01	خريطة توضح توزيع فئات الدول وفق دليل الدول الفاشلة 2012	22
02	خريطة توضح السودان وجنوب السودان بعد الانفصال.	55
03	توضح التوزيع القبلي في السودان.	58
04	التقسيم الإداري للسودان.	61
05	مناطق النفط في جنوب السودان.	113

الجـــداول:

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
01	خصائص الدول القوية والدول الفاشلة	15
02	نسبة سكان السودان على أساس إثني	60
03	يوضح الحركات المناوئة للحكومة السودانية وأسبابها	68
04	جدول يوضح ترتيب السودان في دليل الدول الفاشلة 2005–2012.	70
05	الحـــركـــات العـــرقيـــة فـــي إفـــريقيـــا	118
06	توزيع اللاجئين في السودان (حسب تقديرات 2006).	122

فهرس المحتويات

الفهـــرس

مقـــدمـــة.....01

الفصل الأول: الإطـــار المفـــاهيمـــي والنظـــري للـــدراســـة.....10

المبحث الأول: الدولة الفاشلة: مقاربة مفاهيمية.....11

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة.....11

المطلب الثاني: مؤشرات قياس فشل الدول ودرجاته.....17

أولا: مؤشرات تحديد الدول الفاشلة.....17

ثانيا: تصنيف فئات الدول وفقا لدليل الدول الفاشلة.....21

المطلب الثالث: أسباب الفشل الدولاتي.....23

أولا: الأسباب الداخلية لفشل الدولة.....23

ثانيا: الأسباب الخارجية لفشل الدولة.....25

المبحث الثاني: الحركات الانفصالية في إفريقيا.....29

المطلب الأول: مفهـــوم الحـــركـــات الانفصـــاليـــة.....29

أولا: تعـــريف الانفصـــال.....29

ثانيا: تعريف الحركات الانفصالية.....30

المطلب الثاني: عوامل تنامي الحركات الانفصالية في إفريقيا.....32

المبحث الثالث: التحليل النظري للفشل الدولاتي.....37

المطلب الأول: نظرية الدولة الضعيفة.....37

أولا: الخصائص البنيوية للدول الضعيفة.....37

ثانيا: معضلة القوة في الدول الضعيفة.....38

المطلب الثاني: النزاعات الداخلية في الدولة الفاشلة.....39

أولا: المعضلة الأمنية المجتمعية.....40

ثانيا: المقاربة بالوسائل.....42

ثالثا: نظرية التهميش.....44

المطلب الثالث: مقاربة الأمن الإنساني.....45
أولا: تعريف الأمن الإنساني.....46
ثانيا: الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني 48
ثالثا: نقاط القوة والضعف في مفهوم الأمن الإنساني.....49
خلاصة الفصل.....51
الفصل الثاني: فشل دولة السودان: بين العوامل الداخلية والخارجية.....53
المبحث الأول: السودان: الإطار الجغرافي والتاريخي.....54
المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي للسودان.....54
أولا : الموقع الجغرافي للسودان 54
ثانيا: الموارد الطبيعية في السودان.....56
المطلب الثاني: تركيبة المجتمع السوداني.....58
المطلب الثالث: خلفية الأزمات في السودان.....61
أولا: أزمة جنوب السودان.....61
ثانيا: أزمة دارفور.....64
ثالثا: أزمة شرق السودان.....66
المبحث الثاني: العوامل الداخلية لفشل الدولة في السودان.....69
المطلب الأول: مستوى فشل دولة السودان.....69
المطلب الثاني: ضعف الأداء الحكومي السوداني.....72
أولا: أزمة النظام السياسي و الإداري في السودان.....72
ثانيا: مظاهر الضعف المؤسساتي في السودان.....74
المطلب الثالث: دور التهميش في أزمات السودان.....77
المبحث الثالث: دور العوامل الخارجية في فشل السودان.....80
المطلب الأول: دور الاستعمار البريطاني.....80
المطلب الثاني: دور دول الجوار.....83

أولا: ليبيا.....83
ثانيا: إثيوبيا.....83
ثالثا: أوغندا.....84
رابعا: إريتريا.....84
المطلب الثالث: دور إسرائيل في أزمات السودان.....85
أولا: بداية التوجه الإسرائيلي للسودان. 85
ثانيا: الدعم الإسرائيلي لجنوب السودان.....86
ثالثا: الدور الإسرائيلي في أزمة دارفور.....87
المطلب الرابع: الدور الأمريكي و أثره على الاستقرار في السودان.....88
أولا: خلق الدول الفاشلة كإستراتيجية أمريكية.....89
ثانيا: أهداف التوجه الأمريكي نحو إفريقيا.....90
ثالثا: السياسة الأمريكية تجاه السودان.....92
خلاصة الفصل.....94
الفصل الثالث: التهديدات الأمنية لفشل دولة السودان وإنفصال الجنوب.....96
المبحث الأول: التهديدات الأمنية الداخلية.....97
المطلب الأول: فشل دولة السودان كتهديد للأمن الإنساني فيها.....97
أولا: مهددات الأمن الإنساني في السودان.....97
ثانيا: واقع الأمن الإنساني في السودان.....99
المطلب الثاني: تفكك الدولة وانفصال جنوب السودان.....102
المطلب الثالث: تحديات ما بعد الإنفصال.....106
أولا: تحديات دولة السودان.....106
ثانيا: تحديات دولة جنوب السودان.....108
ثالثا: التحديات المشتركة بين دولتا شمال وجنوب السودان.....111
المبحث الثاني: التهديدات الإقليمية والدولية لفشل دولة السودان.....114

المطلب الأول: زعزعة الإستقرار السياسي في الدول المجاورة.....114
أولا: تأثير إنفصال جنوب السودان على وحدة الدول المجاورة.....114
ثانيا: تأثير قيام دولة جنوب السودان على المصالح الحيوية لدول الجوار.....116
المطلب الثاني: تنامي النزعة الإنفصالية في القارة الإفريقية.....116
أولا: أهم الحركات الإنفصالية في إفريقيا 117
ثانيا: تأثر الحركات الإنفصالية بإنفصال جنوب السودان.....118
المطلب الثالث: التهديدات الإقليمية لفشل السودان وانعكاساتها على الأمن الدولي.....120
أولا: التهديدات الأمنية الإقليمية.....120
ثانيا: تأثيرات فشل السودان على الأمن الدولي.....124
خلاصة الفصل.....128
خاتمـــــة.....130
الملاحق.....135
قائمة المراجع.....145
فهرس الخرائط والجداول.....158
فهرس المحتويات 160
الملخـــص

ملخـــــص:

يؤدي فشل الدولة الإفريقية إلى ظهور وتنامي الحركات الانفصالية التي بدورها تُأثر على الأمن والاســتقرار في الدولة مما يزيد من فشلها وعجزها، ويهدد وجودها واستمرارها. ففشل الدولة فـــي الســـودان ووجـــود حركـــات انفصالية فيها أثر على وحدة السودان واستمرارها، حيث فقدت جزءها الجنوبي وهي لازالت مهددة بالتفكـــك كدولـــة فاشلة تشهد عدة حركات انفصالية في شرقها وغربها. وذلك لأن تسلط الأنظمة السياسية وإقصاء وتهميش بعض فئات المجتمع يؤدي إلى تراجع شرعية الدولة وعدم قبول سلطتها، واللجوء إلى ولاءات أضيق نحـــو الجماعـــات العرقيـــة والقبلية.

وفشل دولة السودان لم يكن نتاج العوامل الداخلية فقط وإنما كانت هنالك عدة عوامل خارجية كـــان لهـــا دور كبير في ما آلت إليه السودان، ومن أبرز هذه العوامل الخارجية السياسة الاستعمارية التي أثرت على وحدة المجتمـــع السوداني واستقراره كما أن دول الجوار كان لها تأثير كبير على الأمن والاستقرار في الســـودان مـــن خـــلال دعـــم الحركات الانفصالية، وإسرائيل التي دعمت الحركات الانفصالية في جنوب السودان وفي قضية دارفور، إضافة إلـــى السياسة التنافسية الأمريكية وتدخلها في السودان لأهميتها الإستراتيجية لها من حيث موقعها ومواردهـــا، لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل إستراتيجياتها للهيمنة على موارد القارة الإفريقية باستخدام كل الوسائل لتحقيق ذلك.

وبذلك فإن فشل الدولة التي تعجز عن أداء وظائفها الأساسية وعلى السيطرة والتحكم في كافة إقليمها الجغرافي مع وجود حركات انفصالية؛ يؤدي إلى تفككها وانقسامها وتهديد السلم والأمن داخليا وإقليميا ودوليا.

Summary

The failure of African state lead to the emergence and the growth of separatist movements, which affect the security and stability in the country and this increases its failure and its impotence, and threatens its existence and continuation. So the failure of the state in Sudan and the presence of separatist movements which impact on Sudan's unity and continuity. Thus it has lost the South part and it is still threatened to disintegrate as a state failed witnessing several separatist movements in the east and west. This is because of the political systems dominance, the exclusion and marginalization of some groups in society lead to a decline in the legitimacy of the state, and not to accept its authority and recourse to the narrower loyalties toward ethnic and tribal groups.

The failure of Sudan was not the result of internal factors only, but there were several external factors have had a major role in what happened in Sudan. The colonial policy is the most prominent of these external factors, which affected the unity of the Sudanese society and its stability, as the neighboring countries have had a significant impact on security and stability in Sudan by supporting separatist movements, especially Israel which has supported separatist movements in southern Sudan and the Darfur issue. In addition to competition policy of America and its intervention in Sudan for its strategic importance in terms of its location and resources. Thus the United States of America look with all their strategies to dominate the resources of the African continent using all means to achieve this objective.

Thus, the failure of the state that is unable to perform basic functions, command and control in all geographic territory with the presence of separatist movements lead to disintegration, division and the threat of internal, regional and international peace and security.